دراسة مقارنة

قارِضْ العَلَمْ

المباح والمعاقب عليه في الذم والقدح
بواسطة وسائل الاعلام في الأردن

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

قارِصْ الكَلِمْ

المباح والمعاقب عليه في الذم والقدح بواسطة وسائل الإعلام في الأردن

دراسة مقارنة

إعداد
المحامي
محمد زهير قطيشات

مراجعة

المحامي الأستاذ نجاد البرعي

المحامي الأستاذ أيمن أبو شرخ

هذا الكتاب تم اعداده بدعم من الشعب الأمريكي عبر وكالة الإنماء الأمريكية USAID.
محتويات الدراسة تم اعدادها من قبل مركز حماية و حرية الصحفيين و لا تعكس رأي وكالة الإنماء الأمريكية او حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

مركز حماية وحرية الصحفيين

عمان- شارع الجامعة الأردنية - بجانب وزارة الزراعة – شارع سعيد التميمي- بناء رقم (29)
هاتف: 5160820 6 962، فاكس:5602785 6 962، ص.ب 961167 عمان 11196 الأردن
الموقع الالكتروني: www.cdfj.org ، البريد الالكتروني: info@cdfj.org

الفهرس

- توطئة : الصحفيون مطالبون بكسر الصمت!
- هذا الكتاب
- مقدمة
- مدخل عام

الفصل الأول: تعريف جريمة الذم وجريمة القدح "القذف والسب" وأركانهما

- **المبحث الأول: تعريف الذم والقدح "القذف والسب"**
- **المبحث الثاني: أركان جريمة الذم أو القدح "القذف أو السب"**
  - المطلب الأول: الركن المعنوى
    - الفرع الأول: ملاحظات قانونية وعملية في قيام الركن المادي
    - الفرع الثاني: مجالات الإسناد:

      أولاً: الإسناد في مجال العقيدة الدينية

      ثانياً: الإسناد في المجال المهني أو الفني

      ثالثاً: الإسناد في مجال الحياة الخاصة
  - المطلب الثاني: ركن العلانية
  - المطلب الثالث: الركن المعنوى
- **المبحث الثالث: الإشكاليات القانونية للجرائم المرتكبة بواسطة المواقع الإلكترونية**
  - المطلب الأول: إشكالية القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة.
  - المطلب الثاني: إشكالية مسؤولية الموقع الالكتروني الإخباري.
  - المطلب الثالث: إشكالية مسؤولية صاحب الموقع الالكتروني الإخباري وكاتب المادة الصحفية ومدخل المعلومات أو المواد الصحفية.
  - المطلب الرابع: إشكاليات الإثبات
    - الفرع الأول: إشكالية إثبات هوية الفاعل واثبات عناصر الجرم المادي والمعنوي.
    - الفرع الثاني: هل النشر عبر الموقع الالكتروني الإخباري يعتبر أحد وسائل العلنية المفترضة.

الفصل الثاني: حق النقد

- **المبحث الأول: ماهية حق النقد ومصدر مشروعيته**
  - أولاً: تعريف حق النقد
- **المبحث الثاني: نطاق حق النقد**
  - المعنى الأول: شمول حق النقد لتصرفات الشخص وللشخص نفسه
  - المعنى الثاني: امتداد حق النقد لمواجهة تصرفات الشخص العام
- **المبحث الثالث: شروط حق النقد**

- أولاً: الواقعة ثابتة ومسلم بها
- ثانياً: الأهمية الاجتماعية للواقعة
- ثالثاً: أن يكون النقد موجهاً أساساً إلى العمل
- رابعاً: أن يكون النقد متلائم مع الموضوع الذي يوجه إليه بحسن نية

- **المبحث الرابع: صور النقد**
  - النقد السياسي
  - النقد الأدبي والعلمي
  - النقد الفني
  - النقد التاريخي

الفصل الثالث: الدفاع في جرائم الذم والقدح "القذف والسب"

- **المبحث الأول: كيف يتجنب الصحفيون الوقوع في الذم والقدح وكيف يستخدموا حق النقد**
- **المبحث الثاني: أهم الدفوع القانونية أمام المحامين في جرائم الذم والقدح**
  - أولاً: عدم قيام الركن المادي لجريمة الذم والقدح بحق الصحفي
  - ثانياً: عدم قيام الركن المعنوي لجريمة الذم والقدح
  - ثالثاً: براءة الصحفي من جرم التحقير
  - رابعاً: عدم قبول الشكوى لتقديمها من لا يملك ذلك
  - خامساً: تنازل الشاكي عن تقديم الشكوى عن أحد المشتكى عليهم يعتبر تنازلاً منه عن الشكوى بالنسبة لباقي المشتكى عليهم.
  - سادساً: الدفع بعدم تعيين المجني عليه

الفصل الرابع: مبادئ قضائية في الذم والقدح "القذف والسب"

- **أولاً: في قيام الركن المادي**
- **ثانياً: في قيام الركن المعنوي**
- **ثالثاً: في حق النقد**

الخاتمة والتوصيات

المصادر والمراجع

توطئة

الصحفيون مطالبون بكسر الصمت!

■ نضال منصور

قبل عشر سنوات وحين بدأنا أول تجربتنا في ورشات تدريب الحماية القانونية للإعلاميين سمعت بمصطلح «قارص الكلم» في قرار تاريخي شهير منذ عقود طويلة لمحكمة النقض المصرية تعليقاً على جواز استخدام الصحفيين لعبارات وكلمات شديدة القسوة عند نقد الشخصيات العامة.

ورغم الحديث المتواتر منذ سنوات عن حق الإعلام في نقد الشخصيات العامة وممارسة دوره الرقابي فإن الحكومات المتعاقبة والشخصيات العامة والبرلمانيون وحتى الأحزاب المعارضة لم يتقبلوا حتى الآن فكرة خضوعهم للنقد حتى ولو كان ليناً. وبالتأكيد يستشيطون غضباً إن كان النقد قاسياً وجارحاً ومؤلماً.

هذه الدراسة التي أعدها المحامي محمد قطيشات مدير وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين «ميلاد» التابعة لمركز حماية وحرية الصحفيين تحت عنوان «قارص الكلم .. دراسة مقارنة في المباح والمعاقب عليه في الذم والقدح بواسطة وسائل الإعلام في الأردن» تتقاطع مع دراسة أصدرها المركز في تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2009 تحت عنوان «الوهم والحقيقة .. التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني» وقد ساهم في إعدادها الزميلن الصحفي محمد أبورمان والصحفي وليد حسني. ونقطة الالتقاء أنها تشير بشكل واضح لا لبس فيه أن التشريعات تضع قيوداً على حرية ممارسة النقد. ولكنها لا تغلق كافة الأبواب في وجه هذه الممارسة. بل إن عدم معرفة الصحفيين في التشريعات والحدود الحقيقية التي ترسمها يضاعف من خوفهم ويجعلهم يستنكفون عن ممارسة دورهم في النقد.

وباعتقادي فإن الصحفيين المحترفين مطالبين اليوم أكثر من أي وقت مضى بكسر الصمت والتابوهات وممارسة حقهم في النقد حتى وإن كان قاسياً. فإذا لم نطرق الجدار فإننا حتماً لن نفتح ثغرة للنور.

وما ندعو له في مركز حماية وحرية الصحفيين هو التأكيد على حق الإعلام في النقد ولا نقصد أبداً ممارسة الردح والشتيمة.

هذه الدراسة تعكس جهود وحدة المساعدة القانونية للإعلاميين «ميلاد» في خلق ثقافة قانونية متخصصة في قضايا الإعلام. وندعو المحامين إلى التعليق عليها وإغنائها بملاحظاتهم. ونعتقد أنها تفتح باب الأسئلة والاجتهادات أمام القضاء في تعامله مع قضايا القدح والذم عبر وسائل الإعلام التي تعرض عليه.

يستحق المحامي محمد قطيشات الشكر لاقترابه من قضايا قانونية إشكالية لم تبحث بالتفصيل من قبل. ولن أنسى بالطبع توجيه الشكر للأستاذ المحامي نجاد البرعي والأستاذ المحامي أيمن أبوشرخ لدورهما في مراجعة الدراسة. والشكر لشركائنا مجلس الأبحاث والتبادل الدولي آيركس الأردن JORDAN IREX. وشبكة محامي الإعلام الدوليين IMLA. والذين ساندوا جهود الوحدة القانونية. ووكالة الإنماء الأمريكية USAID التي دعمت عملنا في هذا المشروع.

■ الرئيس التنفيذي لـ مركز حماية وحرية الصحفيين

هذا الكتاب

»قارص الكلم" أو الكلام القاسي الشديد، لفظ ورد في أحد أهم أحكام محكمة النقض المصرية في العام 1926 بشأن جريمة نشر، انتقد فيها الصحفي رئيس الوزراء وفريق من أعضاء البرلمان المصري في ذلك الحين[1].

ومنذ ذلك التاريخ سار القضاء العربي - والأردني جزء منه ـ على جواز استخدام حق النقد لمراقبة أداء الموظفين العموميين والشخصيات العامة ومن في حكمهم، حتى لو استخدمت عبارات قاسية غير لينة للتعبير عن حجم المشكلة وجسامتها، وإن لم يتسع صدر المنقود لتلك العبارات.

ويأتي هذا الكتاب "قارص الكلم" لبيان الاتزان بين جرائم الذم والقدح "القذف والسب" وبين ممارسة حق النقد، كي يبقى الإعلام - كأحد صور حرية الرأي والتعبير ـ ممارسا لرسالته في خدمة المجتمع عن طريق ممارسة النقد وبغية استظهار أوجه الفساد والانحراف وتصحيح الأخطاء، بما يحقق في النهاية البناء الاجتماعي وتقدم المجتمع نحو الأفضل.

والنقد المباح هو ذلك الذي يتجه في الأساس إلى الطعن على التصرفات أو الأعمال أو الآراء التي تصدر عن الأشخاص، ولو صيغت بعبارات قاسية أو تهكمية قد تمس اعتبار الأشخاص أو مكانتهم في المجتمع، ما دام أن الناقد لم يستهدف به في الأساس شخص المنقود بقصد الإساءة إليه، وما دام أنه يستند إلى وقائع صحيحة غير مفتعلة أو مختلقة.

وهذا الخط يرسم الحدود الفاصلة بين الذم والقدح "القذف والسب" وبين النقد المباح.

والله ولي التوفيق
عمان 7/6/2010

المحامي محمد زهير قطيشات

1 قرار محكمة النقض المصرية نقض جنائي تاريخ 12/3/1926 مشار إليه في النقد المباح للمستشار الدكتور عماد عبدالحميد النجار ص 178. وضمن ما جاء في القرار (وحيث انه وان يكن المتهم قد استعمل في النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارص الكلم إلا أنها جاءت من باب المبالغة في النقد والرغبة في التشهير بالفعل كما هي خطة المتهم في كتاباته المستفادة من عبارته ومن المبالغة في المقال والغلو في الوصف، وعلى أي حال فهي لا تشمل المساس بالحياة الخصوصية ومن ثم لا يسوغ اختزال تلك العبارات والألفاظ من مجموع المقالات وفرض عقاب خاص لها).

مقدمـــة

من المعروف أن حرية الرأي و التعبير هي حق وان تحقيقه هو أمر أساسي لحماية حقوق الإنسان. ولا يمكن تحقيق أي من حرية التعبير والرأي إلا عندما تتخذ إجراءات منسقة لتعزيزهما معاً.

إن التعددية والتنوع هما سمتان ميزتان لحرية التعبير و إن تحقيق حرية التعبير يسمح بوجود نقاش حي متعدد الأوجه لأمور تهم المصلحة العامة مما يؤدي إلى تبيان مختلف وجهات النظر تنشأ عدم المساواة عند إقصاء بعض الأصوات وتقويضها.

وإن حق كل فرد في أن يسمع ويتكلم ويشارك في الحياة السياسية والفنية والاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من تحقيق تلك الحرية والتمتع بها.

وعندما تحرم الشعوب من المشاركة في الحياة العامة والتعبير تصبح قضاياهم وخبراتهم واهتماماتهم غير مرئية ويصبحون أكثر عرضة للتعصب الأعمى والانحياز والتهميش.

إن لاحترام حرية التعبير والرأي دور حاسم لضمان الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة في ترويج السلام والأمن العالميين.

وترفض المبادئ الدولية لحرية الرأي والتعبير الفكرة التي تدعو إلى عدم احترام حقوق الإنسان من أجل تحقيق الأمن بل تؤكد على أن احترام حقوق الإنسان هو جوهري لتحقيقه. و تلقي هذه المبادئ الضوء على واجبات الدولة على اتخاذ إجراءات إيجابية لترويج التنوع والتعددية وتعزيز الحق في الوصول العادل لوسائل الاتصالات وضمان حق الوصول إلى المعلومات. وهي تؤكد على دور الدولة الإيجابي في خلق بيئة مناسبة لحرية التعبير والمساواة مع الاعتراف بأن ذلك قد يؤدي إلى انتهاكات.

إن وجود نظام ديمقراطي قوي بما فيه انتخابات حرة وعادلة وقضاء مستقل ومجتمع مدني حيوي هو أمر ضروري لمنع الانتهاكات ولتحقيق أهداف التعددية والعدالة بشكل كامل. رغم دور الدولة المهم يبقى التنظيم الذاتي حين يكون فعالاً الطريق الأنسب لمعالجة القضايا المهنية المتعلقة بالصحافة.

وتعترف تلك المبادئ أيضا بأهمية وسائل الأعلام وسائر وسائل الاتصالات العامة في صون حرية التعبير من خلال ضمان الوصول العادل إلى المعلومات.

ولا يخفى على أحد أن التكنولوجيا الجديدة بما فيها البث الرقمي والهواتف النقالة والإنترنت تعزز نشر المعلومات وتفتح أفاقاً جديدة لأنواع الاتصالات كعالم المدونات وفي نفس الوقت وفي معظم قطاعات الصحافة يبقى التنوع الحقيقي لوسائل الأعلام وفرص الوصول إليها لا سيما من قبل الأقليات مهددين بسبب تزايد الملكية الخاصة للإعلام وسائر التحديات التجارية الأخرى بما فيها تراجع الأسواق.

تنتج هذه التغييرات فرصاً وتحديات على مستوى التعددية والمصلحة العامة على حد سواء وتبرز الحاجة إلى سياسات فاعلة وأطر تنظيمية لحماية التعددية والتنوع على أن تكون مبنية على حوار اجتماعي

واسع النطاق يحفز النقاش حول دور وسائل الإعلام في المجتمع ويشمل أصحاب المصالح من شرائح مختلفة وممثلي السلطات العامة والحكومية والمجتمع المدني.

غير أن المبادئ الدولية الضمانة لحرية الرأي والتعبير تقر بأن بعض الخطابات كالتحريض المتعمد على البغض العرقي مضرة جداً للمساواة يجب بالتالي منعها. ويجب أن تكون القوانين التي تمنع هذا النوع من الخطابات محددة وواضحة بحيث تمنع أي استغلال بما في ذلك الأسباب السياسية الانتهازية.

ويجب اتخاذ إجراءات فاعلة لضمان تطبيق هذه القوانين بالتساوي وبصورة عادلة لمنفعة جميع المجموعات التي يحميها القانون. و في هذا السياق من الضروري مقاربة كل قضية على حدة مما يؤخذ بعين الاعتبار سياق وأنماط الحالة خاصة من جانب السلطات القضائية. ويجب استخدام هذه القوانين فقط لحماية الأشخاص والجماعات. وبذات الوقت يجب أن لا تتخذ ذريعة لحماية المعتقدات الخاصة والإيديولوجيات أو الديانات.

من هنا جاءت الأهمية العملية لهذه الدراسة والتي تظهر التوازن بين حقين متوازنين هما حق السمعة للإنسان وبين الحق في التعبير والرأي. والتي تظهر رؤية الدول العربية في التعامل مع هذين الحقين من خلال واقع التشريعات والتي تعكس تلك الرؤية. فمن المعروف أن نظرة الدولة لحرية التعبير والرأي إنما تنعكس من واقع تشريعات فمتى أرادت التضييق عليها نجدها تتشدد في التجريم والعقاب والعكس صحيح.

وستناقش هذه الدراسة جزئية واحدة من تلك التشريعات وهي تلك النصوص القانونية المنظمة لفعل الذم والقدح «القذف والسب» لتبين الحدود الفاصلة بينها وبين النقد المباح. ولتظهر من واقع تجربة عملية متواضعة أهم الأحكام القانونية الخاصة بها. وأهم استراتيجيات الدفاع في تلك الجرائم. إضافة إلى تعرض الدراسة إلى بيان بعض المبادئ القضائية في التعامل مع هذا النوع من الجرائم.
وقد حاولنا ما أمكن أن نسلط الضوء على بعض القوانين العربية الجزائية التي نظمت «جريمة الذم والقدح « القذف والسب لاستظهار رؤية المشرع نحو حرية الرأي والتعبير ولتبادل الخبرات. فكانت هذه الدراسة «مقارنة» في الحد الذي يخدمها دون الإطالة في الشروحات الفقهية العربية.

وعليه قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي:
الفصل الأول: تعريف جريمة الذم وجريمة القدح «القذف والسب» وأركانهما والذم والقدح الالكتروني.
الفصل الثاني: حق النقد
الفصل الثالث: الدفاع في جرائم الذم والقدح «القذف والسب»
الفصل الرابع: مبادئ قضائية في الذم والقدح «القذف والسب»

مدخل عـام

علة تجريم الذم والقدح «القذف والسب»:

عندما يقوم المشرع بتجريم وقائع أو أفعال معينة فانه يقوم بذلك حماية لحقوق أساسية أو جوهرية لا غنى عنها لبقاء كيان المجتمع بدونها[1].

فهو عندما يجرم فعل القتل الواقع على الإنسان إنما يحمي حق هذا الإنسان في الحياة لأن هذا الحق يعتبر ضروري بالنسبة لكل المجتمع لضمان استمراريته.

وعلى ذلك فقد جرم المشرع أفعال القذف (الذم[2]) لأنه إسناد مادة معينة إلى شخص معين تنال من كرامته وشرفه وتعرضه إلى بغض الناس واحتقارهم سواء أكانت تلك المادة المسندة إليه تستوجب العقاب أم لا.

وكذلك جرم السب (القدح) لأنه يشكل اعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره حتى بدون بيان مادة معينة.

علة تبرير جرائم الذم والقدح «القذف والسب»:

قد يضع المشرع أسبابا في بعض الأحيان لتبرير ما كان قد جرمه من أفعال وذلك بعد أن يكون قد وازن بين حقين ورجح أحدهما على الآخر فمثلا نجده قد جرم فعل القتل وبذات الوقت بررة عندما يكون دفاعا عن النفس.

وعليه فبعد أن جرم المشرع أفعال الذم والقدح «القذف والسب» نجده قد برر هذه الأفعال في سبيل أهم من حق الكرامة والاعتبار الشخصي وهذا الحق يتمثل بالمصلحة العامة ومصلحة المجتمع في الوقوف على الحقائق بعينها. أو في صيانة حق المجتمع بتقويم أعمال موظفيها من خلال الطعن على أعمال الموظف العام مثلاً.

1 الدكتور كامل السعيد. قانون العقوبات القسم العام.

2 تختلف تسميات هذه الجريمة من دولة عربية إلى أخرى ولكن المصطلح الأكثر استخداما هو الذم أو القدح ويقابله القذف والسب/ ما عدا اليمن لان القذف وفقا لقانون العقوبات اليمني لا يتعلق بقضايا النشر وإنما هي جريمة تتعلق حماية المحصنات من القذف.

الفصل الأول

تعريف جريمة الذم وجريمة القدح وأركانهما

المبحث الأول: تعريف الذم والقدح «القذف والسب»:

تتفق التشريعات العربية على أسس واحدة في مفهوم الذم والقدح «القذف والسب» حيث أنها تجمع على أن الذم هو إسناد مادة معينة إلى شخص معين ويكون من شأن هذه المادة أن تؤدي إلى النيل من شرف وكرامة واعتبار هذا الشخص و بغض النظر عن الأسلوب الذي يتم فيه الإسناد وبغض النظر أيضا عن كون تلك المادة جريمة تستوجب العقاب أم لا.

وبذات التعريف يكون القدح ولكنه يختلف عنه بشيء واحد فقط وهو أن القدح هو اعتداء على كرامة وشرف واعتبار ذلك الشخص ولكن من دون تحديد مادة معينة. وهذا يتطلب من قاضي الموضوع التمييز بين الواقعة ذات الكيان المستقل (الذم) وبين الحكم العام أو الوصف العام أو اسم الفاعل أو صيغة التشديد (القدح)كلفظة سارق أو مغتصب أو هاتك عرض أو قاتل قتال قتلى. فمُسند الواقعة ذات الكيان المستقل يعتبر قاذفا في حين أن من يصدر حكما عاما أو قيما يعتبر ساباً. حتى وأن كان قد استخلص هذا الحكم من واقعة يعلمها ولكنه لم يصرح بها[3].

ولعل هذا هو السبب في أن عقاب الذم « القذف» أشد من عقاب القدح «السب» في بعض القوانين لأن إسناد مادة معينة يجعل تصديق الواقعة أقرب إلى الاحتمال وتأثيرها على المجني عليه أشد وطأة.

ولكن من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن التفرقة بين الذم والقدح أو بين تحديد الواقعة أو إبهامها لا يمكن التوصل لها من خلال صيغة الإسناد فقط وإنما لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف والملابسات التي أحاطت بالكلام فمثلا وصف الصحفي لشخص أنه سارق لا يعد قدحا إذا ثبت أنه كان يقصد واقعة معينة يمكن تحديدها من الظروف والملابسات التي تحيط بالإسناد.

ويمكن التأكيد على التعريف الفقهي السابق للذم والقدح أو للقذف والسب من خلال النصوص التالية:

تعرف المادة 44 من قانون الصحافة المغربي القذف على أنه:
[يعد قذفا ادعاء واقعة أو نسبتها إلى شخص أو هيئة إذا كانت هذه الواقعة تمس شرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة التي نسبت إليها.
ويعد سبا كل تعبير شائن أو مشين أو عبارة تحقير حاطة من الكرامة أو قدح لا يتضمن نسبة أية واقعة معينة.
ويعاقب على نشر هذا القذف أو السب سواء كان هذا النشر بطريقة مباشرة أو بطريقة النقل حتى ولو أفرغ ذلك في صيغة الشك والارتياب أو كان يشار في النشر إلى شخص أو هيئة لم تعين بكيفية

3 الدكتور كامل السعيد. الحدود الفاصلة بين النقد المباح والذم والقدح. ورقة عمل مقدمة للمجلس الأعلى للإعلام. عمّان.

صريحة ولكن يمكن إدراكه من خلال عبارات الخطب أو الصياح أو التهديدات أو المكتوبات أو المطبوعات أو الملصقات أو الإعلانات المجرمة].

كما تعرف المادة 302 من قانون العقوبات المصري القذف على النحو التالي «يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة 171 من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه». كما تنص المادة 306 من قانون العقوبات على أن «كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف والاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المعينة بالمادة 171بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ...الخ».

وتنص المادة 188 فقرة 1 من قانون العقوبات الأردني على أن «القذف هو إسناد مادة معينة إلى شخص ما ولو في معرض الشك والاستفهام من شأنها أن تنال من شرفه وكرامته، أو تعرضه إلى بغض الناس واحتقارهم سواء أكانت تلك المادة جريمة تستلزم العقاب أم لا». في حين تضمنت في الفقرة الثانية تعريفا للقدح بأنه «الاعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره ولو في معرض الشك والاستفهام من دون بيان مادة معينة».

كما وعرفت المادة 291 من قانون العقوبات اليمني السب: بأنه إسناد واقعة جارحة للغير لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه وكذلك كل إهانة للغير بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة إليه. أما المادة 292 من ذات القانون فتذهب إلى أن كل من سب غيره بغير القذف يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين أو بالغرامة ولو كانت الواقعة المسندة للمجني عليه صحيحة».

كما عالجت المادة 364 من قانون العقوبات البحريني جريمة القذف فنصت على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تتجاوز مائتي دينار من أسند إلى غيره بإحدى طرق العلانية واقعة من شأنها أن تجعله محلا للعقاب أو للازدراء. وتكون العقوبة الحبس والغرامة أو أحد هاتين العقوبتين إذا وقع القذف في حق موظف عام أثناء أو بسبب أو بمناسبة وظيفته، أو كان ماسا بالعرض أو خادشاً لسمعة العائلات، أو كان ملحوظا فيه تحقيق غرض غير مشروع. وإذا وقع القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات عد ذلك ظرفا مشدداً».
أما المادة 365 عقوبات فهي تعالج جريمة السب وتنص على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار من رمى غيره بإحدى طرق العلانية بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعه معينه وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقع السب في حق موظف عام أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأديته وظيفته أو كان ماسا بالعرض أو خادشا لسمعة العائلات أو كان ملحوظا فيه تحقيق غرض غير مشروع وإذا وقع السب بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات عد ذلك ظرفا مشدداً».

ومن الواضح أن القانون المغربي قد تشدد في جريمة القذف والسب عما هو عليه في القانون الأردني والمصري واليمني والبحريني إذ أنه اكتفى أن تكون العبارات الصادرة تتضمن واقعة تمس شرف أو اعتبار المجني عليه فقط على خلاف القانونين المصري والأردني اللذان أضافا أمراً هاماً وهو أن يكون من شأن تلك الواقعة أن تؤدي إلى احتقار أو بغض الناس.

المبحث الثاني: أركان جريمة الذم أو القدح (القذف أو السب):

يمكن لنا أن نستنتج من خلال التعريف المتفق عليه على مفهوم (الذم أو القدح) القذف والسب أنه لابد من توافر الأركان التالية في الفعل الذي يصدر عن الجاني (القاذف أو الساب) وهي:

المطلب الأول الركن المادي

وهو ببساطة شديدة فعل الإسناد الذي يتم فيه نسبة المادة موضوع (الذم) القذف إلى المجني عليه، أو ما ينسبه الساب (القادح) للمجني عليه والذي يجب في الحالتين أن يكون من شأنه أن يؤدي إلى النيل من كرامة وشرف واعتبار المجني عليه أو من شأنه تعرضه إلى بغض الناس واحتقارهم.

الفرع الأول: ملاحظات قانونية وعملية في قيام الركن المادي:

الملاحظة الأولى:

أنه لا فرق بين من يقوم بإسناد وقائع أو آراء أو أفعال من نسج (الذام) القاذف أم نسج غيره أم بوصفها رواية ينقلها عن الغير. فلا فرق بين من ينشر أفكاره الشخصية وبين أفكار غيره على شكل خبر أو إشاعة. فناقل الكفر كافر في هذا المقام. وذلك لأن الذام اسند بالنتيجة في كلا الحالتين أمورا من شأنها النيل من كرامة المجني عليه وشرفه.

فقد قضي برفض دفاع للمتهم بأنه نقل العبارات التي نشرها عن جريدة أجنبية (بأنه يستوي أن تكون عبارات القذف والسب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء[4]).

وعلى ذلك نص الفصل 50 من قانون الصحافة المغربي على أن كل إعادة نشر لقذف رمى به شخص من الأشخاص وثبت هذا القذف بحكم يعتبر نشراً صادراً عن سوء نية اللهم إلا إذا أدلى مقترفه بما يخالف ذلك.

كما نصت المادة 37 من قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم 8 لسنة 1998 على:
(تعامل المادة الصحفية المقتبسة أو المتضمنة معاملة المادة المؤلفة أو الأصلية).

الملاحظة الثانية:

يشترط لقيام القذف أن تنتسب الواقعة إلى الماضي والحاضر. فلا يقوم القذف إذا اسند الشخص لآخر واقعة تنتسب إلى المستقبل. كما لو نشر صحفي مقال عن وزير معين للتو يشير فيه إلى أن هذا الوزير متوقع منه أن يسرق مال الوزارة.

---

4 نقض 20 ديسمبر 1960 مجموعة الأحكام س11 رقم 181 ص962.

ثانيا: الإسناد في المجال المهني أو الفني:

يقول أستاذنا الجليل الدكتور محمود نجيب حسني «أن القانون يحمي الاعتبار المهني ولكنه لا يحمي المجد المهني[6]».

وقد قضت محكمة النقض المصرية «أنه مع التسليم بأن نسبة الإهمال في الدفاع لمحام في قضية معينة لا تعد قذفا حسب رأي علماء القانون إلا أنه من المتفق عليه أن هذه النسبة تعد قذفا إذا تعدت حد الانتقاد ومست كرامة المحامي في صناعته وذلك كمن ينسب لمحام أنه قصر في الدفاع لأن القضية أحيلت عليه بلا مقابل أو أن أتعابه كانت قليلة[7]».

من هنا يمكننا القول أن هذه الآراء تود القول أن الإسناد في المجال المهني قد يكون من باب النقد المباح وقد يكون من باب القذف المعاقب عليه.والحد الفاصل بينهما يقوم على التفرقة بين المتطلبات الأساسية للأهلية الكاملة لممارسة المهنة والتمتع بآدابها وأخلاقياتها وبين الإمكانيات المطلوبة لإجادتها والإبداع فيها.

حيث يكون الإسناد قذفا إذا جاء ينكر على شخص صلاحيته أو أهليته لممارستها بأن يشير إلى عدم توفر المعلومات أو القدرة اللازمة أو يطعن بأخلاقه المهنية وآداب المهنة. ويستوي الحال إذا أسند له وقائع من شأنها أن تؤدي إلى ذات النتيجة.

بينما من لا ينكر للشخص أهليته وقدرته المهنية وأخلاقياته المهنية ولكن جاء ليجادل في مستوى هذه الأهلية و والقدرة ومدى خبرته لا يعتبر قاذفاً. مثل قيام موجه الكلام بالموازنة بين هذا الشخص وبين زملائه في نفس المهنة ويعطيه تقدير أقل منهم.أو أن ينسب إليه وقائع يستفاد منها أنه لم يبذل كل ما في وسعه من خبرات وقدرات.

ونحن نعتقد بمنطقية الفقه والقضاء المصري لأنه يوازن بين مصلحتين الأولى هي فتح المجال لأي صاحب مهنة لأن يمارس مهنته بطمأنينة ويمكنه من استغلال قدرته على الإبداع لما في ذلك من مصلحة للمجتمع كله. والثانية تمكين الناقد والمتخصص والإعلام عامة من سلطة الرقابة على أعماله وكشف أخطائه حتى يتجنبها مستقبلا وهذا يحقق مصلحة المجتمع أيضا.

أخيراً لابد من الإشارة إلى أنه لا يعد من قبيل القذف الإسناد الذي يؤثر على المركز المالي أو التجاري للمسند إليه. كما لو أسند احدهم إلى تاجر أنه على وشك الإفلاس أو أنه خسر على نحو فادح في مضاربته أو أنه يبيع بضاعة قديمة فمثل هذا لا يشكل جريمة تبعا لذلك لا يستوجب عقابا ولا احتقاراً بخلاف القول أن فلان يغش في المكاييل أو في البضاعة. لأن مثل هذا إما أن يشكل جريمة أو يستوجب احتقاره[8].

---

6 شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص ـ دار النهضة العربية القاهرة 1986 ص 631.

7 عابدين الجزائية 5/8/1909 استقلال س6 ر419، المرصفاوي في قانون العقوبات ف3177 ص1030.

8 د. محمود محمود مصطفى ـ شرح قانون العقوبات القسم الخاص ـ الطبعة الثامنة 1984. مطبعة جامعة القاهرة ص 351.

ثالثاً: الإسناد في مجال الحياة الخاصة:

لا يمكن لنا الوقوف وراء الرأي الذي يعتبر الحياة الخاصة حرمة خالصة لا يمكن تناولها، إذ أننا نعتقد بإمكان تناول هذه الحياة الخاصة دون أن يكون الإسناد مجرما، حيث إذا كانت الواقعة صحيحة المسندة وكانت هذه الواقعة استعمالاً لحق يقرره القانون لا نعتقد أن إسناد مثل هذه الواقعة يعتبر من قبيل القذف، ومثاله القول أن فلان طلق زوجته لأسباب غير وجيهة، ولا إلى شخص يسمح له دينه بتعدد الزوجات لأنه قد تزوج مثنى وثلاث، ولو أضاف إلى ذلك بأنه لم يكن مقتضى لذلك[9]. وهذا على خلاف من يتناول الحياة الخاصة وكان من شأن ذلك تحقيق نقيصة أخلاقية. مثل القول أن فلان تزوج من فلانة طمعا بأموالها.

2 ـ 1ـ 2 الفئة التي يجب أن يُحدث الإسناد بالنسبة إليها بغضاً أو احتقاراً أو ينال من شرف المجني عليه في نظرها:

وفقاً للقانونين المصري والأردني هذه الفئة هي الناس الذين يحيطون به من خلطائه وعشرائه ومعارفه في الوسط الذي يعيش فيه أو يعمل به قل مهما كان عددهم. بينما لم يشترط القانون المغربي هذا الأمر واكتفى بأن تكون الواقعة ماسة بشرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة.

المطلب الثاني ركن العلانية

من المعروف أن ما يهم المشرع الجزائي أن لا تقع الجريمة على أي حق من حقوق الإنسان بغض النظر كيف وقعت بفعل ايجابي أم سلبي بوسيلة مادية أو معنوية، ولكنه في بعض الأحيان يتطلب وسيلة معينة يجب أن تقع بها هذه الجريمة ومن ثم يعتبر هذه الوسيلة ركن أساسي من أركان وعناصر قيام هذه الجريمة.

وهذا ما كان في جريمة القذف أو السب إذ اشترط المشرع العربي وقوع هذه الجريمة بإحدى وسائل العلانية والتي تعددت في معظم القوانين العربية. ومن وسائل العلنية المعروفة قانونا الأعمال والحركات إذا حصلت في مكان عام الكتابة والرسوم والصور والأفلام إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص.

ففي مصر ووفقا لنص المادة 171 عقوبات لا يعتبر السب أو القذف وان وقع بطريق الكتابة أو الرسوم جريمة إلا إذ كان علنيا وهو يكون كذلك ما دامت النشرة أو الجريدة توزع على الناس دون تمييز، وهي في هذه الحالة تكون علنية حتى لو كتبت بلغة غير مفهومة إلا لعدد بسيط من المتخصصين كالهيروغلوفية مثلاً.

وهناك نص مماثل في القانون الأردني وهو النص الرقيم 189 والذي ينص على انه « لكي يستلزم الذم أو القدح العقاب يشترط في أن يقع على عدد من الصور أوردها يهمنا منها هنا الذم أو القدح الخطي وشرطه أن يقع بما ينشر ويذاع بين الناس أو بما يوزع على فئة منهم من الكتابات أو الرسوم أو الصور الاستهزائية أو مسودات الرسوم، والذم أو القدح بواسطة المطبوعات، وشرطه أن يقع بواسطة الجرائد والصحف اليومية أو الموقوتة بأي نوع كان من المطبوعات ووسائط النشر.

9 الدكتور كامل السعيد، المرجع السابق.

بمعنى آخر وكون ما يهمنا في هذا المقام زملاءنا الصحفيين لا بد أن يكون المقال قد نشر فعلاً، ولا يكفي مجرد كتابة المقال حتى يقال بأن الصحفي قد ارتكب جريمة القذف.

ولقد حدد المشرع المغربي وسائل العلانية من خلال التالي:
لقد نص الفصل على انه يعاقب بحبس تتراوح مدته بين شهر واحد و ستة أشهر وبغرامة يتراوح قدرها بين 10.000 و50.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط عن القذف الموجه للأفراد بإحدى الوسائل المبينة في الفصل 38.

وقد نص الفصل 38 من قانون الصحافة على الآتي:
يعاقب بصفة شريك في ارتكاب عمل يعتبر جناية أو جنحة كل من حرض مباشرة شخصا أو عدة أشخاص على ارتكابه إذا كان لهذا التحريض مفعول فيما بعد، وذلك إما بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، وإما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، وإما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم أو بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية.

ومن خلال ذلك يتضح أن وسائل العلانية التي حددها المشرع المغربي تتمثل بالآتي:
- الكتابة والمطبوعات المبيعة أو المعرضة للبيع أو المعروضة في الأماكن العامة.
- الملصقات المعروضة على أنظار الجميع.
- كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والالكترونية.

وقد جمعت المادة 171 عقوبات مصري كل وسائل التعبير عن الرأي واشترطت لكي تدخل تلك الآراء دائرة التجريم أن تكون علانية، وباستقراء تلك المادة نجد أن التعبير الذي أثمه القانون قد يكون:
أ) بطريق الكتابة سواء كان ذلك بالكتابة في الصحف أو منشورات أو نشرات غير دورية أو الكتابة على الجدران ... والكتابة هي كل تعبير باللغة المدونة سواء أكانت كلمات منسقة الجمل أو حروفا مجزأة تؤدي في مجموعها إلى معنى يفهم لأول وهلة أو بعد إمعان النظر وسواء أكانت باللغة العربية أو بلغة أجنبية حية كالإنجليزية مثلا أو ميتة مثل اللغة الهيروغلوفية القديمة أو اليونانية القديمة مادام فهمها مستطاعا لعدد من الناس مهما كان محدوداً.

ب) والرسوم وهى تشمل كل رسم أيا كان سواء تم طبعه على الورق أو حفره على الخشب أو خرائط أو بطاقات بريد مصورة.

ج) والصور سواء أكانت صورا فنية كأعمال الكاريكاتير أو الفن التشكيلي أو كانت صورا شمسية وسواء أكانت نقلا للحقيقة المجردة أم مجرد تخيل لأشياء غير موجودة.

د) والرموز هي الأشكال التي تعبر عن أشياء معروفة مثل الصليب المعقوف الذي يرمز إلى النازية.

هـ) والتمثيل والفن المسرحي أو السينمائي كالمسرحيات أو الأفلام أو خيال الظل أو العروض الشعبية التمثيلية سواء أكان لها سيناريو مكتوب أو عملا ارتجاليا يقوم به الممثلون من تلقاء أنفسهم.

ز) وبطريق الجهر بالقول ... وهو الكلام بصوت عادى مسموع خارج مباشرة من فم المتحدث أو الخطيب أو المغني طال الكلام أو قصر جملا أو حروفا منظوما أو منثورا مرسلا أو ملحنا مصحوبا بالموسيقى أم غير مصحوب.

ح) وبطريق الصياح برفع الصوت بشكل جهوري مدوي ويستوي أن يكون ترديد القول أو الصياح بالفم مباشرة أو بمعاونة إحدى وسائل الإذاعة الميكانيكية كمكبرات الصوت أو السينما الناطقة.

ط) بطريق الفعل أو الإيماء وهو يشمل الإشارة بجوارح الجسم وإشارات اليد واللسان والأصابع[10].

وبذلك يكون القانون المصري قد حرم كل وسائل التعبير عن الرأي أيا ما كانت صوره وأشكاله ما دام هذا التعبير عن الرأي قد تصادم مع النماذج العقابية التي نص عليها.

وهناك نص مماثل في القانون الأردني وهو النص رقم 189 والذي ينص على أنه لكي يستلزم الذم أو القدح العقاب يشترط في أن يقع على صورة من الصور الآتية:
1. الذم أو القدح الوجاهي، ويشترط أن يقع
أ) في مجلس بمواجهة المعتدى عليه.
ب) في مكان يمكن لأشخاص آخرين أن يسمعوه قل عددهم أو كثر.

2. الذم أو القدح الغيابي، وشرطة أن يقع أثناء الاجتماع بأشخاص كثيرين، مجتمعين أو منفردين.

3. الذم أو القدح الخطي وشرطه أن يقع
أ) بما ينشر ويذاع بين الناس أو بما يوزع على فئة منهم من الكتابات أو الرسوم أو الصور الاستهزائية أو مسودات الرسوم «الرسوم قبل أن تزين وتصنع».
ب) بما يرسل إلى المعتدى عليه من «المكاتيب المفتوحة» غير المغلقة وبطاقات البريد.

4. الذم أو القدح بواسطة المطبوعات، وشرطه أن يقع
أ) بواسطة الجرائد والصحف اليومية أو الموقوتة.
ب) بأي نوع كان من المطبوعات ووسائط النشر.

وبالمقابلة بين النصين يتبين لنا أن النص المصري جاء أكثر شمولاً في وسائل العلانية، فهو يعتبر من ضمن وسائل العلانية الصياح والغناء والتمثيل المسرحي وخيال الظل ـ وهو مرادف لفن السينما، كما اعتبر الإيماء أو الإشارات بل وحتى الرموز من ضمن وسائل علانية تقيم جريمة القذف والسب، وهو الأمر غير المعاقب عليه في القانون الأردني.

10 د. رياض شمس، حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر، ص 135 وما بعدها.

المطلب الثالث الركن المعنوي

باستقراء الصيغ التي استخدمت في النصوص القانونية ـ بكافة القوانين العربية ـ والتي جرمت الأفعال التي تقوم عليها جريمة الذم والقدح (القذف والسب) يمكن لنا الاستنتاج بل التأكيد على أن جريمة الذم والقدح هي من الجرائم القصدية التي تقوم على العلم والإرادة ويكفي فيها القصد العام، بمعنى أن هذه الجريمة لا تقوم على الخطأ حتى ولو ترتب عليها المساس بكرامة أو شرف المجني عليه. وبالتالي فإنها لا تستوجب العقاب وان كانت المسؤولية المدنية متوافرة وتستوجب التعويض المدني.
والقصد الجرمي هذا المتمثل بالعلم والإرادة لا بد أن ينصرف إلى كافة أركان جريمة القذف والسب وهي فعل الإسناد والعلانية حسبما تقدم.

والعلم بالإسناد إنما يكون من خلال توافر العلم اليقيني لدى المتهم بأن العبارات التي يستخدمها من شأنها المساس بكرامة وشرف المجني عليه.

أما **بالنسبة للعلم بركن العلانية** إنما يتحقق بعلم الجاني بان النشاط ـ وهو الإسناد ـ الذي قام به إنما وقع بصورة علنية، فإذا اعتقد بأن نشاطه ليس علنيا انتفى القصد الجرمي وسقطت الجريمة.

ومن هنا نقول إذا كان القذف أو السب بواسطة المطبوعات يجب أن يعلم الصحفي أن مقاله سوف ينشر في الصحيفة أو المجلة.. الخ. أما إذا اعتقد أن هذا المقال لن ينشر فلا يقوم القصد الجرمي.

وعليه لو أن صحفي أرسل مقالة لرئيس التحرير لمراجعتها وتدقيقها وليس لغايات النشر وقام رئيس التحرير بنشرها لا يقوم القصد الجرمي بحقه.

وبما أن القصد الجرمي يقوم على الإرادة أيضاً فلا بد أن ينصرف ذلك لفعل الإسناد والعلانية أيضاً.

وعليه إذا كان القذف أو السب بواسطة المطبوعات فلابد أن تكون إرادة الصحفي قد اتجهت نحو كتابة مقال من شأنه الإساءة إلى كرامة أو شرف المجني عليه.

وعلى هذا قضت محكمة النقض المصرية في حكم شهير لها «بأنه إذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية، ثم قال ما مفاده أن هذا المتهم حين ارتجل الخطبة المقول بتضمنها العيب كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجمح لسانه وزل بيانه وانزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب، فانه يكون قد اخطأ ولأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفوا من المتهم في الظروف والملابسات التي ذكرها الحكم، فإن القول بأنه قصد أن يعيب يكون غير سائغ[11]» وكذلك الحال بالنسب إلى ركن العلانية فلابد أن تتجه إرادة الصحفي انتشار عبارات المقال ـ المتضمن القذف أو السب ـ بين الناس وهو ما يسمى (بقصد أو إرادة الإذاعة) عند بعض الفقهاء[12].
والسؤال الكبير الذي يثور هنا هل لحسن النية دور في الإعفاء من المسؤولية عن جرائم القذف والسب

11 نقض 7 ديسمبر، مجموعة القواعد القانونية، ج6 رقم 214 ص591.

12 المحامي شريف بدوي ـ أسباب الإباحة في جرائم القذف والسب ـ 1987 دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ص 55 وأيضا الدكتور كامل السعيد - الحدود الفاصلة بين النقد المباح و والذم والقدح (مرجع سابق).

أم هي من قبيل البواعث والتي لا تعتبر عنصرا من عناصر التجريم وبالتالي لا تؤثر على قيام أو انهدام الجريمة؟.

وفي هذا المجال نقول لقد أوردت معظم قوانين العقوبات العربي حسن النية من المبادئ العامة وضمن كليات القانون فان ذلك يكفي للأخذ بحسن النية كسبب للإعفاء من العقاب في جريمة القذف والسب ولقد أخذ القضاء العربي على هذا الرأي في العديد من قراراته فلقد استقر القضاء في الأردن على أن حسن النية هو أمر معتبر في تبرير القذف أو السب ومن ذلك:

1. قرار محكمة بداية جزاء عمان رقم1127/2002 تاريخ 16/7/2002 والذي جاء فيه:
إضافة إلى ذلك فان حسن النية وهدف الظنين من النشر ظاهر من خلال عبارات المقال بمجملها حيث من قراءة المقال بمجمله فانه يهدف إلى المطالبة بالاهتمام بالجهاز القضائي والحفاظ على استقلاليته من أي تهديد أو تدخل خارجي الأمر الذي تجد معه المحكمة من أن النية الجرمية المتمثلة بسوء نية الظنينين وهي أحد أركان الجرم المسند لهما غير متوافر في وقائع هذه الدعوى. لذا تقرر المحكمة إعلان عدم مسؤوليتهما.

2. قرار محكمة بداية جزاء عمان رقم 8503/95 تاريخ5/6/97 الذي جاء فيه:
وبالتدقيق تجد المحكمة بأن الظنين قد قدم للمحكمة المصادر التي قام ببناء مقاله عليها. مما يتضح للمحكمة ويثبت حسن نيته كما أن واجبه كصحفي يحتم عليه نشر مثل هذه الأخبار والمعلومات. لذا تقرر المحكمة إعلان عدم مسؤوليته.

وفي مصر في سنة 1924 نقضت محكمة النقض حكماً لمحكمة الجنايات كان قد صدر بمعاقبة صحفي في تهمة إهانة مجلس النواب والشيوخ لنشره مقالاً نسب فيها إلى فريق الأغلبية «انه يعبد الحكومة ولا يحب الوطن ويضحيه لشهواته وانه جائع منحط ووظيفته هي التهام الوطن وانه محب للمال ومن السهل استرضاؤه وانه غير حريص على خدمة الوطن وغير مخلص له وانه جبان وكذاب وان رئيس مجلس النواب جاهل لا إرادة له».

وقد أقامت محكمة النقض قضائها على أساس أن القصد الجنائي لا يتوافر ويفترض بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها بل يجب البحث في جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما إذ كان قصد ناشر المقال منفعة البلاد أم مجرد الإضرار بالأشخاص المطعون عليهم وقررت أن من المتفق عليه في جميع البلاد الدستورية أن الطعن من الخصوم السياسيين يمكن قبوله بشكل اعم و أوسع من الطعن في موظف معين بالذات وان المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال و أراء الأحزاب السياسية يكون في مصلحة الأمة التي يتسنى لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأياً صحيحاً في الحزب الذي نؤيده[13].

على أن محكمة النقض قد عادت اعتباراً من عام 1929 إلى قضائها القديم والذي كان يقنع في توافر الركن المعنوي في جرائم العدوان على الشرف والاعتبار بالقصد العام المستفاد من تعمد المتهم نشر العبارات الماسة. فمتى كانت العبارات جارحة في ذاتها أي جارحة إذ وجهت إلى الشخص العادي تكون

13 نقض 6/11/1924 في القضية رقم 1744 لسنة 41 ق منشور في كتاب المسئولية للدكتور القللى ص 136.

جارحة لو وجهت إلى شخص سياسي حتى لو وجهت إليه بمناسبة مناقشة وبحث في أمور خطيرة جسيمة، وانتهت إلى أن نقد الرجال العموميين لا يباح فيه الخروج على محارم القانون[14].

ولكن فجأة وفى عام 1946 عادت محكمة النقض إلى قضائها المتفق مع روح الديمقراطية عندما عالجت حسن النية لا باعتباره جزئية ضئيلة تكمل ثبوت القذف ولكن باعتباره من كليات القانون العامة فقالت «وحيث أن حسن النية المؤثر في المسئولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم ويكفى أن يكون الشارع قد ضبطه وارشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضي من ذلك القاعدة العامة الواجبة الإتباع».

وأردفت تقول «وحسن النية ليس معنى باطنا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافياً واعتماده في تصرفه على أسباب معقولة» ولقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات وزاره الحقانية في المذكرة الإيضاحية أثناء تعرضها لنص المادة 261 من قانون العقوبات السابق (وهى المادة 302 عقوبات الحالية) حيث قالت «ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادر سلامة نية وان يكون قد قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف تقديراً كافياً» وحيث أن المشرع فضلاً عن ذلك قد أوجب على القاذف الذي يحتج بحسن نيته آخذا بالفقرة الثانية من المادة 302 ع أن يثبت صحة كل فعل أسند إلى المقذوف فدل بهذا على أن التثبت الذي لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضا أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في جوهره واقعة إثر واقعة[15]».

وهذا الحكم الهام قد سلم بوجود نظرية عامة لحسن النية تنظيم الجرائم كلها بما فيها جريمة القذف ويكون حال القاذف كحال الموظف الذي يقوم اعتقاده في مشروعية ما يأتيه من أعمال في سبيل تنفيذ القوانين واللوائح ـ إذا تأذى بها الأفراد في أنفسهم أو في أموالهم ـ مقام مشروعيتها في الواقع إذ كان هذا الاعتقاد قد سبقه التحري والتثبيت الكافي من جانبه وكان قائماً على أسباب معقولة[16]. وقد تتابع هذا التفسير في قضاء المحاكم المصرية[17]، حيث سلمت محكمة النقض في كل تلك الأحكام بان المناسبة قد تسمح بان يستعمل في معرض النقد العبارات المرة القاسية العنيفة في وصف المجني عليه دون أن يعتبر استعمالها سباً له مادام مستعملها يرغب في تحقيق المصلحة العامة[18].
والسؤال الثاني ما هي الشروط المعتبرة لتوافر حسن النية في جريمة القذف والسب؟.

نقول في هذا المجال أننا نأخذ بما ذهب إليه القضاء المصري فلقد استقر قضاء محكمة النقض المصرية على أن حسن النية يقوم على اعتقاد المتهم بصحة الوقائع التي ينسبها لغيره. وأن يكون قصده من ذلك مصلحة البلاد لا مجرد التشهير، أي أن لا يكون القذف مسبباً عن ضغينة شخصية بل يقصد الانتقاد بطريقة معقولة خدمة للمصلحة العامة، ومناط ذلك هو أن يكون المتهم قد قدر الأمور التي

14 نقض 19 /3/ 1930 مجموعة القواعد ج 2 ع 121 ص 272 ـ نقض 4/1/33 مجموعة القواعد ج 3 ع 107 ص 191.
15 نقض 11/12/46 مجموعة القواعد ج 7 ع 22 ص 199.
16 الأستاذ محمود عبد الله، مرجع سابق ص 299 ـ 300.
17 حكم 7/10/1947 مجموعة القواعد ج 7 ص 369، حكم محكمة جنايات مصر في القضية 5363 لسنة 46 السنة 5 ونقض 15/6/48 الطعن رقم 53 لسنة 18 ق غير منشور وأحكام أخرى أشار إليها الأستاذ محمود عبد الله ص 302 ـ 303 ـ 304 ـ 305 ـ 307.
18 نلتمس مراجعة جريمة القذف في حق ذو الصفة العمومية ـ سيد صالح منصور ص 81 وما بعدها.

نسبها للمجني عليه تقديرا كافيا أي أن يكون قد بذل ما في وسع الشخص العادي في مثل هذه الظروف من أسباب التحري لكي يتحقق من صحة الوقائع وذلك لأنه ليس من المصلحة العامة إسناد وقائع عن إهمال وتقصير سببه الطيش والخفة ولا نعتقد أن من ينسب وقائع إلى آخر وهو عالم بعدم صحتها يستهدف المصلحة العامة.

وبناء على ما تقدم، فان حسن النية يعد منتفيا بالنسبة للمتهم في إحدى الحالات التالية[19]:
1. إذا ثبت أنه لم يكن يستهدف المصلحة العامة.
2. إذا كان يعلم بعدم صحة الوقائع التي أسندها إلى المجني عليه.
3. إذا كان اعتقاده بصحتها لا يستند إلى تقدير كاف للأمور بل كان ناجما عن طيش وخفة.

كنا قد قلنا أن المشرع عندما يبرر فعلا مجرما إنما يقارن بين مصلحتين ويرجح إحداهما على الأخرى وهذه المصلحة المرجحة هي الأولى والأهم بالرعاية من الأخرى وهذا ما كان عندما شرع الشارع حق النقد.

المبحث الثالث: الإشكاليات القانونية للجرائم المرتكبة بواسطة المواقع الإلكترونية

لوحظ مؤخرا ازدياد عدد الشكاوى التي قدمت بحق المواقع الإخبارية الالكترونية ـ بعد ازدياد ملموس في عدد هذه المواقع ـ.

وحقيقة لعبت أطراف المعادلة في الحالة القانونية للمواقع الالكترونية الإخبارية لعبة "التخفي". فالمتضررين والنيابة العامة بصفتها ممثلة للحق العام للمجتمع يبحثون عن بعض الإعلاميين الذين يكتبون في المواقع الالكترونية وعن ملاكها أو ناشريها وعن رؤساء تحريرها.

والبعض يختبئ وراء عدم انطباق بعض القوانين على المواقع الالكترونية الإخبارية والبعض الآخر يختبئ وراء عدم وجود ما يثبت ملكيته للموقع وآخرين عدم وجود أدلة قانونية مشروعة على ارتباطهم المهني بتلك المواقع.

وخلال العامين 2008 و2009 أقيمت العديد من القضايا على المواقع الالكترونية بشكل متخبط، فقسم منها أقيم أمام محاكم الصلح وقسم منها أقيم أمام النيابة العامة التي أحالتها بدورها إلى محاكم البداية، وبعضها أقيم على أشخاص ليسوا خصوم أساسا نظرا للخلط في المسؤولية القانونية للمسؤولين عن المواقع الإخبارية الالكترونية.

إضافة إلى التخبط في الجرائم المسندة للإعلاميين وللمواقع الإخبارية الالكترونية نظرا للتخبط في تحديد القانون الواجب التطبيق، الأمر الذي ترتب عليه انتقال متعدد للقضية بين قضاة محاكم الصلح وبين المدعين العامين وبين محاكم البداية وبين محاكم الاستئناف دون الدخول بعد في موضوع القضية.

19 الدكتور كامل السعيد، المرجع السابق.

وعليه ارتأينا أن نسلط الضوء على أهم المشكلات القانونية التي تثور عند وقوع جريمة عبر المواقع الالكترونية الإخبارية. وفقا للتقسيم الآتي:

المطلب الأول: إشكالية القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة.

المطلب الثاني: إشكالية مسؤولية الموقع الالكتروني الإخباري.

المطلب الثالث: إشكالية مسؤولية صاحب الموقع الالكتروني الإخباري وكاتب المادة الصحفية ومدخل المعلومات أو المواد الصحفية.

المطلب الرابع: إشكاليات الإثبات

الفرع الأول: إشكالية إثبات هوية الفاعل واثبات عناصر الجرم المادي والمعنوي.

الفرع الثاني: هل النشر عبر الموقع الالكتروني الإخباري يعتبر احد وسائل العلنية المفترضة.

المطلب الأول:

إشكالية القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة

دارت تلك الإشكالية حول مسألتين هامتين، الأولى: المحكمة المختصة بين محكمة البداية ومحكمة الصلح وما يترتب عليها من اختلاف في الإجراءات والجهة التي تباشر دعوى الحق العام وتتابعها أمام المحكمة[20] واختلاف أيضا في مدد الطعون والجهات التي تنظر الطعون.

أما المسألة الثانية: النصوص القانونية الواجبة التطبيق في الجرائم المرتكبة بواسطة المواقع الالكترونية وما يترتب عليها من اختلافات في العقوبات.

واعتقد البعض أن تلك الإشكاليات زالت بصدور قرار محكمة التمييز الأردنية (جزاء) رقم 1729/2009 (هيئة خماسية) تاريخ 10/1/2010 والذي أخضع المواقع الإخبارية الالكترونية لقانون المطبوعات والنشر حيث جاء في هذا القرار الآتي:

1) يستفاد من نص المادة الثانية من قانون المطبوعات والنشر أن هناك نوعين من المطبوعات أشار إليهما المشرع في هذه المادة وهما:

النـــوع الأول: ويشمل المطبوعة بشكل عام وقد عرفها المشرع بأنها كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني أو الكلمات أو الأفكار بأي طريقة من الطرق.

النـــوع الثانـــي: ويشمل المطبوعة الدورية وهي المطبوعة الصحفية المتخصصة بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منتظمة، وأن مناط الفصل في هذه الدعوى يتوقف على بيان ما إذا كان الموقع الالكتروني يعتبر مطبوعة وفقاً لتعريف المطبوعة الوارد في قانون المطبوعات والنشر أم لا.

وفي هذا فإنه إذا كان النوع الثاني لا يتسع نطاقه لشمول المواقع الالكترونية على اعتبار أن هذا النوع وحسبما جاء بتعريف المشرع للمطبوعة الدورية بأنها تقتصر على المطبوعات الصحفية التي تصدر في

20 فالنيابة العامة هي التي تمثل المجتمع وتباشر دعوى الحق العام أمام محكمة البداية بينما المشتكي أو المتضرر هو الذي يقوم بذلك أمام محكمة الصلح. وفقا لقانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون محاكم الصلح.

فترات منتظمة ولا يعتبر الموقع الالكتروني بأي حال من الأحوال مطبوعة صحفية. فإن النوع الأول يتسع نطاقه لشمول المواقع الالكترونية. على اعتبار أن هذا النوع وحسبما جاء بتعريف المشرع للمطبوعة بأنها كل وسيلة نشر تدون فيها الأفكار والكلمات بأي طريقة كانت. وفي هذا فإن الموقع الالكتروني هو وسيلة من الوسائل التي يتم فيها تدوين الأفكار والمقالات ونشرها. وبالتالي فإن المواقع الالكترونية تعتبر من المطبوعات وفقاً لتعريف المطبوعة الوارد في قانون المطبوعات والنشر وتخضع لأحكامه.

كما أن المادة الخامسة من ذات القانون وعندما نصت على ما يتوجب على المطبوعات القيام به من احترام الحقيقة والامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية.

نصت على المطبوعات بشكل عام وحسبما جاء بالتعريف العام للمطبوعة وليس كما جاء بتعريف المطبوعة الدورية الأمر الذي يستخلص منه أن المشرع ميز في هذا القانون بين نوعين من المطبوعات. المطبوعات بصفة عامة والمطبوعات الدورية بصفة خاصة وأن المواقع الالكترونية تدخل ضمن تعريف المطبوعات بصفة عامة وتخضع لأحكام قانون المطبوعات والنشر (انتهى القرار).

ومع الأخذ بعين الاعتبار بأن القرار السابق إنما هو اجتهاد قضائي وليس سابقة قضائية كونه صادر من هيئة خماسية وليس هيئة عامة وبالتالي هو اجتهاد غير ملزم إلا للقضاة الأدنى درجة في ذات القضية الصادر فيها ذلك القرار دون غيرهم. ومع الأخذ أيضا أن باب الاجتهاد القضائي مفتوح أمام القضاة جميعاً. إلا انه لازالت العديد من الأسئلة تتعالى حول قانونية التوجه القائل بتطبيق قانون المطبوعات والنشر على المواقع الالكترونية من جهة ومن جهة أخرى تثور أسئلة أخرى حول القانون الواجب التطبيق على المواقع الالكترونية خاصة أن التجربة لازالت حديثة جدا ولا يوجد سوابق قضائية حول هذا الموضوع.

وقد ثارت اختلافات في وجهات النظر القانونية حول تلك المسألة بين مؤيد ومعارض.
فعارض البعض. انطباق قانون المطبوعات والنشر على الصحافة الالكترونية للخوف من تطبيقه بكامل أحكامه بما فيها التراخيص وشروط العمل ورؤساء التحرير. إضافة إلى أسس قانونية سنبينها في الصفحات القادمة من هذه الدراسة.

أما البعض الأخر. أثنى على توجه محكمة التمييز في تطبيق قانون المطبوعات والنشر على الصحافة الالكترونية. نظرا لكون هذا القانون لا يحتوي على عقوبات بدنية "الحبس" ولا يمكن إحالة الإعلاميين إلى محكمة امن الدولة. وبالتالي سوف يمنع توقيف الإعلاميين.

ورأي الباحث في مسألة القانون الواجب التطبيق وبالتالي تحديد المحكمة المختصة. هو أن المشرع الأردني وضع الإعلام - لغايات تنظيمه - في عدة قوالب قانونية محددة بحيث جعل كل قالب قانوني في تشريع مستقل. وكانت الحكمة من وراء ذلك التفريق في التخصصات والاختصاصات وإعطاء كل قسم من أقسام الإعلام الخبرة التي تحتاجها. فنجده وضع الإعلام المرئي والمسموع - بما يشمله من بث هوائي (إذاعة ومحطات أرضية وفضائية) - في قانون الإعلام المرئي والمسموع وكذلك وضع الصحافة المكتوبة بما يشملها من صحف وكتب ومجلات في قانون المطبوعات والنشر. وحدد في كل قانون النطاق الذي يجب أن يشمله القانون.

وبقي الإعلام الالكتروني عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" الذي ينظر إليه المشرع الأردني أنه إعلام عالمي وليس من المنطق أن يقوم بوضع تشريع تنظيمي محلي لإعلام عالمي يمارس من خارج الأردن ويُقرأ في مواقع الكترونية خارج الأردن وهي أيضا لا تنتمي إلى بلد معين لذا نجده استثناه من تطبيق أي قانون خاصة قانون الإعلام المرئي والمسموع وهو المكان الطبيعي للمواقع الالكترونية.

وعليه فيكون الإعلام الالكتروني غير خاضع لقانون المطبوعات والنشر

فمن خلال استعراض جميع أحكام قانون المطبوعات والنشر نجد أن ما يستخلص منها انه يعالج المطبوعات الورقية الخطية وان النشر من خلال الموقع الالكتروني ليس من ضمن وسائل النشر المقصودة وفق أحكام قانون المطبوعات والنشر المعرفة بالمادة الثانية منه.

ذلك أن تلك المادة قد بينت المطبوعات المقصودة بالقانون وهي:
1. المطبوعة الدورية: وهي المطبوعة الصحفية المتخصصة بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منتظمة وتشمل:
أ - المطبوعة اليومية: وهي المطبوعة التي تصدر يوميا بصورة مستمرة باسم معين وأرقام متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.
ب- المطبوعة غير اليومية: وهي المطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الأسبوع أو على أطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

2. المطبوعة المتخصصة: وهي المطبوعة التي تختص في مجال محدد وتكون معدة للتوزيع على المعنيين بها أو على الجمهور وذلك حسبما تنص عليه رخصة إصدارها.

3. نشرة وكالة الأنباء: وهي النشرة المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية وغيرها بالأخبار والمعلومات والمقالات والصور والرسوم.

كما عرفت المطبعة بأنها: المكان والأجهزة المعدة لإنتاج المطبوعات بأنواعها وأشكالها ومراحلها المختلفة ولا يشمل الآلات الطابعة والكاتبة والناسخة وآلات التصوير المعدة للأغراض الأخرى غير النشر.

ولهذا وحيث أن القرينة تدل على أن المطبوعة المقصودة بقانون المطبوعات والنشر لا تشمل النشر من خلال المواقع الالكترونية فتكون المواقع الالكترونية غير محكومة بقانون المطبوعات والنشر.

بالرجوع إلى نص المادة الثانية من قانون المطبوعات والنشر نجدها تنص على الآتي:
المطبوعة: كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني أو الكلمات أو الأفكار بأي طريقة من الطرق.

وحقيقة إن ظاهر النص يوحي أن المواقع الالكترونية تدخل في تعريف المطبوعة.

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن القول بأي حال من الأحوال أن الإعلام الالكتروني خاضع لقانون المطبوعات والنشر وذلك للأسباب التالية:

1. إن تعريف المطبوعة لا ينظر إليه بشكل مستقل. فالمعروف أن المشرع عندما يضع تعريفاً عاماً ويلحقه بتعريفات تفصيلية فلا يصبح العام عاماً وإنما يصبح خاصا ومتعلقا بالتعريفات التفصيلية التي تشرح وتفصل التعريف العام. وهذا ما حدث في قانون المطبوعات والنشر. فبعدما عرف المطبوعة بأنها (كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني أو الكلمات أو الأفكار بأي طريقة من الطرق) فقد فصل وبين ما هي المطبوعات المقصودة لغايات تطبيق القانون.

بعد هذا التفصيل لتعريف المطبوعة لا يمكن القول أن المشرع كان يقصد شمول الصحافة الالكترونية بتعريف المطبوعة. إذ لو قصد ذلك لكان عينها وعرفها وفصلها كما فعل في باقي التعريفات ولا يمكن أن يترك الأمر دون تحديد.

2. إن كل نوع من أنواع المطبوعات الواردة في التعريفات السابقة له أحكام قانونية وتنظيمية واردة في القانون وهذا وضع منطقي أما الصحافة الالكترونية لا يوجد أي حكم ينظمها في هذا القانون ولا في أي قانون آخر.

ومن غير المعقول أن يعتبر المشرع أمرا ما من ضمن النطاق التطبيقي لأي قانون دون أن يضع له أحكامه القانونية التنظيمية في نفس القانون لأنه سيكون من قبيل اللغو والمشرع لا يلغو.

3. إن السؤال المنطقي في هذا المقام ليس هو "هل يشمل تعريف المطبوعة المواقع الالكترونية أم لا؟" بل هو "هل تصلح نصوص قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998 وتعديلاته للتطبيق على المواقع الالكترونية والصحافة الالكترونية؟".

ومن الواضح أن هذا السؤال غاب عن بال الاتجاه القائل بأن الإعلام الالكتروني خاضع لقانون المطبوعات والنشر:

- فهل نصوص القانون التي تفترض وجود صفة الصحفي- الذي هو عضو النقابة المسجل في نقابة الصحفيين فقط - ينطبق على مسؤولي المواقع الالكترونية في حين أن قانون نقابة الصحفيين لا يشملهم أساساً.

- هل شروط وإجراءات الترخيص الواردة في القانون والتي تقتصر فقط على رخص المطبوعات الدورية والمتخصصة من الممكن أن تنطبق على المواقع الالكترونية.

- هل شروط مالكي المطبوعات الدورية والمتخصصة ومدراءها ورؤساء تحريرها تنطبق على مالكي ومدراء ورؤساء تحرير المواقع الالكترونية.

- هل النصوص القانونية التجريمية الخاصة بعمل الصحفي - عضو النقابة المسجل - ويعمل في المطبوعات الدورية ينطبق على المواقع الالكترونية.

إن الجواب والذي يفترض فيه أن يكون جواباً قانونيا وليس اعتباطياً هو أن المشرع عندما يضع نصاً قانونياً إنما يعالج حالة معينة ولا يجوز تجاوزها بأي حال من الأحوال ويجب الالتزام بالتعريفات والصيغ الواردة في كل نص قانوني.

إذن لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيق النصوص الخاصة بالمطبوعات الدورية بأنواعها وبرؤساء التحرير والصحفيين الواردة بقانون المطبوعات والنشر على المواقع الالكترونية.

وأن القول بخلاف ذلك يجافي الحقيقة القانونية التي يمكن فهمها مباشرة من خلال الصياغة العامة لنصوص قانون المطبوعات والنشر والأسباب الموجبة له.

طبعا لا يمكن أن يغيب عن البال الخلافات القانونية السابقة حول تطبيق قانون المعاملات الالكترونية والتي لم تصل إلى حد الاختلافات التطبيقية القضائية حيث حسم القضاء تلك المسألة في مهدها وتوالت القرارات القضائية على عدم إخضاع المواقع الالكترونية لقانون المعاملات الالكترونية والذي جعل المدعين العامين يحجمون عن تحويل الإعلاميين على قانون المعاملات الالكترونية.

والخلاصة القانونية لتلك الإشكالية تتمثل بأن المشرع الأردني عاقب في قانون المعاملات الالكترونية رقم 85 لسنة 2001 في المادة 38 منه كل من يرتكب فعلا يشكل جريمة بموجب التشريعات النافذة بواسطة استخدام الوسائل الالكترونية بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (3000) ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على (10000) عشرة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين. ويعاقب بالعقوبة الأشد إذا كانت العقوبات المقررة في تلك التشريعات تزيد على العقوبة المقررة في هذا القانون.

وظاهر النص أن المواقع الالكترونية تخضع لقانون المعاملات الالكترونية ولكن إذا ما دققنا أكثر نجد أن المادة الثانية من قانون المعاملات الالكترونية عرفت المعاملات المقصودة في القانون بأنها (إجراء أو مجموعة من الإجراءات يتم بين طرفين أو أكثر لإنشاء التزامات على طرف واحد أو التزامات تبادلية بين أكثر من طرف ويتعلق بعمل تجاري أو التزام مدني أو بعلاقة مع أي دائرة حكومية).

أما المادة الثالثة فقد حددت الهدف من القانون وهو:
أ- تسهيل استعمال الوسائل الالكترونية في إجراء المعاملات وذلك مع مراعاة أحكام أي قوانين أخرى ودون تعديل أو إلغاء لأي من هذه الأحكام.

ب- يراعى عند تطبيق أحكام هذا القانون قواعد الهدف التجاري الدولي ذات العلاقة بالمعاملات الالكترونية ودرجة التقدم في تقنية تبادلية.

كذلك فان المادة 5 من ذات القانون حددت المعاملات التي تطبق عليها القانون بأنها المعاملات التي يتفق أطرافها على تنفيذ معاملاتهم بوسائل الكترونية ما لم يرد فيه نص صريح يقضي بغير ذلك.

أما نشر مجموعة من الأخبار أو المقالات أو التحقيقات الصحفية أو غيرها من فنون العمل الصحفي فلا تعتبر معاملات ينشأ عنها التزامات تتعلق بعمل تجاري أو التزام مدني. وبالتالي لا تخضع لقانون المعاملات الالكترونية.

ولكن هل يبقى الإعلام الالكتروني دون تنظيم قانوني بحيث يكون ملاذا لكل شخص يريد أن يرتكب نشر وبالتالي لا يسأل جزائياً أم أن هناك إطاراً قانونياً ينظم هذا القطاع من الإعلام؟.

حقيقة عالجت الأحكام والقواعد العامة في قانون العقوبات الأردني الجرائم التي ترتكب من خلال الإعلام باعتباره وسيلة من وسائل العلنية والتي تستند عليها جميع النصوص القانونية التي تجرم الأفعال الجرمية التي ترتكب بواسطة النشر.

وفي هذا المجال أورد الفقه أن هناك نوعين من العلانية، الأول: علانية مفترضة بحكم القانون ولا تحتاج إلى إثبات وهذا ما نصت عليه المادة 73 من قانون العقوبات على الآتي:
تعد وسائل للعلنية:
1) الأعمال والحركات إذا حصلت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو حصلت في مكان ليس من المحال المذكورة غير أنها جرت على صورة يستطيع معها أن يشاهدها أي شخص موجود في المحال المذكورة.

2) الكلام أو الصراخ سواء جهر بهما أو نقلا بالوسائل الآلية بحيث يسمعها في كلا الحالين من لا دخل له في الفعل.

3) الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاوير على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص.

أما النوع الثاني: هو العلانية غير المفترضة والتي تحتاج إلى إثبات من قبل المتضرر أو النيابة العامة. وهي غير الحالات المحددة في نص المادة 73 من قانون العقوبات.

ولقد جرى الفقه الحديث على اعتبار المواقع الالكترونية الإخبارية من النوع الثاني، أي لا بد أن يقيم المتضرر والنيابة العامة البينة على توافر العلانية، وان الناس قل عددهم أم كثر قد اطلعوا على مضمون المادة الصحفية المنشورة عبر الانترنت.

ولكننا في ذات الوقت نعتقد أن لجرائم الذم والقدح خصوصية معينة، حيث نصت المادة 189 من قانون العقوبات على الآتي:
لكي يستلزم الذم أو القدح العقاب، يشترط فيه أن يقع على صورة من الصور الآتية:
1) الذم أو القدح الوجاهي، ويشترط أن يقع:
أ - في مجلس بمواجهة المعتدى عليه.
ب - في مكان يمكن لأشخاص آخرين أن يسمعوه، قل عددهم أو كثر.

2) الذم أو القدح الغيابي، وشرطه أن يقع أثناء الاجتماع بأشخاص كثيرين مجتمعين أو منفردين.

3) الذم أو القدح الخطي، وشرطه أن يقع:
أ - بما ينشر ويذاع بين الناس أو بما يوزع على فئة منهم من الكتابات أو الرسوم أو الصور الاستهزائية أو مسودات الرسوم (الرسوم قبل أن تزين وتصنع).
ب - بما يرسل إلى المعتدى عليه من المكاتيب المفتوحة (غير المغلقة) وبطاقات البريد.

الاتصالات العالمية (web world wide)[25].

ويشير هذا الجزء إلى جميع المشروعات والشركات والأشخاص الذين يمتلكون مواقع على الشبكة.

أما الجزء المتغير، وهو الجزء الذي يلي هذا الجزء الثابت فهو الذي يميز المشروع عن غيره من المشروعات، وهو الذي يطلق عليه اسم الموقع الالكتروني أو(name domain) وينقسم هذا الجزء إلى نوعين: الأول وهو العنوان الالكتروني من الدرجة الأولى (top level domain name) ويمثله المقطع(com) أو(org) أو (net)أو المواقع الالكترونية التي تنتهي بحرفين من حروف الدول والتي تسمى أسماء المواقع الالكترونية الوطنية مثل (jo) أيJORDAN .

أما الثاني الموقع الالكتروني من الدرجة الثانية ويقصد بهsecond level domain name ويمثله الحروف الأولى من اسم المشروع أو المنظمة أو حروف كل اسم.

ولتوضيح ذلك نعرض مثالا، فمثلا موقع منظمة التجارة العالمية (wto) فسيكون عنوان الموقع على النحو التالي (http://www.wto.org) ويكون (http://www) هو الجزء الثابت من العنوان الذي تتشابه فيه كل العناوين عبر الانترنت، ويكون المقطع (org) هو اسم الموقع الالكتروني من المستوى الأول، أما(wto) فهو اسم الموقع الالكتروني من المستوى الثاني.

ثالثاً: تعريف الموقع الالكتروني استنادا إلى وظيفته:

بالإضافة إلى التعريفات السابقة التي استندت إلى الطبيعة الفنية للموقع الالكتروني وتلك التي استندت إلى تكوينه نجد أن جانبا آخر من الفقه يستند في تعريفه إلى الوظيفة التي يؤديها هذا الموقع، فقيل انه يعد بديلا للعنوان البريدي الذي يحدد عنوان شخص بعينه أو موقع شركة على شبكة الانترنت[26].

وبالإشارة إلى كل ما تقدم حول تعريف الموقع الالكتروني نجد أن هنالك الكثير من التعريفات التي تدور حول الموقع الالكتروني، فمن هذه التعريفات أن الموقع الالكتروني "عنوان للمشروعات عبر شبكة الانترنت، وهو عنوان افتراضي لأنه لا يحدد مواقع المشروعات على أرض الواقع ولكنه يحددها على شبكة الانترنت[27]".

بينما نجد رأياً آخر يعرف الموقع الالكتروني بأنه عنوان فريد ومميز يتكون من عدد من الأحرف الأبجدية اللاتينية أو الأرقام التي يمكن بواسطتها الوصول لموقع ما على الانترنت فهو وسيلة الاتصالات عبر شبكة الانترنت[28].

---

25 د.سهير فهمي حجازي، مقدمة في تكنولوجيا الحاسبات والشبكات، القاهرة، 1998، ص288.

26 د.محمد حسام لطفي، المشكلات القانونية في مجال المعلوماتية، بحث مقدم إلى مؤتمر تحديات حماية الملكية الفكرية من منظور عربي ودولي، القاهرة، ص 94.

27 د.شريف محمد غنام النقود الالكترونية، 2007، ص 326.

28 أنظر رامي علوان، المنازعات حول العلامات التجارية وأسماء مواقع الانترنت، دراسة منشورة في مجلة الشريعة والقانون الصادر عن كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات، العدد 22، 2005، ص246.

والآن وبعد التعرف على ماهية الموقع الالكتروني من عدة جوانب يمكن لنا الوصول إلى الطبيعة القانونية للموقع الالكتروني.

- **الطبيعة القانونية للموقع الالكتروني:**

نعتقد أنه وبالنظر العميق في التعريفات الثلاث السابقة للموقع الالكتروني، نجد أن القاسم المشترك بينها هو اعتبار الموقع الالكتروني عنوانا وموطنا افتراضيا لصاحبه على شبكة الانترنت.

فمن حيث طبيعته الفنية هو عنوان والذي كان في الأساس عبارة عن مجموعة من الأرقام تم تحويلها إلى أحرف جمعت ليتشكل منها ذلك العنوان.

وكذلك الأمر من حيث تكوينه من جزئين، الثابت والمتغير، فالثابت وهو(www)، يحدد أن الموقع يوجد على شبكة الاتصالات العالمية (world wide web).

إذن هو بمثابة سند ملكية يثبت حق صاحب الموقع بشغل مساحة على شبكة الانترنت الدولية.

ولتشبيه أوضح تماما كمن يملك حق الانتفاع أو الملكية في مساحة جغرافية معينة من مدينة عمان. ويستخدم هذه المساحة الجغرافية لإدارة أعماله. فهو كالمبنى للشركة، تسير أعمالها من خلاله ويكون موطنها.

أما الجزء المتغير وهو الذي يطلق عليه اسم الموقع الالكتروني أو domain name، فهو الذي يميز المشروع عن غيره من المشروعات، بمعنى آخر هو عنوان. وإذا ما ضربنا ذات المثال السابق فيكون الجزء المتغير هو عبارة عن عنوان الشركة وليس اسمها.

وبالنظر للتكييف القانوني للموقع الالكتروني من ناحية وظيفته فانه يلعب دور الموطن الافتراضي للشخص.

فعندما يقوم شخص أو شركة باتخاذ موقع الكتروني على شبكة الانترنت، يكون بذلك اختار مقرا قانونيا افتراضياً ترتبط به مصالحه ويباشر من خلاله نشاطه وعمله، وكيفية الاتصال به ومدوناته[29]. ويعتبر إنشاء الموقع الكتروني، تصريحاً من صاحبه لمتصفحي الانترنت لزيارة هذا الموقع.

وحيث أننا توصلنا إلى الموقع الالكتروني هو عبارة عن موطن وعنوان لصاحبه. فإننا نعتقد انه لا يمكن بأي حال من الأحوال مقاضاة الموطن بل صاحب الموطن. وهذا ينفي القول السائد بأن الموقع الالكتروني الإخباري هو كالجريدة الورقية يمكن مقاضاتها.

بعدما تعرفنا على ماهية الموقع الالكتروني وطبيعته القانونية نعود من جديد لطرح التساؤل حول مدى اعتبار الموقع الالكتروني من ضمن الأشخاص المسؤولين جزائيا وفقا لأحكام المسؤولية الواردة في قانون العقوبات.

29 د. نبيل صبيح، حماية المستهلك في التعاملات الالكترونية، دراسة قانونية منشورة في مجلة الحقوق الكويتية الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد 2- السنة 32، يونيو 2008 منشورات المجلس - الكويت 2008 ص 199.

نقول - من باب التذكير - أن المشرع الأردني ساوى في المسؤولية الجزائية فيما إذا كان الفاعل شخصا طبيعيا أو معنوياً ولكنه فرق بينهما من حيث العقوبة فالهيئات المعنوية لا تواجه إلا الغرامات المالية.

ومن الممكن أن يكون الشخص (معنويا أو طبيعيا) فاعلا أو شريكا أو متدخلا أو محرضاً وهذا واضح في المواد 74- 84 عقوبات.

وبعد استبعاد إمكانية أن يكون الموقع الالكتروني شخصا طبيعيا، نطرح إمكانية أن يكون الموقع الالكتروني هيئة معنوية حتى تكون مسؤولة جزائيا عن أعمال مديرها وأعضاء إدارتها ومثليها وعمالها عندما يأتون هذه الأعمال باسم الهيئة أو بإحدى وسائلها بصفتها شخصا معنوياً. وفقا لما جاء في المادة 74 عقوبات.

كنا قد توصلنا وعند الحديث عن الطبيعة الفنية والقانونية للموقع الالكتروني انه عبارة عن موطن وعنوان لصاحبه - الذي يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا - وعليه لا يمكن القول - برأينا - أن الموقع الالكتروني عبارة عن هيئة معنوية أو شخص معنوي. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى ونظرا لعدم وجود تعريف للهيئة المعنوية أو الشخص المعنوي في قانون العقوبات، فانه لابد من الرجوع إلى القواعد العامة الواردة في القانون المدني والتي عرفت في المادة 50 منه والتي جاء فيها:

الأشخاص الحكمية هي:

1. الدولة والبلديات بالشروط التي يحددها القانون والمؤسسات العامة وغيرها من المنشآت التي يمنحها القانون شخصية حكمية.
2. الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية حكمية.
3. الوقف .
4. الشركات التجارية والمدنية.
5. الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً لأحكام القانون.
6. كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الحكمية بمقتضى نص في القانون.

وعليه وحيث أن المواقع الالكترونية ليست من ضمن الأشخاص الحكمية الواردة في المادة السابقة فلا يمكن القول بأنها هيئات معنوية وبالتالي تكون مسؤولة جزائيا.

ولابد الإشارة هنا إلى ما يردده البعض حول ما يسمى بتسجيل الموقع الالكتروني، إذ لا يوجد تسجيل للموقع الالكتروني أساساً، ولا يمكن ذلك من ناحية فنية وتقنية، لأن التسجيل يعني وجود جهة قادرة فنيا على تسجيل الموقع، ويفرض أيضا وجود آليات للتسجيل وقوانين وتشريعات وجود جهات تمنح التراخيص، وأيضا إغلاق المواقع غير المسجلة والمرخصة، طبعا هذا كله في حال كان الموقع الالكتروني حاصل على المساحة الافتراضية التي يشغلها الموقع على الانترنت من سيرفرات (شركات مضيفة) أردنية، ولا يشمل المواقع التي تحصل على تلك المساحة من سيرفرات أجنبية.

ولكن في الوقت ذاته من الممكن تسجيل شركة في وزارة الصناعة والتجارة يكون من ضمنها إنشاء

موقع الكتروني على الانترنت، ويمكن لها أن تسجل اسم الموقع الالكتروني كاسم تجاري لها.

وظهرت مؤخرا بعض الشركات التي تقوم بذلك لغايات حماية حقوقها في الملكية الفكرية، ولكن يجب التفرقة بين مخاصمة الموقع الالكتروني وبين ومخاصمة الشركة التي تملك ذلك الموقع الالكتروني.
فمخاصمة الموقع الالكتروني نفسه بينا سابقا أنها غير ممكنة قانوناً، بينما تطبق القواعد العامة في مخاصمة الشركات باعتبارها أشخاصا معنوية.

المطلب الثالث

إشكالية مسؤولية صاحب الموقع الالكتروني الإخباري وكاتب المادة الصحفية ومدخل المعلومات أو المواد الصحفية

ولكن قبل الحديث عن المسؤوليات لابد من نبدي رأينا في أن الركن المادي في الجريمة المرتكبة بواسطة الانترنت من خلال الموقع الالكتروني الإخباري يتكون في الغالب من أكثر من سلوك جرمي واحد. بحيث تحتاج الجريمة إلى أكثر من فاعل واحد لتحقيق عناصرها عندها يكون كل واحد منهم فاعل أصلي للجريمة. وفقا لما ورد في المادة 74 عقوبات.

ولكن هذا لا يمنع من قيام الركن المادي على سلوك جرمي واحد في هذا النوع من الجرائم التي ترتكب بواسطة الانترنت كمن ينشر على صفحته على الفيس بوك(Facebook) أو على مدونته ما يسئ إلى أحد الأشخاص.

1) مسؤولية صاحب الموقع الالكتروني الإخباري:
حيث عرفت المادة 75 من قانون العقوبات الفاعل بأنه من أبرز إلى حيز الوجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها.

وبناءً عليه فإن الفاعل هو من يرتكب الركن المادي للجريمة من نشاط ونتيجة ورابطة سببية تقترن بالركن المعنوي للجريمة. وحيث لا يحكم على أحد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة عملاً بالمادة 74 من قانون العقوبات وحيث أن القصد الجرمي في الجرائم القصدية يعتبر ركناً هاماً يتوجب على النيابة العامة إثباته فيه من خلال ثبوت أن المشتكى عليه كان مدركاً لحقيقة الجرم المسند له ودلالته الجزائية إدراكاً يقينياً لا افتراضياً.

لهذا فيمكننا القول أن صاحب الموقع إذا لم يقم بأي فعل يساهم أو يساعد في ظهور المادة الصحفية على الموقع الالكتروني الإخباري سواء بالاطلاع عليه وإعادة صياغته كما يفعل البعض، أم من خلال إجازة نشره، أو السماح لأي شخص في استخدام مفاتيح الموقع اليوزرنيم والباسوورد (user name - Password) كما يشاء وقتما شاء فانه بذلك يكون قد ساهم مباشرة في تنفيذ الجريمة أو تدخل في ارتكابها ومحكمة الموضوع صاحبة الصلاحية في تقدير ذلك.

ولكن إذا لم تثبت النيابة العامة كل ذلك، وكان لايملك الوعي الكامل والإرادة الكاملة مثل سفره خارج

البلاد أو مرضه وسمح لأحد القائمين على تحديث الموقع باستخدام مفاتيح الموقع فانه لا يمكن أن يكون مسؤولاً جزائيا.

خاصة أن نص المادة 74 في صريح لفظه وواضح دلالته يشير إلى أن الفاعل أما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها وعندئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر له وبه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة الاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة واسهم فعلا بدوره في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإذ لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع. ولما كان القصد أمراً باطنيا يضمره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه فإن العبرة بما يستظهره الحكم من وقائع تشهد لقيامه.

وفي حال اعتبار المحكمة صاحب الموقع الالكتروني الإخباري شريكا وفقا لنص المادة 76 عقوبات والتي تشير إلى أنه:
إذا ارتكب عدة أشخاص متحدين جناية أو جنحة أو كانت الجناية أو الجنحة تتكون من عدة أفعال فأتى كل واحد منهم فعلاً أو أكثر من الأفعال المكونة لها وذلك بقصد حصول تلك الجناية أو الجنحة اعتبروا جميعاً شركاء فيها وعوقب كل واحد منهم بالعقوبة المعينة لها في القانون كما لو كان فاعلاً مستقلاً لها. فإن مؤدى ذلك يتطلب من محكمة الموضوع أن تبرز في الواقعة الجرمية التي قنعت بها أفعال كل واحد من المشتركين في هذه الجريمة وبشكل مفصل وتحديد دوره وبيان فيما إذا كانت هذه الأفعال من الأفعال المكونة لهذه الجريمة أو ساهمت في ارتكابها أم لا ومن ثم تطبيق حكم القانون حسب درجة مساهمة هذه الأفعال.

بمعنى آخر يجب عليها أن تبين الدور أو الفعل الذي قام به صاحب الموقع بالتفصيل، وإسباغ حكم القانون على ذلك الفعل.

مع الأخذ بعين الاعتبار انه إذا انعدمت عناصر الاشتراك في الشريك فلا يكون هناك اشتراك بل تعدد في الجرائم وتعدد في الجناة. وهذه الجرائم لا تجمعها إلا صلة الارتباط التي تجيز رفع دعوى واحدة بشأنها ولكن لا يساءل كل جان إلا عن الفعل الذي ارتكبه.

2) مسؤولية كاتب المادة الصحفية:
نعتقد أنه لا يوجد خلاف حول هذه المسؤولية فيطبق عليها القواعد العامة في قانون العقوبات، فهو معد المادة الصحفية وهو الذي يرغب بنشرها عبر وسيلة من وسائل العلانية «الانترنت» ومتى ما توافر لديه القصد الجرمي فانه يكون مسؤول قانونا عن الجرم المسند إليه حسب الحال.

3) مسؤولية مدخل البيانات "المواد الصحفية والمعلومات":
نعتقد أنه سيكون هناك إشكالية حقيقة في مسؤولية هذا الشخص إذا ما عرضت حالة واقعية أمام القضاء.

ومصدر هذه الإشكالية هو ما ورد في المادة 74 عقوبات من انه لا يحكم على احد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة.

ولكن إذا ما نظرنا إلى طبيعة عمل هذا الشخص وآليته في انجازه سنجد أن هذه الإشكالية غير مبررة، وأنها من الوضوح بمكان، الأمر الذي يدفع بعدم مسؤوليته عن الجرائم التي تسند له.

فهذا الشخص يعتمد عمله دوما على السرعة في إدخال المعلومات والبيانات والأخبار، بمعنى آخر هو المسؤول عن تحديث الموقع الالكتروني الإخباري، وقد يصل عدد ساعات عمله إلى أكثر من 12 ساعة في اليوم.

وعادة يقوم هذا الشخص بتحديث الموقع بما يرد إليه من مواد في الأساس مطبوعة الكترونياً، وهو حقيقة يطلع عليها ويقرأها ولكن قراءة المتصفح للانترنت أي بطريقة القراءة المسحية وهي القراءة التي لا تعتمد على قراءة كل كلمة.

وهو يقوم بهذا الدور لأن عمله يرتكز على الناحية الشكلية لتلك المواد المطبوعة ولديه معايير شكلية يجب عليه أن يحققها منها: وجود روابط للمعلومات الكثيفة، توزيع الفقرات بشكل منسق، يهتم بعدد الكلمات في كل فقرة.. الخ.

طبعا قد يقال أن مثل هذه الأدوار تتطلب قراءة المادة المراد تحميلها على الموقع لكن في واقع الأمر هو يقرأ ولا يقرأ فهو يقرأ لتنقية الشكل وليس لتنقية المحتوى، وجل اهتمامه وتركيزه على الألفاظ والمباني لا على المقاصد والمعاني، وإذا كنا نتحدث عن جرم ذم وقدح الذي قد تظهر فيه الإساءات إلا أن الحال ليس واحدا في جرائم النيل من هيبة الدولة أو التأثير على سير العدالة أو النيل من المكانة الاقتصادية للدولة.

وإذا ما نظرنا لمفهوم الوعي والإرادة وفقها للفقه والقضاء فانه لا يمكن القول بان مثل هذا الشخص يدرك ويعي ويريد الفعل الجرمي المنسوب إليه.

فالظروف العملية التي يعمل بها زمانا ومكانا وآليةً من شأنها شل إرادته في ارتكاب الجريمة، وتغيب وعيه عن آثارها.

المطلب الرابع
الإثبـــــات

قد تكون إشكالية الإثبات في الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنت هي إحدى مشكلات القانون التي يعاني منها هذا العصر. فالتطور التكنولوجي وصل في بعض الأحيان حدودا أبعد من نطاق القانون.

فهناك العديد من المواقع مجهولة الهوية، والتي ترتكب بواسطتها عشرات الجرائم يومياً.

ولا تستطيع الأجهزة الأمنية إغلاق أي موقع مخالف حيث يمكن بكل بساطة أن تكون هوية صاحب الموقع مخفية ومكان الاستضافة خارج الأردن ومن غير المعروف هوية الأشخاص أو الجهات القائمة على إدارة الموقع.

ولكن هذا السيناريو لا يختلف عن الكتب الممنوع تداولها في الأردن فعندما تطبع مطبعة ما في لبنان على سبيل المثال كتاباً تعتبره دائرة المطبوعات والنشر مخالفاً للتشريعات الأردنية فالذي يحدث أنه تقوم دائرة المطبوعات والنشر بالتعميم على نقاط الأردن الحدودية بمنع إدخال هذا الكتاب إلى الأردن[30].

وفي عالم الإنترنت يملك الأردن السيادة على الإنترنت داخل حدوده الجغرافية فيمكنه بكل بساطة التعميم على شركات الإنترنت أو على نقطة اتصال الإنترنت الوحيدة مع العالم الخارجي بحجب الموقع المخالف للتشريعات الأردنية، وهكذا يتم إيقاف الموقع في الأردن وهذا بحد ذاته ضربة قاصمة لأي موقع أردني حيث أن زوار الموقع من الأردن يشكلون من 70- 90 بالمائة.

وسيؤدي هذا الإجراء إلى تصعيب عملية تحديث الموقع من الأردن بشكل كبير جداً مما سيؤدي إلى موت الموقع عملياً.

والمخيف في الأمر أن الجهات الأمنية لا تحتاج إلى صلاحيات قضائية أو علاقات دولية لإيقاف المواقع الموجودة خارج الأردن فبإمكانه إيقافها عملياً عن العمل بكبسة زر.

لذا لابد من إيجاد نظريات جديدة حول الإثبات بواسطة الانترنت ومن أهم إشكاليات الإثبات التالي:

الفرع الأول :
إشكالية إثبات هوية الفاعل واثبات عناصر الجرم المادي والمعنوي :

هذه الإشكالية الأهم في عصرنا والتي أنتجت بعض الاكتشافات في سبيل معرفة هوية الفاعلين.

ولن أقدم أي جديد إذا ما تطرقت لقرينة البراءة واهم النتائج المترتبة عليها وهو إلقاء عبء الإثبات كل عنصر من عناصر الجريمة على عاتق النيابة العامة.

30 المصدر مادة صحفية لخبير امن المعلومات رعد نشيوات - منشورة في صحيفة الحدث الأسبوعية تاريخ 17/1/2010.

ولكن قد يكون هناك جدة إذا ما قلنا أن قلة من الناس يعرف أن لكل جهاز كمبيوتر مشبوك على شبكة داخلية رقمين IP address واحد داخلي وآخر خارجي. فعندما تزور موقع ما من داخل شبكة المؤسسة أو الشركة التي تعمل بها، سيسجل عند سيرفر الموقع رقم الـ ip الخارجي لشركتك والذي تتشارك به أنت وجميع موظفي الشركة. وفي هذه الحالة لا يمكن تتبع من هو الشخص داخل هذه الشركة أو المؤسسة الذي قام بإرسال تعليق ما[31].

إلا أنه بالإمكان تحليل طريقة تكوين الشبكة الداخلية للشركة وفحص أجهزتها لتحديد من أرسل التعليق أو قام بتحديث الموقع. ففي عالمنا اليوم يوجد علم كامل يدعى الأدلة الجنائية الرقميةDigital Forensicsوالذي يختص باستخراج الأدلة القانونية من الأجهزة الرقمية كأجهزة الحاسوب والهواتف النقالة وغيرها. فحتى لو قام الشخص بإلغاء معلوماته أو قام بعملية فورمات للكمبيوتر، يمكن لأخصائيين الأدلة الرقمية استرجاع واستخلاص الأدلة التي تثبت ماذا كان يفعل هذا الشخص أو ما كانت نشاطاته على الإنترنت من المواقع التي يزورها وتاريخ زيارتها وإن كان قد أرسل تعليق أم لا.

ومن آخر قصص نجاح الأدلة الإلكترونية طريقة كشف وكالة الاستخبارات الأمريكيةCIA عن شبكة أمريكيين في باكستان يخططون لهجمات إرهابية حيث وقع جهاز الكمبيوتر المحمول لأحد أفراد الخلية بيد ألـ CIA والتي قامت بتحليل الأدلة عليه ووجدت أن هنالك عنوان بريد الإلكتروني على موقع ياهوو تم الدخول إليه مرة واحدة من الجهاز المحمول وعند فحص البريد الإلكتروني عثرت الاستخبارات الأمريكية على خطط الخلية التي كانت محفوظة على سيرفر تابع لشركة ياهوو في اليابان.

الفرع الثاني :

هل النشر عبر الموقع الالكتروني الإخباري يعتبر احد وسائل العلنية المفترضة :

يذهب البعض[32] إلى اعتبار الموقع الالكتروني محل مباح للجمهور وفقا التعريف الوارد في الفقرة الثالثة من المادة 73 من قانون العقوبات والتي جاء فيها: (الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاوير على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور، أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص).

إلا أننا نخالفهم الرأي، حيث أن مفهوم المحل العام المعرض للجمهور لا ينطبق على المواقع الالكترونية، وسندنا في ذلك ما ورد في المادة في الثانية من قانون العقوبات والتي عرفت المحل العام:
(كل طريق عام وكل مكان أو ممر يباح للجمهور المرور به أو الدخول إليه في كل وقت وبغير قيد أو كان مقيداً بدفع مبلغ من النقود وكل بناء أو مكان يستعمل إذ ذاك لأي اجتماع أو حفل عمومي أو ديني أو كساحة مكشوفة).

وهذا يعني أن المشرع الأردني قصد بالمكان المعرض للجمهور هو المكان الواقعي الملموس وليس الفضاء

31 المرجع السابق.

32 انظر القاضيين جلال الزعبي وأسامة المناعسة في كتابهما جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية ـ دارسة مقارنة، الطبعة الأولى، 2010، دار الثقافة، ص 285.

الافتراضي "الانترنت".

ونقول هنا وفي هذا المجال أورد الفقه أن هناك نوعين من العلانية، الأول: علانية مفترضة بحكم القانون ولا تحتاج إلى إثبات وهذا ما نصت عليه المادة 73 من قانون العقوبات على الآتي:

تعد وسائل للعلنية:

1. الأعمال والحركات إذا حصلت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو حصلت في مكان ليس من المحال المذكورة غير أنها جرت على صورة يستطيع معها أن يشاهدها أي شخص موجود في المحال المذكورة.

2. الكلام أو الصراخ سواء جهر بهما أو نقلا بالوسائل الآلية بحيث يسمعها في كلا الحالين من لا دخل له في الفعل.

3. الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاوير على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور، أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص.

أما النوع الثاني: لهو العلانية غير المفترضة والتي تحتاج إلى إثبات من قبل المتضرر أو النيابة العامة. وهي غير الحالات المحددة في نص المادة 73 من قانون العقوبات.

ولقد جرى الفقه الحديث على اعتبار المواقع الالكترونية الإخبارية من النوع الثاني، أي لابد أن يقيم المتضرر والنيابة العامة البينة على توافر العلانية، وان الناس قل عددهم أم كثر قد اطلعوا على مضمون المادة الصحفية المنشورة عبر الانترنت.

الفصل الثاني

حق النقد

مدخل عام

الأصل حرية الصحافة والفكر ـ ماهيتها ـ واجب الصحفي.

تعتبر حرية الصحافة هي إحدى صور حرية الرأي وهذه بدورها واحدة من الحريات العامة ـ ورغم أن حرية الصحافة هي إحدى صور حرية الرأي إلا أن معظم الدساتير لا تكتفي بتسجيل حرية الرأي بل تحرص أيضا على إبراز حرية الصحافة تقديراً لأهميتها بل أصبحت الدساتير الحديثة وبعد تطور وسائل الإعلام الأخرى تشير إلى حرية الإعلام بصفة عامة مع إفراد نص لحرية الصحافة.

ويذهب د. جمال العطيفي إلى أنه «عند الحديث عن عقاب رجال الصحافة عما ينشرونه فانه يجب أن تقدر الظروف التي تعمل فيها الصحافة والسرعة التي يتم بها النشر والتي تقتضيها طبيعة المهنة وهو ما يجب أن يكون له أثره في تحديد مدى مسئولية الصحفي وفى ذلك قضى بان رجال الصحافة وهم يؤدون رسالة سامية جديرون برعاية خاصة في محاسبتهم على ما يقع منهم من أخطاء غير مقصودة في مزاولتهم مهنتهم» ولكننا نحب أيضا أن ننبه أن هناك واجبات على الصحفي يأتي في مقدمتها تحري الدقة، وعدم استخدام طرق ووسائل الابتزاز، وبذل العناية الكافية للحفاظ على حقوق الأفراد في الخصوصية، والتفرقة بين الشأن العام والسلوك الخاص كلما كان ذلك ضروريا.

المبحث الأول: ماهية حق النقد ومصدر مشروعيته:

أولاً: تعريف حق النقد:

النقد بصفة عامة هو إبداء الرأي في أحد التصرفات أو الأعمال أو الآراء، دون المساس مباشرة بشخص صاحبها.

ويستند الحق فيه إلى ما للإنسان من حرية ـ أو حق ـ في الإعلان عن الرأي، والتعبير عنه بكافة وسائل التعبير المشروعة، بمعنى حق الإنسان في نقد ما حوله من أشياء ونظم وأشخاص وأن يعطيها علانية القيمة التي يعتقد أنها تستحقها ايجابية أو سلبية وذلك وفقا لأفكاره ومثله واعتقاداته. ومن ثم يشتمل معنى النقد على الاستحسان والاستنكار والقدح والمدح، لكن في العادة تنصرف كلمة النقد إلى بيان العيوب فقط.

ثانيا: مصدر مشروعية حق النقد:

ويستند حق النقد إلى قاعدة أساسية من قواعد الدستور التي تقرر حرية الرأي والقول والكتابة بكافة وسائل التعبير مراعاة للصالح العام ودعما للتقدم والبناء الديمقراطي.

حيث نص الفصل التاسع من الدستور المغربي على أن:

يضمن الدستور لجميع المواطنين:

- حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع؛

- ويخلص مما تقدم أن المشرع الدستوري قد أرسى مبدأ حرية النقد أو حق النقد. وذلك بأن أباح للشخص أن يعبر عن جميع آرائه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها بالكتابة أو بالتصوير أو بالقول أو بغير ذلك من وسائل التعبير، وذلك في حدود النظام حسبما هو مقرر في القانون.

وإذا كان الدستور قد قرر مبدأ حق النقد وصاغه صراحة ضمن نصوصه وقواعده. فلا يمكن أن نقول بأن القوانين الوطنية كفلت هذا الحق أيضا ومن ذلك قانون الصحافة المغربي في الفصل (49) والذي نص على أنه:

[يمكن إثبات صحة ما يتضمنه القذف بالطرق العادية فيما إذا كان يتعلق بالمهام فقط وكان موجها إلى الهيئات المؤسسة أو الجيوش البرية أو البحرية أو الجوية والإدارات العمومية والأشخاص المشار إليهم في الفصل 46.

كما يمكن إثبات صحة ما يتضمنه القذف والسب الموجهان إلى مديري أو متصرفي كل مقاولة صناعية أو تجارية أو مالية تلتجئ علينا إلى التوفير والقرض.

ويتعين أن يتوفر لدى المسؤولين عن النشر قبل القيام به على الحجج التي تثبت صحة الوقائع التي يتحدثون عنها.

ويجوز دائما إثبات صحة ما يتضمنه القذف باستثناء ما يلي:

أ) - إذا كان القذف يتعلق بحياة الفرد الشخصية؛

ب) - إذا كان القذف يرجع إلى أعمال مضى عليها أكثر من عشر سنوات؛

ج) - إذا كان القذف يرجع إلى جريمة شملها العفو أو سقطت بالتقادم أو أدت إلى عقوبة أمحت برد الاعتبار أو المراجعة.

يحق تقديم الإثباتات المضادة في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذا الفصل.

وإذا ما أكدت الإثباتات صحة ما يعزى من القذف فإن المتهم يعفى من الشكوى المقدمة في شأنه.

وفيما عدا ذلك من الظروف وإذا كانت الشكوى موجهة ضد شخص ليست له صفة خاصة وكان الأمر المعزو موضوع متابعة وقع الشروع في إجرائها بطلب من النيابة العامة أو موضوع شكاية قدمها المتهم فتؤجل أثناء التحقيق الذي يجب إجراؤه متابعة وصدور الحكم في جنحة القذف].

ويتضح مما تقدم أن المشرع المغربي أباح حق نقد الموظف العام ومن في حكمه مثل الشخصية العامة ولكن ضمن الشروط التي حددها تلك نصوص القانون والتي سنأتي على شرحها لاحقا عن تفصيل أهم الجوانب المتعلقة بحق النقد.

ولقد تكرر نفس النص تقريبا في كل من التشريع المصري والأردني حيث نصت المادة 302 من قانون العقوبات المصري على أن «يعد قاذفاً كل من اسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة في المادة 171 عقوبات أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من اسند إليه واحتقاره عند أهل وطنه ـ مع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذ حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل اسند إليه».

وفي القانون الأردني المادة رقم 192 بند 1 والتي تنص على أنه «إذ طلب الذام أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاه متعلقاً بواجبات وظيفة هذا الموظف أو يكون جريمة تستلزم العقاب قانوناً». وتذهب المادة 192 بند 2 من قانون العقوبات الأردني إلى أنه إذا كان الذم يتعلق بواجبات الوظيفة فقط وثبتت صحته فيبرأ الذام، وإلا فيحكم عليه بالعقوبة المقررة للذم».

على أي حال يخلص من تلك النصوص ما يأتي:
أولاً: إباحة توجيه أي أمر أو واقعة إلى الموظف العام ما دامت ليست كاذبة.
ثانياً: من حق من يسند إلى الموظف العام أي أمر من الأمور التي لو صحت لأوجبت عقابه أو احتقاره، من حقه أن يثبت صحة هذه الأمور.
ثالثاً: أن يكون النقد موجها للواجبات الوظيفية أو أن يكون جريمة تستلزم العقاب.

وتفصيل ذلك أن حق النعي على تصرفات الموظفين العموميين هو في الحقيقة حق نقدهم فيما يتعلق بأعمال وظائفهم التي تهم المجتمع. وهذه الشروط الواردة في النصوص القانونية هي ذاتها الشروط اللازمة لاستعمال حق النقد بصفة عامة، أي النقد الموجه للموظفين العموميين أو الموجه لغيرهم من آحاد الناس.

ولكن قد يقول قائل أن حق النقد مقرر فقط تجاه الموظفين العموميين فقط دون غيرهم بحسب تعبير النص القانوني التي قصرت ذلك الحق وحددت شروط ممارسته فقط تجاه الموظفين العموميين.

نقول ولئن كانت تلك المادة القانونية **الفصل 49 من قانون الصحافة المغربي** قد نصت صراحة على استعمال هذا الحق في مواجهة الموظف العام ومن في حكمه فقط، فإن علة ذلك هي رغبة المشرع في أن يبرز مدى أهمية حق النقد فنص عليه في أخطر مكان له وأدقه وهو ميدان الوظيفة العامة وما في حكمها إذ هو الميدان الوحيد الذي يمكن أن يثار الشك والجدل حول مدى إمكان استعمال حق النقد فيه، وذلك بسبب ما يحظى به الموظف العام من حصانات وامتيازات بحكم الوظيفة العامة[33].

ولما كان الهدف من إرساء مبدأ حق النقد وتقنينه هو تتبع التصرفات والأعمال والآراء التي ترتبط بالمصالح الاجتماعية المختلفة أو تتصل بها، وتناولها بالمناقشة والتقييم وإبداء الرأي فيها بغية مقاومة الفساد والانحراف وتصحيح الأخطاء في كافة الميادين بما يحقق تقدم المجتمع نحو الأفضل، فمن غير المتصور أن يقصر المشرع استعمال حق النقد على التصرفات أو الأعمال الآراء التي تصدر عن الموظفين العموميين ومن في حكمهم فحسب دون غيرهم.

فغني عن الذكر أن كثيراً من هذه التصرفات أو الأعمال أو الآراء التي تتصل بالمصالح الاجتماعية تصدر من أشخاص لا يعتبرون من الموظفين العموميين ومن هم في حكمهم من ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة، إذ لا مراء أنه يوجد الكثير من الأشخاص -غير الموظفين العموميين ومن في حكمهم -يؤدون أعمالاً أو يمارسون أنشطة في مجالات مختلفة وعديدة لا تعد جزءاً من العمل العام أو تتصل به بشكل من الأشكال، فتؤثر بالتالي تأثيراً مباشراً وواضحاً على المصالح الاجتماعية المختلفة

33 النقد المباح، سنة1977، المستشار الدكتور عماد عبد الحمية النجار ص 85 وما بعدها.

في كافة الميادين ومختلف المجالات[34].

من ذلك ـ على سبيل المثال ـ زعماء الأحزاب أعضاء مجالس إدارتها ولجانها الفرعية، ورؤساء النقابات وأعضاء مجالس إدارتها وفروعها، ورؤساء الجمعيات والمنظمات والهيئات والمؤسسات وسائر التكتلات والتجمعات غير الحكومية التي تباشر خدمة عامة أيا كان نوعها وكذا أعضاء مجالس إدارتها ولجانها الفرعية وفروعها، والكتاب والمفكرون والفنانون في مختلف المجالات الفنية، والرياضيون المعتمدون في الاتحادات الرياضية أو الأندية الرياضية في كافة الألعاب الرياضية ومختلف ميادين الرياضة، وغير ذلك ممن يؤدون أعمالا أو يمارسون نشاطات مختلفة ترتبط بالمصالح الاجتماعية على اختلاف أنواعها و أشكالها.

وللدلالة على ذلك نقول أن المشرع عندما قرر حق النقد أقتضى ذلك حتما إباحة الوسيلة إلى استعماله، أي أباحة الأفعال التي تستهدف الاستعمال المشروع للحق، سواء للحصول على ما يتضمنه من مزايا أو لمباشرة ما يخوله من سلطات. وأساس اعتبار استعمال الحق سبباً للإباحة هو وجوب تحقيق الاتساق وعدم التناقض بين قواعد القانون، إذ يصطدم المنطق أن يقرر المشرع حقاً ثم يعاقب على الأفعال التي يستعمل بها، فيكون معنى ذلك التناقض بين قواعد القانون وتجريد الحق من كل قيمة.
وعلى ذلك يكون حق النقد سبباً لإباحة ما قد يشتمل عليه من مساس بالغير من جهة اعتباره أو سمعته أو شرفه، بعبارات تعتبر قذفاً أو سباً أو إهانة في نظر قانون العقوبات[35].

المبحث الثاني: نطاق حق النقد

نقصد بنطاق حق النقد معنيين اثنين المعنى الأول: شمول حق النقد لتصرفات الشخص وللشخص نفسه والمعنى الثاني: امتداد حق النقد لمواجهة تصرفات الشخص العام.

المعنى الأول: شمول حق النقد لتصرفات الشخص وللشخص نفسه.

النقد المشروع ـ بحسب الأصل ـ هو فعل ليس فيه قذف ولا سب وإهانة أي ليس فيه مساس بشرف الغير أو اعتباره أو سمعته، وإنما فيه نعي أو استنكار لتصرفه أو عمله بغير قصد المساس بشخصه من جهة شرفه أو اعتباره.

فالحكم على الشخص أنما يكون بالحكم على تصرفاته، وذلك باعتبار أن النعي على التصرفات هو بالضرورة نعى على نفس الشخص صاحب التصرف فيؤثر بالقطع على شرفه أو اعتباره أو سمعته، وبعبارة أخرى فإن تعييب أعمال الشخص أو آرائه أو استهجانها واستظهار ما يشوبها من عوارض وأوجه نقص وقصور، هو حتماً تعييب للشخص نفسه ومساس به بشكل أو بآخر من جهة اعتباره ومكانته وقيمته في المجتمع الذي يعيش فيه.

ولا مراء أن القول بأن النقد ـ في جميع الأحوال ـ هو مجرد نعي فقط على تصرفات الشخص أو أعماله

34 الجرائم الصحفية، سنة 1984، القاضي شريف كامل ص 18 وما بعدها .

35 الدكتور محمود نجيب حسني المرجع السابق ص175 والدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم العام سنة1974ص161، والأستاذ محمد عبد الله في جرائم النشر سنة1951، ص309 وما بعدها.

أو آرائه دون مساس البتة بالشخص نفسه. لا مراء أن هذا القول هو قول نظري بحت يتنافى مع حقيقة الواقع العملي الذي نعرفه جميعاً ونعيشه في دنيا الناس.

والحقيقة والواقع أن النعي أو النقد لتصرفات الغير أو أعماله أو آرائه يتضمن في ذات الوقت ـ في جل الحالات إن لم يكن كلها ـ نقداً موجهاً لذات الأشخاص أصحاب هذه التصرفات أو الأعمال أو الآراء. بما يمكن أن يمس مكانتهم أو سمعتهم أو شرفهم بحسب الأحوال.

ولذلك قيل ـ بحق ـ في ضوء هذا النظر لمعنى نطاق حق النقد. قيل (... وبالتالي يكون النقد في العادة مكوناً في الأغلب الأعم لجريمة القذف أو السب أو الإهانة...).
وعلى حد تعبير بعض الفقه الذي ذهب في إيضاح هذا المعنى إلى القول بأن: (حق النقد مباح مادام منصباً على العمل ومناقشته من الوجهة الفنية. وما دام النقد في هذا النطاق فلا شأن للقانون الجنائي به ولو صيغ في عبارة قاسية أو عبارة تهكمية... ولكن إذا تعدى النقد إلى شرف الشخص واعتباره الذي يحميه القانون الجنائي انقلب إلى قذف ووقع تحت طائلة العقاب..).

وصفوة القول أن حق النقد أو النقد المشرع ينصب - أصلاً - على تصرفات الأشخاص أو أعمالهم أو آرائهم. ويشتمل في معظم الأحيان الأشخاص أنفسهم أصحاب هذه التصرفات أو الأعمال أو الآراء وذلك بحكم الضرورة وبحكم الاتصال الطبيعي الذي لا يمكن تجزئته بين الشخص نفسه وتصرفاته وأعماله وآرائه.

غير أنه يشترط في كل الأحوال حتى يظل النقد في دائرة المشروعية:
أولاً: ألا يكون منصباً أصلاً على الأشخاص فقط دون أعمالهم أو تصرفاتهم أو آرائهم. أي ألا يكون النقد موجهاً لذات الأشخاص وواقعاً عليهم فحسب.

ثانياً: ألا يكون النقد ـ ولو تعلق بالتصرفات أو الأعمال أو الآراء ـ مستهدفاً به أساساً المساس بالشخص نفسه بقصد الإساءة إليه من جهة شرفه أو اعتباره أو سمعته. أي ألا يكون النقد وسيلة لتلويث سمعة الشخص وأداة أو فرصة للتشهير به والحط من مكانته في المجتمع.

وبعبارة أخرى تقدير ما إذا كان النقد قد وقع على الأشخاص أنفسهم بغير داع ودون مقتض , أم انه قد شملهم بغير قصد في سياق تناوله أصلاً لثمة تصرف أو عمل أو رأي خاص بهم بحكم الاتصال الطبيعي بين الشخص وبين ما يصدر عنه من تصرفات أو أعمال أو آراء.

تقدير ذلك يعتبر من أدق المسائل وأكثرها اختلافا في الرأي وهو يرتبط بغير شك ارتباطا وثيقاً بمسألة مدى استناد الرأي أو التعليق إلى الواقعة الثابتة محل النقد ومدى تناسبه معها. وبمسألة مدى ملاءمة الرأي أو التعليق للواقعة الثابتة محل النقد ومدى تناسبه معها. وبمسألة حسن النية.

ويدخل تقدير ذلك كله في اختصاص محكمة الموضوع طبقاً للقواعد العامة في القانون.

المعنى الثاني: امتداد حق النقد لمواجهة تصرفات الشخص العام:

من غير المتصور إباحة حق نقد تصرفات أو أعمال أو آراء بعض الأشخاص دون غيرهم. وإلا كان معنى هذا تقسيم المجتمع إلى أشخاص معرضة تصرفاتهم أو أعمالهم أو آرائهم للنقد وأشخاص فوق النقد كل ما يصدر عنهم ـ مهما كان ـ من إبداء أي رأي أو تعليق عليه.

وعلى ذلك يكون حق النقد وإبداء الرأي حقاً دستورياً عاماً لا يجوز تخصيصه وقصر استعماله للنعي على تصرفات أو أعمال أو آراء فئة من الأشخاص فحسب دون غيرها. وإلا أدى ذلك إلى إهدار مبادئ الدستور.

والحق فإن النقد ينصرف أساساً لمواجهة تصرفات أو أعمال أو آراء الشخص العام. ذلك الذي رأى باختياره أن يشارك في الحياة العامة وأن يسهم بدور فعال فيها.

ويقصد بالشخص العام[36] كل شخص طبيعي رجلاً كان أو امرأة. وكذا كل شخص اعتباري وكل مؤسسة أو هيئة أو منظمة. ولو لم تكن لها شخصية اعتبارية مستقلة ـ يتصدى أو تتصدى لقيادة الناس أو أرشادهم أو سياستهم أو العمل باسمهم في أمر من الأمور العامة سواء مس مصلحة عامة شاملة أو مصلحة محلية محدودة أو مصلحة خاصة بفئة من الناس. فيصدق هذا الوصف على الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة ومن لهم صفة نيابية كأعضاء مجلس الشعب أو مجالس المحافظات أو المدن أو القرى. والمرشحين للانتخاب أو العضوية في هذه المجالس. ويصدق هذا الوصف على أعضاء مجالس إدارات النقابات وفروعها والجمعيات والمؤسسات التي تباشر خدمة عامة والمرشحين لعضويتها وعلى زعماء الأحزاب وأعضاء مجالس إدارتها ولجانها الفرعية. كما يصدق هذا الوصف على الصحف والدوريات ودور النشر ورؤساء تحريرها ومحرريها والمشرفين على إدارتها.

ويصدق أيضاً على مديري وأعضاء مجالس المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية التي تعتمد في تمويلها على اكتتاب الجمهور أو دعوته للاكتتاب فيها.وينطبق كذلك هذا الوصف على المهندسين والأطباء سواء كانوا من العاملين في الحكومة أو القطاع العام أم كانوا من غير العاملين في الحكومة أو القطاع العام.وأيضاً هذا الوصف على الكتاب والمفكرين والفنانين في مختلف مجالات الفن. وكذا ينطبق على الاتحادات الرياضية والأندية الرياضية والرياضيين التابعين لها في كافة الألعاب الرياضية ومختلف ميادين الرياضة.فكل من هؤلاء إذ يتصدى لعمل عام - كل في مجاله - يتحمل حتماً مسئولية تصديه الأدبية والاجتماعية والقانونية وما يلزم ذلك بالضرورة من إمكان أن تتعرض تصرفاته أو أعماله أو آرائه لإبداء الرأي فيها ونقدها. مع ما قد يترتب على ذلك من شمول النقد للشخص نفسه بحكم الاتصال الطبيعي بين الشخص وكل ما يصدر عنه من تصرفات أو أعمال أو آراء وذلك على نحو ما سلف بيانه.

ولما كان التصدي للعمل العام بهذا المعنى الواسع هو الذي يستوجب زيادة نصيب الشخص من عبء حق النقد. ومن ثم فان حق النقد ليس له من حياة الشخص إلا الجانب المتصل بعمله العام أما الجانب الذي لا يتصل قط بهذا العمل وليس من شأنه أن يؤثر فيه فينبغي أن يبقى مستوراً.

36 الجرائم الصحفية سنة 1984 القاضي شريف كامل ص 30 وما بعدها.

بيد أنه كثيراً ما تؤثر ظروف الحياة الخاصة للشخص على عمله العام تأثيراً واضحاً. حالئذ يكون لحق النقد أن يقتحم هذه الظروف الخاصة للشخص وأن يكشف سبرها ويميط اللثام عنها باعتبارها تتصل بعمله العام.

ومن البديهي أن هذه التصرفات والأعمال والآراء التي تتعلق بمصلحة المجتمع يمكن أن تصدر من جميع الأشخاص الذين ينطبق عليهم وصف الشخص العام، وذلك سواء كانوا من الموظفين العموميين أم من غيرهم.

المبحث الثالث: شروط حق النقد[37]

يمكن أن ننتهي إلى أن حق النقد مباح بشروط أربعة هي أن يكون الموضوع الذي يوجه إليه النقد ثابتا ومسلم به وان يكون الموضوع الذي يوجه إليه النقد مما يهم الجمهور وان يكون النقد موجها أساسا لهذا الموضوع وان يكون النقد ملائما ومناسبا مع الموضوع الذي يوجه إليه مقترنا بحسن النية. وسوف نتناول بالإيضاح تلك الشروط الأربعة علما بان بعض القوانين العربية تشترط شروطا إضافية من قبيل أن القاذف لا بد وان يبلغ السلطات بمضمون الجريمة التي اكتشفها ومن اجلها استعمل رخصة القذف والسب في حق الموظف العام.

أولاً: الواقعة ثابتة ومسلم بها

يذهب الفقه إلى إن الناقد لا يباشر حق النقد إلا على أساس نوعين من بين الوقائع:
النوع الأول هي وقائع أصبحت بالفعل في حوزة الجمهور بفعل أصحابها نتيجة عرضهم إياها على الجمهور أو أصبحت كذلك نتيجة الشهرة التي استقرت بها الواقعة في البيئة المحلية أو العامة على إنها واقعة مسلمة معروفة.

والنوع الثاني هي وقائع لم تصبح بعد في حوزة الجمهور وإنما يكشفها الناقد. على أن ثبوت الواقعة لا يقتضي أن تكون ثابتة سلفاً و إنما إذ أثير الجدل في صحتها يكون في وسع الناقد التصدي لإثباتها و إقامة الدليل عليها.

وتقول محكمة استئناف أبو ظبي في هذا الخصوص «الطعن في حق الموظفين العموميين ونقدهم يستلزم توافر حسن النية، وحسن النية يجب أن يتضمن درجة معقولة من العناية والانتباه في إسناد أمر أو واقعة تحوي قدحا، فالمتهم إذا لم يوفق في إثبات صحة ما أسنده إلى الموظف فلا اقل من أن يوضح الأسانيد المعقولة التي دفعته إلى نشر ذلك، وانه كان مدفوعا بدوافع نبيلة ولم يكن مهملا في تحري ما أسنده ونشره والتثبت منه، ونفس القواعد المطبقة على الموظفين العموميين تطبق أيضاً على كل المشتغلين بالمسائل العامة، ويجب أن تكون المسألة متعلقة بالصالح العام أي متعلقة بالحكومة أو إحدى مصالحها أو بسعادة الجمهور أو بالمجتمع بصفة عامة، وكون النقد يجب أن يكون تعبيراً عن رأي صادر بأمانة دون تعسف في التقدير أو الاستنتاج ولا تحركه الأهواء الشخصية وهدفه خدمة الصالح العام لا المصالح الخاصة، وإذ كان مبنيا على وقائع وجب أن تكون تلك الوقائع ثابتة وان يكون إبداء الرأي بحسن نية أي مع العناية والتثبت والتحري.

37 المصدر المحامي نجاد البرعي ـ المباح والمعاقب عليه في القذف والسب ـ ورقة عمل مقدمة في ورشة الحماية القانونية للإعلاميين، تدريب للمحامين، البحر الميت 2002.

ثانياً: الأهمية الاجتماعية للواقعة

الأهمية الاجتماعية للواقعة شرطاً أوليا لإباحة القذف وان كان من المسلم انه ليس ميدان الوظيفة العامة وحده هو ما يهم الناس فكثير من الميادين يتصل اتصالاً وثيقاً وحيوياً بحياة الناس ولا يتعلق بالوظيفة العامة أو شاغلها. ومن المعلوم أن هناك جانباً من حياة بعض الأفراد الخاصة له دلالاته وأثره على حياتهم العامة أو الوظيفية مما يكون من المفيد كشفه حماية للمجتمع فرجل الدين الذي يتعاطى المخدرات مثلاً لا يكون في نقد هذا الجانب الخاص من حياته قذفاً بل من المصلحة كشف هذه العورة حتى يرتدع هو وغيره عن هذا السلوك الشائن صيانة للدين. ويبقى تقدير الأهمية الاجتماعية للواقعة محل خلاف. فمن المعروف أن هناك من الوقائع ما يهم مجموع الجمهور قطعا مثل حالات فساد داخل السلطة التشريعية. أو سوء إنفاق داخل مؤسسات مالية. أو حتى السلوك الشخصي لكثير من قادة الرأي والفكر باعتبار أن السلوك الشخصي للشخص العام المسؤول لا ينفصل عن طريقة أدائه لعمله وينعكس في بعض الأحيان سلبا عليه. ولكن ماذا عن السلوك الشخصي لفنانة أو فنان. أو لاعب كرة. البعض يرى أن كل من يحب أن تتابعه الصحف لا بد وان يتحمل نصيبه من متابعة الصحف قدحاً أو مدحاً وبالتالي فإن هؤلاء وقد وضعوا أنفسهم في دائرة الضوء فان تصرفاتهم جميعا تعتبر مما يهم الجمهور. فهو والموظف العام سواء بسواء. والبعض الآخر يرى أن تصرفات هؤلاء ليس لها قيمة اجتماعية وأن الصحف تنشرها من باب النميمة. ولا يمكن أن يعتبر ما يوجه إليهم نوع من النقد المباح. إلا إذا انصب على أعمالهم المهنية دون حياتهم الشخصية.

وهناك اتفاق على أن كل من يدخل في ميدان السياسة ومن يدخل فيها يجب أن يكون محلاً للمراجعة والمراقبة والمناقشة والنقد والانتقاد لما يتضمنه هذا الميدان من خطورة و أهمية بحيث لا يمكن حمايتها أو السهر عليها مع تقييد حرية الألسنة والأقلام وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لما كان الكاتب السياسي لم يمس ذات المنقود الشخصية فإن كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس إهانة ولا سب.

ويقول الأستاذ شريف كامل انه « بالنسبة للأشخاص الذين يدخلون مجال السياسة بأي صفة أيا كانت وعلى اختلاف مواقعهم فان الاعتبار السياسي للشخص يباح للبحث والتعليق والمناقشة والتقييم وإبداء الرأي دون أن يعتبر المساس به إساءة إلى اعتباره.

أما نقد الوقائع التاريخية فالأمر فيه مختلف فالبعض يرى أن المؤرخ ما دام قد روى الوقائع متوخياً الدقة محتاطاً متثبتاً فتقديره لهذه الوقائع وتعليقه عليها مهما يكن مريراً أو موجعاً لا يعرضه للمسئولية إذ هو في حكمه حر يوزع ثناؤه أو لومه حسب اعتقاده لا يخضع إلا لرقابة الرأي العام ـ والوقائع الصحيحة تضحى ملكاً للتاريخ الذي ينبغي إلا يحرسه موت الميت لان أحكامه على الأموات تعظ الأحياء أما ما ينال ورثة الميت من أذى بسبب ذلك في سمعتهم أو اعتبارهم فانه يعود على مورثهم. وفى حكم شهير للقضاء المصري حول النقد التاريخي انتهى القضاء إلى تبرئة صحفي من تهمة القذف عن مقال نشره وصف فيه السيدة أمينة البارودي بأنها كانت تشتغل بالجاسوسية لمأرب خاص وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسناء في أمور غير شريفة وان لها اتصال غير شريف بآخرين وذلك في معرض حديثه عن خروج الفرنسيين من سوريا ولبنان وقد سبب القضاء لحكم البراءة بقوله «وما يجب إلا يغرب عن البال أن المتهم الأول صحفي ورئيس تحرير مجلة ومن واجب مهمته أن يطلع الجمهور على ما يرى أن من المصلحة العامة وجوب الاطلاع عليه غير مدفوع بعوامل شخصية ولا ريب في أن الموضوع الذي نقله

لقرائه هو من تلك المواضيع التي يهم الكافة في بلاد الشرق الأوسط أن يعلموا بحقيقتها والتيارات الظاهرة والخفية فيها والسياسات التي تتنازعها، وهو ما يستشف من ذلك المقال وينصرف إليه الذهن فلا يتعلق منه بالأشخاص إلا قدر ضئيل لا يلبث أن يزول أثره ويبقى بعد ذلك منه درساً نافعاً ووقائع تستحق التسجيل عن فترة من الزمن اضطربت فيها بلاد الشرق الأوسط بأحداث ذات بال».

على أنني أرى أن النقد التاريخي إذا انصرف إلى دور شخص محدد فانه يتعين على القاذف أن يلتزم حدود حق النقد بمعنى أن لا يكون في النقد سب ولا قذف ولا إهانة، وان يمكن أن يثبت وجهة نظره ويدلل عليها، وألا يترتب على ذلك النقد إساءة إلى ورثة الشخصية المتوفاة، باعتبار انه في مصر وفي ظل عدم وجود نص محدد استقر الفقه على عدم امتداد القذف إلى الشخص الميت حيث أنه طالما كان المشرع يجرم القذف في حق الإنسان باعتباره انتقاصا من شرفه واعتباره وكانت الحقوق تنقضي بوفاة صاحبها فإنه ينبغي القول بان القذف لا يقع على المتوفى.

ثالثاً: أن يكون النقد موجهاً أساساً إلى العمل

الأصل في النقد انه يوجه إلى تصرفات الشخص، فلا تثريب على الناقد في نقد ذات أشخاص أصحاب التصرفات بحكم ذلك الاتصال الطبيعي بين الشخص وبين تصرفاته وأعماله وإرادته.

والفقه على انه يجب دائماً أن يكون الموضوع بالنسبة إلى النقد بمثابة الأسباب بالنسبة للحكم تشهد بصحته أو بخطئه وبقصده أو بشططه فإذ ذكر الرأي بغير ذكر الموضوع الذي يستند إليه لا يكن نقداً ويستطيع الناقد وهو يبدى الرأي في عمل الشخص أو تصرفه أن يلمس جانبا من حياته الخاصة و أخلاقه الشخصية مهما كانت قوة العبارة المستعملة في النقد مادام أن ذلك من مقتضيات النقد ومن لوازمه بحسب نوع الموضوع الذي يتناوله النقد وما دام لم يثبت أن ذلك النقد كان وسيلة مقصورة أو فرصه لتلويث سمعة الشخص والإساءة إلى شرفه أو اعتباره أو مكانته في المجتمع.

رابعاً: أن يكون النقد متلائم مع الموضوع الذي يوجه إليه وبحسن نية

ولا يبقى من شروط إباحة النقد إلا كونه متلائماً مع الموضوع وأن يكون بحسن نية ومعنى ذلك أن الناقد حكم عليه أن يتعرض للنفع العام فيما يبديه من آراء وان يعتقد صحة رأيه.

وفى ذلك تقول محكمة النقض «إذا كانت العبارات المنسوبة إلى المتهم مقذعة وجاءت بأسلوب عام لا تبرز فيه واقعة بعينها يمكن القول بان المتهم كان ينقدها، ومن أثرها إن تصور في خيال القارئ أفدح المكارة أزرى الصفات التي يمكن أن تسند إلى هيئة الحكم في البلاد فصيغة التعميم هذه تشهير صريح لا يفيد فيه القول بحسن نية كما أن التعميم لا ينقلب إلى تخصيص بوقائع معينة جائز إثباتها لمجرد ورودها على لسان المتهم».

كما أنه من المستقر عنده أنه «لا تترتب على الناقد أن يلجأ إلى السخرية من الشخص أو العمل الذي ينفذه ولا يبطله أن نستعمل فيه عبارات مرة وقاسية إذ المناسبة التي يساق فيها النقد قد تقتضي نوعاً من قارص القول ومر العبارة وعنف اللفظ ولا يعد ذلك قذفاً ولا سباً ما دام الناقد يبغي المصلحة العامة وليس التشهير ومرتبطاً بالواقعة محل النقد ومتصلاً بها وثمة صلة بين الواقعة وبين ما يقول

ذلك إن الحدود بين النقد المباح وبين السب المعاقب عليه ليست ثابتة أو جامدة».

المبحث الرابع: صـــور النـــقد

1. النقد السياسي:

ونقد الاعتبار السياسي للشخص مباح للمناقشة والبحث والشك والإنكار دون أن يعتبر المساس به قذفاً أو سباً. لأن طبيعة النظام الديمقراطي بما تستوجبه من حق المناقشة العامة وحق المعارضة ورقابة الرأي العام على الساسة والقادة وضرورة الاحتكام إلى الناخبين في أوقات دورية - وإشراك الشعب في مسؤوليات الحكم جعل من المستحيل حماية الاعتبار السياسي بجزاء جنائي.

وكذلك لأن كل ما يدخل في ميدان السياسة ومن يدخل فيها يجب أن يكون محل المراقبة والمراجعة والنقد والانتقاد إذ المصالح التي تزدحم في هذا الميدان من الأهمية والخطورة بحيث لا يمكن إعطاؤها حقها من الحماية مع تقييد حرية الألسنة والأقلام.

2. النقد الأدبي والعلمي:

إذا كان القانون يدافع عن شرف وسمعة الأفراد فهو ليس كذلك فيما يتعلق بالموهبة الأدبية أو الفنية لهم. فالقانون يترك باب النقد مفتوحا على مصراعيه فيما يتعلق بثمرات الفنون والآداب والعلوم. فحرية النقد فيها تكاد تكون بلا حدود ما دام ينشد النفع العام ولا يتجاوز العمل الفني أو الأدبي أو العلمي الذي عرضه صاحبه لحكم الجمهور. فلكل إنسان أن ينتقد كتابا أو مقالا أو قصيدة أو رسما وأن يبين سخفه أو غلطه وأن يسخر من مؤلفه بشرط أن يقصد النفع العام وألا يهاجم خلق صاحبه فيما لا صلة له بالكتاب أو المقال أو الشعر أو الرسم ولا دليل عليه منه. أما إذا استطرد من التعليق على العمل إلى ذكر وقائع ليست مذكورة فيه وأورد فيها تعليقات جارحة تشين المؤلف عندئذ قد خرج من النقد إلى القذف.

وفي هذا المعنى قالت محكمة مصر الابتدائية: (أن النقد العلمي والأدبي جائز ما دام لا يتناول سوى المؤلفات نفسها بدون تعرض إلى شخصية المؤلف أو كرامته ولا حرج على من ينقد أي مؤلف أدبي أو علمي ولو بألفاظ بالغة منتهى الشدة لأن المؤلف إذ أدلى بمؤلفاته إلى الجمهور أصبح من حقهم أن يتناولوه بكل قدح أو مدح لأن المؤلفات الأدبية أو العلمية لا تتولد لها أية حياة في عالم الآداب والعلوم إلا بتقدير الجمهور لها - بذلك يكون من حق كل قارئ أن يتناول تلك المؤلفات بالتحبيذ أو بالتقريع وأن يبحث مآخذها ومصادرها وأن ينقد أسلوبها والأخطاء التي حوتها إلى غير ذلك. وعلى المؤلف أن يتسع صدره بحيث يحتمل كل طعنات يطعن فيها مؤلفه مهما كانت شديدة وقارصة لأن من ينشر كتابه يعتبر أنه قبل ضمنا أن يستهدف لكل نقد أو تقريع ولو بأسلوب تهكمي سخري فضلا عن أن حرية النقد لازمة لارتقاء الفنون والآداب وهذا صالح عام يجب أن تضحي في سبيله اعتبارات الأفراد).

3. النقد الفنـــي:

فالنقد الفني يؤدي إلى جعل التجربة الجمالية أفضل عن طريق جعل الإدراك الجمالي أقدر على التمييز. وهو يتيح لنا أن نرى ما لم نكن نراه من قبل. وهو يوجه انتباهنا إلى تألق المادة الحسية أو سحرها. وإلى

عمق الشكل والطريقة التي يؤدى بها بناؤه الشكلي إلى توجيد العمل. وإلى معنى الرموز والروح المعنوية والروح التعبيرية للعمل بأسره. والنقد يعطينا إحساساً «بالمقصد الجمالي» للعمل (أنظر كتاب النقد الفني دراسة جمالية وفلسفية تأليف جيروم ستولنتيز ترجمة د. فؤاد زكريا بطبعة جامعة عين شمس 1974 صـ 748) ويمكن القول بأن النقد الفني هو الذي يجعلنا ننظر إلى شيء لم ننظر إليه أبداً من قبل.

4. النقد التاريخي:

أما بالنسبة للنقد التاريخي فهو يتعلق بالمنهج التاريخي ونقد النصوص التاريخية للتأكد من صحتها وعدم تناقضها. والأمر الذي يجعل النقد ضرورياً في مجال التاريخ هو نفسه الذي يجعل النقد ضرورياً في العمل القضائي. فالنقد هنا يعني التيقن والتحقق والفحص والتحليل وكشف التناقض. وإن مهمة النقد التاريخي هي أن نميز في الوثيقة ما يمكن قبوله على أنه حق[38]. ومن ثم فإذا كانت ضرورة النقد في المجال التاريخي تتحدد بما شوهه من تناقض لا سبيل إلى دفعه بين وثيقتين فإن ضرورة النقد في العمل القضائي تأتي من منطلق إمكانية وجود التناقض بين شهود الواقعة الواحدة (المرجع السابق ص20).

38 أنظر في ذلك كتاب النقد التاريخي نصوص ترجمها عن الفرنسية والألمانية/ عبد الرحمن بدوي. دار النهضة العربية 1970.

الفصل الثالث

الدفاع في جرائم الذم والقدح «القذف والسب»

المبحث الأول: كيف يتجنب الصحفيون الوقوع في الذم والقدح والتحقير وكيف يستخدموا حق النقد:

يجب التفرقة في مجال الذم والقدح بين حالتين: حالة فيما إذا كان الشخص موضوع المادة الصحفية من آحاد الناس. والحالة الثانية: فيما إذا كان الشخص موضوع المادة الصحفية موظف عام أو من في حكمه مثل الشخصيات العامة.

ففي الحالة الأولى لا يجوز ذم أو قدح أي شخص. ولا يجوز إثبات أيضاً أن موضوع الذم والقدح أيضاً صحيح إلا في حالة واحدة وهي تعلق الموضوع كله بالمصلحة العامة وكان بحسن نية.

أما الحالة الثانية فلابد للصحفيين أن يتبعوا القواعد التالية:

1. أن تكون الوقائع صحيحة وثابتة:

لقد استقر القضاء الأردني على أن ثبوت الواقعة وصحتها هي أحد أهم الشروط لممارسة الصحفي لحق النقد وبتخلف هذا الشرط يتخلف حق النقد ككل.

2. أن تكون عبارات المادة الصحفية متلائمة مع الموضوع وان تكون مما يهم الجمهور.

يعتبر تلاؤم عبارات المادة الصحفية مع أهمية الموضوع. وكذا الأهمية الاجتماعية للموضوع محددان أساسيان لإباحة حق النقد وهو ما يتجه إليه القضاء في الأردن بشكل عام. ويعتبر عدم توافره دليلا على سوء نية.

تقول إحدى المحاكم بعد أن شرحت أركان النقد المباح بشكل عام «إضافة إلى ركن الواقعة الثابتة فان الركن الثاني من أركان النقد المباح: الرأي والتعليق وهذا الرأي لابد وان يرتبط بالواقعة الثابتة المذكورة ومن خلال المقالة فان المحكمة تجد أنها لم تتعلق بأي واقعة وإنما جاءت على أمور كثيرة كانت تحمل الإساءة. إضافة إلى ما ذكر فان من أركان النقد المباح وهو الأهم وجوب أن تتعلق الواقعة بأمر يهم الجمهور وأن ما ورد في المقال لا يهم الجمهور بشيء خصوصاً وأنه لم يتضمن الموضوع الذي من الممكن أن يرى فيه الجمهور ما يحقق الصالح العام ولم يثبت الأظناء ما ورد فيها. ومن أركان النقد المباح أيضا العبارة الملائمة فيتوجب ولكي تكون العبارة ملائمة أن تصاغ بالصيغة الملائمة للموضوع أما أن يذكر عبارات مثل: (طاش ما طاش ونتف اللحى تنتيفا وغيرها من العبارات) فهو يخرج الصياغة عن العبارة الملائمة. خاصة وأن هناك فرقا بين النقد باستعمال ألفاظ قاسية والتي يبررها الفقه في عملية النقد وبين العبارات التي يتم إيرادها فقط للتشهير والإساءة فالعبارة الملائمة يتوخى منها المصلحة العامة لا التشهير. وأما الركن الأخير فهو سلامة النية وهذا الركن يستشف من توافر باقي أركان النقد وطالما أن النقد في المادة الصحفية المنشورة موضوع الدعوى لم يكن لمصلحة الجمهور وليس فيه ما يشير إلى اعتقاد الناقد صحة ما يبديه فإن سلامة النية تكون غير متوافرة[39]».

39 القضية رقم 2294 لسنة 2004. وتخلص وقائعها فيما نشرته صحيفة .....في عددها رقم .....بتاريخ .....على الصفحة الثانية منها تحت عنوان (بورتريه) وورد فيه (رمح داود... وإخوان بلا وعود... وصندوق يبحث عن فود) ....(سماحة الشيخ طاش ما طاش ... ولا صوت يعلو فوق الأحباش)

3. إذا أراد الصحفي عدم ذكر اسم شخص معين أو إيراد واقعة مبهمة فانه يجب أن ينتبه إلى أنه إذا كانت هنالك قرائن لا يبقى معها تردد في نسبة تلك الإسنادات إلى المعتدى عليه وفي تعيين ماهيتها، وجب عندئذ أن ينظر مرتكب فعل الذم والقدح كأنه ذكر اسم المعتدى عليه وكان الذم أو القدح صريحا من حيث الماهية.

اعتبر القضاء الأردني أن محاولات البعض إخفاء اسم المعتدى عليه ولكن الإشارة إليه بإشارات يعرف منها أو يمكن أن يعرف منها لا اثر لها في وقوع الجريمة. ويعتبر القضاء أن الذم أو القدح في تلك الحالة يعتبر وكأنه قد تم صراحة. فالمداورة في الأساليب الإنشائية في كل الأحوال مخبثة أخلاقية شرها ابلغ من شر المصارحة[40].

بالإضافة إلى المقال نشر في ذات إطاره كاريكاتور للمشتكي ..... يلبس زيا عربيا ويضع تحت إبطه ديكا حبش. وورد في المقال بعض العبارات مثل (لم يخلص منه احد ولم تنج بعهده أي لحية حتى والده حتى داود الذي رمجه بكتاب الغضب الموعود..... لم يرحم أحداً ولم يرحمه أحد) وورد أيضاً (فاشترى قطعة الكرسي) وأقام موطنا له من جديد فاختفى عن الأنظار والعبابيد ولم يزره أحد إلا جابي الكهرباء وأحيانا ما تبقى من ساعي البريد الذي كان يزوره آخر العيد..... وعندما صعد إلى المنبر ننف اللحى تنتبفاً وبدأ بالأصوليين والإسلاميين الوطنيين والأخوان المسلمين حربا بدايتها طاخ طبخ... رسم ما تبقى من معادلة الجهاد فكان المنبر خاويا حاليا فارغا مثل السلام فأغلقت الجوامع بعد الصلاة وتقيد الحجيج بالماء... ذهب البطبخ وانتهى السلام فمدت موائد الحبش على بوفيهات الإخوان وأصبح المنبر صلاة جماعة بلا أذان وعمان لا تختلف عن لبنان... هكذا كان صندوق الأوقاف وشيخها المسالم عبد السلام الذي لم ينم ولم يترك أحدا ينام.) وقد قدمت الدعوى بجرم مخالفة قانون المطبوعات في مادتيه الخامسة والسابعة وعملاً بالمادة (46/ج) من ذات القانون . وبجرم الذم وفقاً لأحكام المواد (188 و 189) من قانون العقوبات وعملاً بالمادة (358) من ذات القانون.

وقالت المحكمة في أسباب حكمها بالإدانة « وثبت للمحكمة من خلال البيانات الواردة في الدعوى أن المشتكي المدعي بالحق الشخصي قد اشغل عدة مناصب منها وزيرا للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ورئيسا لجامعة آل البيت وأميناً عاماً للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية في الأردن وانه عضو في مجلس التربية والتعليم وعضو في مجلس الإفتاء. وعضو في المجلس الأعلى للإعلام وتجد المحكمة أن المقالة التي تم نشرها عن المشتكي المدعي بالحق الشخصي قد أساءت للمشتكي المدعي بالحق الشخصي وان هذا الأمر ثبت للمحكمة من خلال المادة الصحفية المنشورة التي تحمل رسما والعبارات المنشورة بالإضافة إلى شهادة الشهود الذين ذكروا ان المقال أساء للمشتكي وانه وردهم مكالمات للاستفسار عن ما نشر وان المشتكي قد تأثر بما نشر.

وتجد المحكمة وفيما يتعلق بالمادة الصحفية المنشورة إنها قد تعرضت للمشتكي المدعي بالحق الشخصي بالإساءة وان المقال برمته وضع في إطار السخرية من الشخص المقصود في المادة المذكورة. وقد ذكر أسم المشتكي صراحة فيها ونشرت صورته بطريقة لا يمكن القول معها أن الأظناء قد قصدوا الصفة الوظيفية للمشتكي المدعي بالحق الشخصي وهي لا تدع مجالا للشك بان المقصود منها المشتكي. فان المحكمة تجد ومن خلال ما ثبت للمحكمة من الأحباش وانه قام باضطهاد الأخوان المسلمين وانه منع الأذان هي أمور لم يثبت الاظناء صحتها وهي أمور يقع إثباتها عليهم. وأما ما ذكر حول الخطباء فقد ثبت للمحكمة انه تم منع بعض الخطباء ولم يمنع الأذان وان منع الخطباء تم وفقا للقانون والتعليمات التي على الخطباء أن يتقيدوا بها.

وتجد المحكمة وبالرجوع إلى المادة السابعة من قانون المطبوعات أن الاظناء لم يراعوا نص المادة السابعة من قانون المطبوعات والتي بينت أن من واجبات الصحفي مراعاة النزاهة والموضوعية في عرض المادة الصحفية وان المادة المنشورة تضمنت السخرية من شخص المشتكي المدعي بالحق الشخصي وتم نشر ما ورد فيها دون أخذ الرأي الأخر المتعلقة به المقال مما يجعل من المادة المنشورة مخالفة لهذه لنص المادة إضافة إلى ذلك فقد تعرضت إلى الحرية العامة والخاصة للآخرين بعرض صورة لشخص معروف من الناحية الأكاديمية وشخصية عامة بطريقة تنال من كرامته مع انه من القواعد المسلم بها انه ينبغي أن لا تتضمن المادة الصحفية ما يحط من قدر الإنسان وان في فعل ذلك خروج عن واجبات الصحفي وآداب المهنة وتخرج الصحافة ككل عن إطار مهمتها في نشر الوعي والفكر والثقافة. وتجد المحكمة انه لكي يعتبر الفعل ذما لابد وان تتحقق النتيجة الجرمية بان تنال المادة المنشورة من شرف المشتكي وكرامته وحيث ثبت للمحكمة تحقق هذه النتيجة من خلال شهادات الشهود الذين شهدوا بان ما ورد في المادة الصحفية أساء إلى المشتكي وبينوا بان ما ذكر في المقال هو من قبيل السخرية والهزء من شخصه. وحيث أن المادة الصحفية المنشورة قد ورد فيها اسم المشتكي صريحا ووضع صورته بطريقة تدعو إلى السخرية منه فان هذا يدل على وجود القصد الجرمي بنشر هذه المادة للإساءة إليه وبالتالي فان كافة أركان جرمي الذم والقدح قد توافرت بأن أساء ما نشر إلى كرامة المشتكي. وبالتالي فان للنقد المباح والذي يخرج الأفعال عن إطار التجريم أركانا يجب أن تتوافر بحيث إذا اختل احد هذه الأركان فانه الفعل عندها يخضع للعقاب. ومن هذه الأركان والتي اجمع عليها الفقه أن يكون هناك واقعة ثابتة مسلم بها فان كان هناك واقعة وتعرضت إلى التشويه بحيث افسد ذلك معناها وما هي عليه حقيقة فان هذا الركن لا يكون منحققا.

40 وتذهب محكمة النقض المصرية أن هذه الأساليب لا تخفى حقيقة المعنى ولا تعين المتوسل بها على الفرار من المسئولية ولا تنجيه من العقاب وقد قالت محكمة النقض في 27 فبراير سنة 1933 بان « المداور في الأساليب الإنشائية بفكرة الفرار من حكم القانون لا نفع فيها للمداور ما دامت الإهانة تتراءى للمطلع خلف سترها وتستشعرها الأنفس من خلالها . إنما تلك المداور مخبثة أخلاقية شرها ابلغ من شر المصارحة فهي أحرى بترتيب حكم القانون « . وقضت بهذا المعنى أيضا في 24/4/19333 وقالت «أن العبارات أو الأساليب الملتوية قد يظن الكاتب أنها تخفي مراده إلا أنها لا تزيده في أنفس القراء إلا ظهورا وتوكيدا» وبهذا المعنى أيضا في حكم أصدرته في 11/12/1933 قالت فيه «ليس للقاذف أن ينعلل بكون المقال الذي عقد من اجله موضوعا في قالب أسئلة وانه لم يكن يعلم أن الأسئلة يعاقب عليه القانون إذا لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف فمتى كان المفهوم من عبارات الكاتب انه يريد إسناد أمر شائن إلى شخص المقذوف فان ذلك الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذي صيغ فيه وبهذا المعنى أيضا حكم 25/12/1939.

4. يجب أن لا يكون هناك مصلحة خاصة أو دوافع شخصية للصحفي من نشر المادة الصحفية.

من المستقر عليه في القضاء الأردني انه فيما لو ثبت أن للناشر مصلحة خاصة فيما نشر، أو أن هناك شبهة انتقام من المشتكي فإنه لا يمكن لمثل هذا الصحفي بان يعتصم بحق النقد، أو يطلب إعفاؤه من العقاب بحجة أن دافعه للكتابة كان المصلحة العامة.

المبحث الثاني أهم الدفوع القانونية أمام المحامين في جرائم الذم والقدح

تعتبر جرائم الذم والقدح من أكثر جرائم المطبوعات والنشر التي يحاكم عليها الصحفيون في الأردن ويمكن للصحفيين استخدام الدفوع التالية في مثل هذا النوع من الجرائم:

أولاً: عدم قيام الركن المادي لجريمة الذم والقدح بحق الصحفي وتوضيح ذلك الآتي:

- أن المواد الصحفية لم تتضمن أي عبارات مسيئة لشرف وكرامة واعتبار المشتكي.

- أن النيابة العامة لم تقدم أي دليل على عناصر الركن المادي للجريمة وهي الفعل والنتيجة والعلاقة السببية بينهما ومن طبيعة الجرم أن يكون هناك إسناد مادة معينة لشخص المشتكي وأن يكون من شأن هذه المادة أن تنال من شرف وكرامة المشتكي وان تعرضه لبغض الناس وكرههم.

ثانياً: عدم قيام الركن المعنوي لجريمة الذم والقدح وتوضيح ذلك الآتي:

1. أن المواد الصحفية لم تتعرض لشخص المشتكي ولا لحياته الخاصة.
2. لم تتضمن المواد الصحفية أي كلمة أو عبارة من شأنها النيل من كرامة وشرف واعتبار المشتكي.
3. **باستخدام قواعد تفسير المادة الصحفية ومن أهمها تفسيرها بشكل متكامل كوحدة واحدة وعدم اجتزاء عبارة أو عدة عبارات والحكم أساساً عليها يتضح للمحكمة الكريمة حسن النية لدى موكلي.**
4. لم تثبت عدم صحة الوقائع الواردة فيها. ولم تقدم النيابة العامة أي بينة على تثبت عدم صحة الوقائع.
5. إن الوقائع الواردة في المواد الصحفية صحيحة وهي تتعلق بالمصلحة العامة لأنها نقلت معلومات عن موظف عام وهذا حق للجمهور في المعرفة.
6. لم تقدم النيابة العامة أي بينة على إرادة الصحفي بالإساءة إلى المشتكي ولو تثبت سوء قصده.

وهذا هو الأصل وفقاً لما استقر عليه الاجتهاد القضائي الأردني في قضايا المطبوعات والنشر فهي لم تقم بإثبات الركن المعنوي بجميع عناصره وخاصة إرادة موكلي في النيل من شرف وكرامة المشتكي.

ثالثاً: براءة الصحفي من جرم التحقير وتوضيح ذلك الآتي:

لقد عرفت المادة 190 من قانون العقوبات التحقير:

[هو كل تحقير أو سباب ـ غير الذم والقدح ـ يوجه إلى المعتدى عليه وجهاً لوجه بالكلام أو الحركات أو بكتابة أو رسم لم يجعلا علنيين أو بمخابرة برقية أو هاتفية أو بمعاملة غليظة].

وعليه :
لا يمكن بأي حال من الأحوال ارتكاب جرم التحقير بواسطة المطبوعات والنشر. كما النيابة العامة لم تثبت أن الصحفي قد قام بسب المشتكي وجهاً لوجه ولم يقم بكتابة أي شيء علني أو غير علني على سبيل السب.

رابعاً: عدم قبول الشكوى لتقديمه من لا يملك ذلك و/ أو عدم تقديم ادعاء بالحق الشخصي.

فقد نصت المادة 364 من قانون العقوبات الأردني تنص على «تتوقف دعاوى الذم والقدح والتحقير على اتخاذ المعتدى على صفة المدعي الشخصي». **وطبقاً لنص المادة 52** من القانون يكون لكل شخص يعد نفسه متضررا من جراء جناية أو جنحة أن يقدم شكوى يتخذ فيها صفة الادعاء الشخصي إلى المدعي العام أو للمحكمة المختصة وفقا لأحكام المادة الخامسة[41] من هذا القانون.

خامساً: تنازل الشاكي عن تقديم الشكوى عن أحد المشتكى عليهم يعتبر تنازلا منه عن الشكوى بالنسبة لباقي المشتكى عليهم.

ولما كان تحريك الدعوى أو بدء التحقيق فيها يتطلب شكوى من المجني عليه أو وكيله الخاص المأذون له فإن التنازل عنها يعتبر سببا لانقضاء الدعوى العمومية في تلك الجريمة حيث تنص المادة 52 من قانون العقوبات الأردني على «أن صفح الفريق المجني عليه يوقف الدعوى و تنفيذ العقوبات المحكوم بها والتي لم تكتسب الدرجة القطعية إذا كانت إقامة الدعوى تتوقف على اتخاذ صفة الادعاء الشخصي». كما تنص المادة 53 من القانون ذاته على ثلاثة شروط لكي يكون الصفح قانونيا وهم:

1. الصفح لا ينقض ولا يعلق على شرط.
2. الصفح عن أحد المحكوم عليهم يشمل الآخرين.
3. لا يعتبر الصفح إذا تعدد المدعون بالحقوق الشخصية ما لم يصدر عنهم جميعهم

لذلك عليك أولا التأكد من شخص الشاكي أو عما إذ كان وكيله يملك توكيلا خاصا بتحريك الدعوى في جريمة القذف، وعليك بعد ذلك التأكد من أن الشاكي لم يتنازل عن مخاصمة أحد المشاركين - رئيس التحرير - أو رسام الكاريكاتور أو صحفي شارك في الموضوع ذاته، لان التنازل عن أحد هؤلاء يؤدي مباشرة إلى انقضاء الدعوى بالنسبة للباقين.

سادساً: الدفع بعدم تعيين المجنى عليه "المذموم".

من المعروف أن الإسناد لا بد أن يقع على شخص معين. والتعيين المقصود في هذا المقام ليس بالضرورة أن يكون بالاسم الجزئي أو الكامل. وإنما يكفي أن تكون العبارات التي صيغ بها الإسناد صادرة بشكل يسهل معه تعيين ومعرفة شخص المجني عليه الذي يقصده الجاني دون أدنى شك. ومن ذلك أن يذكر صحفي في مقاله الأحرف الأول للمجني عليه أو حدد مهنته وموقعه الوظيفي ومكان عمله الحالي أو السابق أو المدينة أو القرية التي ولد فيها أو يقطن فيها. وعليه إذا استطعت أن تقنع المحكمة أنه لا يمكن التوصل إلى شخص المجني عليه من خلال عبارات المقال فتكون هدمت ركناً مهماً من أركان الجريمة.

41 تنص المادة الخامسة المشار إليها على أن «تقام دعوى الحق العام على المشتكى عليه أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة أو موطن المشتكى عليه أو مكان إلقاء القبض عليه».

الفصل الرابع

مبادئ قضائية في الذم والقدح «القذف والسب»

أولاً: في قيام الركن المادي:

❖ **لابد من ذكر اسم المعتدى عليه صراحة أو أن تكون هنالك قرائن تدل عليه دون أدنى شك:**

«إن المحكمة تجد انه لكي يدان الأظناء على ارتكابهم جرم الذم والقدح فانه لابد وان يذكر اسم المعتدى عليه صريحا أو تكون هنالك قرائنا في حال عدم ذكر الاسم لا يبقى معها شك بان المشتكي هو المقصود في هذا الإسناد. وبالرجوع إلى المادة المنشورة فإن المحكمة تجد أن المشتكي يختلف اسمه عن اسم الشخص المذكور في المقال. وان أقوال الشهود لم تجزم بان المقصود بالمقال هو المشتكي إذ لم يجزموا بأنه هو الشخص الوحيد المعروف باسم ..... خصوصا وان الشاهد ..... بين بان هناك أربعة أشخاص لديهم مقرات في الزرقاء ويتعاطون في نفس المجال وان طليقة المشتكي أفادت بان بعض الأوصاف الواردة تنطبق على المشتكي ومنها البيوت والسيارات مما يعني أن باقي الأوصاف لا علاقة للمشتكي بها. إضافة إلى ذلك فقد تناقضت أقوال الشهود حول واقعة علاج المشتكي لأمراض السرطان فقد ذكر المشتكي أمام المدعي العام أنه لا يعالج السرطان ثم ذكر أمام المحكمة بأنه يعالج السرطان وأن باقي الشهود لا يعرفوا إذا قام المشتكي بمعالجة أحد من السرطان. حيث ولد هذا الأمر لدى المحكمة شكا بان المقصود في المقال هو المشتكي. وحيث أن الإدانة تستند على الجزم واليقين وليس على الشك والتخمين وحيث ثبت للمحكمة أن هناك تناقضا في أقوال الشهود وتناقضا في شهادة شاهد النيابة فان ما ينبني على عدم ثبوت ارتكاب الظنينين للجرم بمواجهة المشتكي مما يستوجب وجوب إعلان براءتهما عن الجرم المسند إليهما[42]».

❖ **إن بعض الكلمات لا تعتبر بذاتها مشينة ما لم توضع في سياق مشين.**

«إن كلمة سبور مأخوذة من اللغة الانجليزية وهي تعني الرياضي وهي في حد ذاتها كلمة لا تحمل معنى القدح أو الذم إن وضعت في سياقها الصحيح بل بالعكس فهي تفيد التفتح وتحلي المنعوت بها بروح رياضية وبهذا فان ما يحدد اعتبار هذه الكلمة قدحا أو ذما هو السياق الذي توضع فيه. وبالاطلاع على الخبر الذي تم نشره فإن العبارة التي أوردها الخبر في صحيفة ..... وهي «شيخ سبور» هي من قبيل القدح

---

42 القضية رقم 431 لسنة 2005 وتخلص وقائعها فيما نشرته صحيفة .....في عددها رقم .....بتاريخ ..... تحت عنوان (الأردنيون يقبلون على شراء الوهم) حيث ورد في هذه المقال أن الأردنيين يقبلون على الوهم والسحر دون جدية حقيقة ولكن بهدف التسلية حيث أورد تحليلا نفسيا لسبب اللجوء إلى مثل هذه الطرق ومنها التسلية والسعي إلى المكاسب بأسهل الطرق وانه في كل عام يسطع نجم الشيخ فلان والحاجة فلانة في عالم الشعوذة والسحر وان الأوراق تختلط لتشمل المعالجين بالقران الذين يدعون القدرة على الشفاء وان المواطن هو الذي يبقى ضحية الاستغلال وبيع الوهم, وأورد المقال أن من مشاهير السحر والشعوذة شخص يدعى الشيخ محمد المغربي وورد في أوصاف لهذا الشخص وهي :انه أردني. إن له فيلا فخمه متعددة الغرف والمداخل. وانه أصبح محطة لوجهة ألاف السياح العرب والخليجيين. انه وحسب ادعاء الشيخ بأنه قادر على علاج مرض السرطان . وان نشاطاته في منزلين في مدينة عمان والزرقاء.

وورد في المادة الصحفية عن هذا الشخص بأنه يضع أشرطة كاسيت بصوت مرتفع أحيانا تتلو القران وأحيانا أخرى تردد أغاني جورج وسوف وانه يعالج بواسطة الجن والسحر والشعوذة. وانه جنى ثروة طائلة بعد أن كان عاطلا عن العمل وان اغلب زبائنه من النساء والفتيات المراهقات.

ثم أورد الظنين طارق مثالا آخر من هؤلاء المشاهير في ذلك المجال وهو الشيخ العلمي وبين أسباب لجوء النساء إلى هذه الوسائل والتي ورد منها حرصهن على المستقبل لحل خلافات الزوجية والفضول في معرفة ما سيحصل مستقبلا واعتقادهن بان هذه الوسائل تصلح أبناؤهن. وبين في المقال أساليب الشعوذة كالضرب بالودع وفتاحة الفنجان وأورد آراء تبين الفرق بين الشعوذة والمداواة بالقران الكريم وان احدهم وهو الشيخ محمد سعادة ذكر بأنه لا يدعي علم الغيب ولا يدعي القدرات الخاصة ولكنه يقوم بقراءة القران والشفاء عند الله وانه لا يتقاضى أجرا على ذلك. كما أورد الرأي القانوني حول ممارسات الشعوذة والحملة الرسمية للحد من هذه الظاهرة وأورد كذلك رأيا لأخصائيين نفسيين حول هذا الموضوع.

وفيها اعتداء على كرامة المشتكي واعتباره كونه إمام مسجد يقوم بإمامة جموع الناس ويخطب فيهم وهو رجل دين يقوم بواجباته الدينية والوظيفية ومن صفاته أن يكون وقوراً وذو حجة وإقناع وهذه العبارة تعد قدحا وتحمل معنى الاستخفاف برجال الدين الذين لهم بالعادة مكانة لدى الأشخاص الذين يستمعوا لهم وهي عبارة تحط من هذه المكانة الرفيعة. حيث نعتت المشتكي بأنه سبور وهي مادة وضعت في سياق يحمل معنى خروج المنعوت في صفاته عن المألوف وتفيد حرره من القيود الاجتماعية والتقاليد وقد وضعت في صياغة مع كلمة الشيخ بحيث أعطت معنى يفيد بان الشيخ قد خرج عن ما تتطلبه الإمامة في جموع الناس والتي تبث في نفوسهم اللحمة الاجتماعية وهي طريق تسخر وتستهزئ به وبالتالي فإن ركني جرم القدح المادي والمعنوي قد توافرا بالإضافة إلى ركن العلانية في فعل الظنين حيث قام بقدح المشتكي وحقق النتيجة الجرمية بنشره فعل القدح بأن أخذ الناس ينعتونه استخفافا بـ»شيخ سبور» وقصد بنشره الخبر تحقيق هذه النتيجة. ووفقا لقناعة المحكمة فان فعل المشتكي لم يتضمن إسناد مادة معينة وفق ما تقتضيه المادة المذكورة لتجريم الفعل إذ أن كلمة سبور بحد ذاتها لا تعتبر ذما وإنما كما أسلف يحدد معناها موقعها من العبارة الموجهة مما يستتبع معه إعلان عدم مسؤولية الظنين عن فعل الذم[43]».

❖ **القاضي صاحب الصلاحية في تقدير ووزن عبارات المادة الصحفية:**

«أن أصل المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب والقذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصله لفهم الواقع في الدعوى ورقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض. ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة». **(نقض 8/4/1982 أحكام النقض س33 ق 95 ص 468)**

ثانياً: في قيام الركن المعنوي:

حسن النية أو شرف الباعث سبباً للإباحة في الذم والقدح الموجه للموظفين العموميين:

«القصد الجنائي هو العلم بعناصر الجريمة وإرادة متجهة إلى تحقيق هذه العناصر أو قبولها» وكان من المستقر بقضاء النقض أنه متى تحقق القصد الجنائي في جريمة القذف بما أثبته الحكم عند قصد التشهير فإنه لا محل للبحث في حسن النية أو صحة وقائع القذف مادام المجني عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم. **(مجموعة أحكام النقض س 22 ق 163 ص 669)**.

«يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً و سباً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة» (مجموعة أحكام النقض س 20 ق 96 ص 458. س 8 ق 37 ص 122)

«إن كنة حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليها صادر عن سلامة نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية. (مجموعة أحكام النقض س 17 ق 19 ص 106. وس 21 ق 92 ص 273)

43 الحكم الصادر في القضية رقم 21 لسنة 2005. وموجز واقعاتها يخلص فيما نشرته صحيفة ..... في عددها رقم... بتاريخ ..... بعنوان «أمام وزير الأوقاف» ما نصه «شيخ سبور في إحدى محافظات الشمال قدم أدعية خاصة بعشيرته وطالب المصلين أن يرددوا بكلمة أمين عندما طلب بدعائه من الله أن ينصر عشيرته في معركتها مع العشيرة الأخرى في كفر سوم الشيخ قال» اللهم انصر عشيرة ....على عشيرة فلان وأبعد عشيرتهم عنا».

«إن القصد الجنائي لا يتوافر بمجرد توافر الركن المادي بل يجب البحث في جميع ظروف الدعوى ككل حتى يتبين قصد القاذف من كونه للمصلحة العامة أم لمجرد الإساءة لشخص المجني عليه.

إلا أن قانون العقوبات قد اختص من جرائم القذف الطعن الواقع على الموظف العام أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية وذلك طبقا لنص المادة 302 منه على إباحة هذا الطعن عند توافر شروط ثلاثة هي:

- الأول: أن يكون الطعن قد وقع بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة الطعن وقت إذاعته.
- الثاني: ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة.
- الثالث: أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسند إلى المطعون فيه.

(نقض 8/5/1944 مجموعة القواعد القانونية ج6 ق 350 ص 483)، (نقض 22/5/1939ج4 ق 398 ص 557).

ثالثاً: في حق النقد:

يجب لقبول الدفاع بحق النقد أن تكون العبارات متلائمة مع الموضوع وان يكون المقال أصلاً مما يهم الجمهور.

«إضافة إلى ركن الواقعة الثابتة فان الركن الثاني من أركان النقد المباح: الرأي والتعليق وهذا الرأي لابد وان يرتبط بالواقعة الثابتة المذكورة ومن خلال المقالة فان المحكمة تجد أنها لم تتعلق بأي واقعة وإنما جاءت على أمور كثيرة كانت تحمل الإساءة.إضافة إلى ما ذكر فان من أركان النقد المباح وهو الأهم وجوب أن تتعلق الواقعة بأمر يهم الجمهور وان ما ورد في المقال لا يهم الجمهور بشيء خصوصا وانه لم يتضمن الموضوع الذي من الممكن أن يرى فيه الجمهور ما يحقق الصالح العام ولم يثبت الأظناء ما ورد فيها. ومن أركان النقد المباح أيضا العبارة الملائمة فيتوجب ولكي تكون العبارة ملائمة أن تصاغ بالصيغة الملائمة للموضوع اما ان يذكر عبارات مثل:(طاش ما طاش ونتف اللحى تنتيفا وغيرها من العبارات) فهو يخرج الصياغة عن العبارة الملائمة، خاصة وأن هناك فرقاً بين النقد باستعمال ألفاظ قاسية والتي يبررها الفقه في عملية النقد وبين العبارات التي يتم إيرادها فقط للتشهير والإساءة. فالعبارة الملائمة يتوخى منها المصلحة العامة لا التشهير. وأما الركن الأخير فهو سلامة النية وهذا الركن يستشف من توافر باقي أركان النقد، وطالما أن النقد في المادة الصحفية المنشورة موضوع الدعوى لم يكن لمصلحة الجمهور وليس فيه ما يشير إلى اعتقاد الناقد صحة ما يبديه فإن سلامة النية تكون غير متوافرة[44]».

❖ **إن نقد الهيئة الرسمية يختلف عن ذمها والعبرة في ذلك بمجموع عبارات المقال.**

وبالرجوع إلى المقال فإن المحكمة رأت أن المقال بمجمله يهدف إلى الحث على التمسك بمدى سيادة القانون ووجود قضاء عادل وكفؤ، وحيث أن العبرة بالقول كله أو في المقال في مجموعه دفعة واحدة فلا يصح تجزئة المقال أو الخطاب و اعتبار جزء منه ماساً بأحد ما و صرف النظر عن باقي أجزائه. وحيث أن موضوع المقال يهدف إلى الصالح العام من حيث مطالبة الكاتب إلى الاهتمام بالجهاز القضائي والحفاظ على استقلاليته من أي تهديد خارجي، الأمر الذي يجعل حسن النية متوافرا لدى الكاتب، بالإضافة إلى أن المادة 15 من الدستور الأردني هي السند لإباحة النقد الذي تضمنه المقال. حيث أن النقد المباح هو ضمان

44 القضية رقم 2294 لسنة 2004.

لسلامة المجتمع كذلك أنه وسيله من وسائل كشف العيوب و هذا ما ينطبق على موضوع المقال ذلك انه من الواضح أن الكاتب تعرض للقضاء كان بحكم موقعه كجهة عامه ولم يكن الهدف المساس به التعرض إلى هيبته[45]».

«وتجد المحكمة أن محكمة الاستئناف في قرارها المذكور قد أعادت الدعوى إلى هذه المحكمة لمناقشة العبارات الصادرة عن الظنين الموجه للمشتكي بواسطة صحيفة ..... وهي: مؤامرة بطلها قاض شرعي وتواطأ مع شقيق الزوجة وصديقه وخدع الزوج للتوقيع على شهادة تفيد انه طلق زوجته بالتواطؤ مع احد القضاة الشرعيين الذي حكم للزوجة عن طريق الغش والخداع وظهور اسم المشتكي في المقال المنشور بصحيفة..... وكذلك للتحقق محكمة الدرجة الأولى فيما إذا كانت هذه الأفعال والعبارات الصادرة عن الظنين تمثل عناصر وأركان جريمة الذم والقدح الموجهين للمشتكي، وفيما إذا كانت العبارة الصادرة عن الظنين الموجهة للمشتكي، وفيما إذا كانت العبارة الصادرة عن الظنين الموجهة للمشتكي مثل عبارة التواطؤ، الغش، الخداع، مؤامرة بطلها قاض شرعي هي أيضاً عبارة عن وقائع صحيحة يسمح للذام إثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه وهي متعلقة بواجبات وظيفته لم تشكل عناصر وأركان جريمة تستلزم العقاب قانونا، وفيما إذا كانت عبارات الذم الموجه للمشتكي تتناسب مع الفعل الذي ارتكبه المشتكي وتبرر وصفه بالتواطؤ والبطل ووصف المحكمة الشرعية بعدم دراسة الملف قبل إصدار الحكم. وفي ذلك تجد المحكمة أن المادة 192 من قانون العقوبات تنص على:

1. إذا طلب الذام أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه، فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاه متعلقا بواجبات وظيفة ذلك الموظف أو يكون جريمة تستلزم العقاب قانونا.
2. فإذا كان الذم يتعلق بواجبات الوظيفة فقط وثبتت صحته فيبرأ الذام، وإلا فيحكم عليه بالعقوبة المقررة للذم.

وبناء على هذا النص وحيث أن كافة الوقائع المنسوبة للمشتكي تتعلق بواجبات وظيفته وهي أيضاً بخصوص حجز الحرية تكون جريمة تستلزم العقاب قانونا فإنه يسمح للذام بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف، وعملاً بالمادة 194 من ذات القانون فإنه إذا طلب القادح أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاه متعلقا بواجبات ذلك الموظف. ويشترط لإباحة الذم الموجه إلى موظف عام تحقق الشروط التالية:

1. أن يكون الذم موجه إلى موظف عام، والمشتكي في هذه الدعوى هو قاضي شرعي وبالتالي ينطبق عليه وصف الموظف العام ويكون هذا الشرط متحققا.
2. أن تكون الأمور المسندة متعلقة بأعمال الوظيفة وان كافة الوقائع المنسوبة للمشتكي تتعلق بواجبات وظيفته.
3. أن يكون الإسناد صادرا عن حسن نية، والمقصود بحسن النية أن يكون الإسناد صادرا عن اعتقاد بصحة وقائع الذم ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح أو لدوافع شخصية

45 القضية رقم 1127 لسنة 2002، وتخلص وقائعها في أن جريدة .....نشرت بتاريخ ..... في عددها رقم ..... مقالا تحت عنوان (القضاء و النظام الاقتصادي) حيث أشار الكاتب في المقال بأن ضعف القضاء وتراخي وعجز المحاكم عن البت في القضايا الاقتصادية و المالية و المصرفية يؤدي إلى فوضى نعيشها في المرحلة الحالية في أكثر من بلد عربي نتيجة عدم قدرة المحاكم على إنصاف المحامين ورجال الأعمال، كما أشار الكاتب في مقاله بأنه في بعض الأحيان تصدر أحكام المحاكم تحت تهديد القوة بوقف تنفيذ هذه الأحكام وأحياناً أخرى يتم تمييع القضايا، وقد قدمت الدعوى بجرم مخالفة أحكام المادتين (5 و7) من قانون المطبوعات و النشر رقم 8 لسنة 1998، والذم و القدح وفقاً لأحكام المادة 191 من قانون العقوبات بدلالة المادة 189 من ذات القانون.

(أنظر قرار محكمة النقض المصرية الصادر بتاريخ 8/4/1982 ومعوض عبد التواب، القذف والسب والبلاغ الكاذب 1988 الناشر دار المطبوعات الجامعية ص95) وتجد المحكمة أن النشر موضوع الدعوى لم يصدر لدوافع شخصية أو عن قصد التشهير لعدم وجود معرفة أصلاً بين أطراف الدعوى سابقاً، وأن النشر تم عن اعتقاد بصحة الوقائع المسندة وبالتالي فإن هذا الشرط يكون محققا.

4. أن يثبت صحة كل أمر تم إسناده إلى الموظف.

أما عن العبارات المستخدمة وهي مؤامرة بطلها قاض شرعي وتواطأ مع شقيق الزوجة وصديقه وخدع الزوج للتوقيع على شهادة تفيد انه طلق زوجته بالتواطؤ مع أحد القضاة الشرعيين الذي حكم للزوجة عن طريق الغش والخداع وظهور اسم المشتكي في المقال المنشور بصحيفة ..... وفيما إذا كانت هذه الأفعال والعبارات الصادرة عن الظنين تمثل عناصر وأركان جريمة الذم والقدح الموجهين للمشتكي، وفيما إذا كانت العبارة الصادر عن الظنين الموجهة للمشتكي مثل عبارة التواطؤ، الغش، والخداع، مؤامرة بطلها قاضي شرعي هي أيضاً عبارة عن وقائع صحيحة يسمح للذام إثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه وهي متعلقة بواجبات وظيفته أم تشكل عناصر وأركان جريمة تستلزم العقاب قانوناً، فإنه يستفاد من المادة 192 من قانون العقوبات أن فعل الإسناد في الأساس يشكل جرم الذم إلا أن هذا الذم يتعلق بواجبات الوظيفة وفي هذه الحالة إذا ثبتت صحته فيبرأ الذام، وإلا فيحكم عليه بالعقوبة المقررة للذم، أي أن الفعل بالأصل يشكل جرم الذم إلا أن الذام يبرأ إذا اثبت صحته وأن هذه الأوصاف وإن كانت تشكل في الأصل جرم الذم إلا أنها تتعلق بالوظيفة وثبت صحتها مما يترتب عليه أن الذام يبرأ بمفهوم المادة 192 من قانون العقوبات. أما عن التحقق فيما إذا كانت عبارات الذم الموجهة للمشتكي تتناسب مع الفعل الذي ارتكبه المشتكي وتبرر وصفه بالتواطؤ والبطل فان المحكمة تجد أن المشتكي هو قاضي شرعي وأن ما قام به من إصدار مذكرة إحضار قبل تسجيل الدعوى بيومين ومن ثم وفي اليوم التالي لإصدار المذكرة سماع الشهود قبل تسجيل الدعوى أيضاً وهي شهادة الشاهدين ..... و ..... وسماع الشاهدين خطيا وتوقيعهما على الشهادة قبل تسجيل الدعوى كما هو ثابت من شهادة الشاهدين في القضية التحقيقية رقم ..... وعدم وجود شهادتهما في ملف الدعوى ثم تسجيل الدعوى بعد يومين من إصدار مذكرة الإحضار وبعد يوم من سماع الشهود والاستماع إلى شهادة شاهدين آخرين وفصل الدعوى بذات الجلسة استنادا إلى أقوال الشاهدين الأخيرين دون الإشارة أصلاً إلى وجود شاهدين سبق سماعهما، كل هذه الوقائع الثابتة للمحكمة تبرر العبارات الموجهة للمشتكي وتتناسب مع الفعل الذي ارتكبه المشتكي وتبرر وصفه بالتواطؤ والبطل[46]».

❖ كل ما يمس المصلحة العامة يكون صالحاً للنقد:

«إن ما يمس المصلحة العامة يكون صالحاً للنقد وان تناول مثل هذه المواضيع التي اطلع عليها الجمهور

46 القضية رقم 33 لسنة 2004 وتخلص وقائع الدعوي فيما نشرته صحيفة .....بعددها رقم ....بتاريخ ..... على الصفحة الأولى عنوان (مؤامرة بطلها قاض شرعي بالاتفاق مع شقيق الزوجة، قصة أسرع طلاق في الأردن) ونشرت على الصفحة الثامنة من ذات العدد مقالا بعنوان (مؤامرة بطلها قاض شرعي بالاتفاق مع شقيق الزوجة، قصة أسرع طلاق في الأردن. القاضي قام بتطليق الزوجة خلال نصف ساعة وحسم القضية في نفس اليوم، خدع الزوج للتوقيع على شهادة تفيد بأنه طلق زوجته) وتضمن المقال (القضية التي سنعرضها عبارة عن قضية طلاق تعتبر من أغرب وأسرع القضايا الشرعية التي تم تسجيلها وتم النظر فيها وحكم بها بيوم واحد بالتواطؤ مع احد القضاة الشرعيين الذي حكم للزوجة عن طريق الغش والخداع الذي أوقعه على زوج لإتمام إجراءات الطلاق والتي تمت بنصف ساعة) ثم ورد في المقال رواية قصة عن قضية طلاق تم روايتها على لسان صاحبها المدعو ..... وقد قدمت المنازعة إلي المحكمة بجرم مخالفة أحكام المادتين 11 و15 من قانون انتهاك حرمة المحاكم والمتمثلة بالتأثير في سير العدالة ونشر طعن بحق قاض.وجرم مخالفة المادة 189 من قانون العقوبات. وجرم مخالفة المادة 191 من قانون العقوبات.

من خلال انتشار بحثها في وسائل الإعلام وتحت قبة البرلمان وفي الأوساط السياسية إنما هو دليل الشفافية ومؤشر على الديمقراطية خصوصاً وانه من المعروف أن الشخصية السياسية العامة هي من أكثر الفئات عرضة للنقد لارتباط عملها بمصالح عامة على درجة كبيرة من الخطورة وان عدم إعطاء الصحافة حرية نقد المسؤول في إطار تأديته لعمله وقيامه بمسؤولياته وتقيده بواجباته كشخصية عامة يعتبر تقييداً لحرية الصحافة وفي ذلك خروج عن حق دستوري وتعطيل لمهمة الصحافة في إطار نشر الفكر والوعي[47]».

❖ **يجب أن لا يتضمن النقد الإساءة أو السخرية أو التهكم بقصد الانتقام:**

«إذا تعرضت الصحيفة للمشتكي المدعي بالحق الشخصي بالإساءة وكان المقال برمته وضع في إطار السخرية من الشخص المقصود في المادة المذكورة وقد ذكر اسم المشتكي صراحة فيها ونشرت صورته بطريقة لا يمكن القول معها أن الأظناء قد قصدوا الصفة الوظيفية للمشتكي المدعي بالحق الشخصي وهي لا تدع مجالاً للشك بأن المقصود فيها المشتكي فيكون عمل الأظناء مخالفاً للمادة 7 من قانون المطبوعات المتمثل بوجوب مراعاة النزاهة والموضوعية في عرض المادة الصحفية وتشكل خروجاً عن واجبات و آداب مهنة الصحافة وعن إطار مهمتها في نشر الوعي والفكر والثقافة ويشكل ذماً وقدحاً[48].

❖ **العبرة في تفسير عبارات المادة الصحفية أن يأخذ وحدة واحدة دون اجتزاء عباراته والحكم على أساس الجزء دون الكل:**

«العبرة بالقول كله فلا يصح تجزئة المقال أو الخطاب واعتبار جزء منه ماس بأحد ما وصرف النظر عن باقي ما جاء فيه إذ يتوجب تفسير المقال بجمله للتوصل إلى ما يهدف إليه المقال لا التمسك بعبارات ضيقة دون مراعاة العبارات اللاحقة إذ أن المواضيع المتعلقة بالصالح العام تكون محلاً للمراجعة والمراقبة والمناقشة والنقد والانتقاد ضمن حدود القانون».

«النقد المباح هو ضمان لسلامة المجتمع إذ انه أحد وسائل الكشف عن العيوب والتنبيه إلى الضرر المحتمل الذي يلحق بالمجتمع نتيجة تصرفات أو قرارات الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة[49]».

أيضا وفي حكم أخر قضت المحكمة بأنه:

(إذا نشرت الصحيفة صورة لأحد النواب تحت تعليق «نظرة. فابتسامة. فوزارة» ووصفت النائب بأنه منافق وكان ذلك على خلفية قيامه بنقد لبرنامج آهلا حكومة كون البرنامج يسخر من رموز السلطة رغم معارضة النائب للحكومة باعتباره من رموز المعارضة فأن اتهام النائب بالمنافق كان اتهاما لأدائه العام أي النفاق السياسي وليس النفاق الشخصي مما يوفر حسن النية[50]).

❖ **شروط حق النقد**

1. أن النقد يحقق مصلحة عامة عندما يتناول تقييم وضع أو عمل معين ببيان محاسنه ومساوئه

47 قرار رقم 519/2005 تاريخ 13/6/2005 صادر عن محكمة بداية جزاء عمان.

48 قرار رقم 2294/2004 تاريخ 20/3/2006 صادر عن محكمة بداية جزاء عمان وقرار محكمة استئناف عمان رقم 3139/2006 تاريخ 2/10/2006.

49 قرار رقم 1127/2002 تاريخ 16/7/2002 صادر عن محكمة بداية جزاء عمان.

50 قرار رقم 1161/97 صادر عن محكمة بداية جزاء عمان.

كما يسلط الضوء على واقعة معينة يستطيع جمهور الناس من خلال التعليق عليها فهمها وإدراك حقيقتها وهذه المصلحة الاجتماعية تربو على مصلحة من قد يناله أو يمسه النقد.

2. حتى يؤدي النقد دوره الاجتماعي فانه يجب أن يتناول واقعة تعني وتهم المجتمع وأفراده إذ لا يستفيد المجتمع من تناول الحياة الخاصة للأشخاص بل أن المجتمع يتأذى من ذلك إذ أن القوانين والأعراف الاجتماعية تأبى تعريض وقائع الحياة الخاصة للآخرين لاطلاع الناس أو إبداء الرأي فيها.

3. يدخل في نطاق تقييم الأعمال العامة التي يقوم بها بعض الأفراد أصحاب المهن الحرة كالعلماء والأدباء والفنانين والشعراء وغيرهم ذلك أن أعمالهم هذه تمس أفراد المجتمع ويطلعون عليها مما يجعلها تدخل في الرصيد العام للمجتمع ويحمل أصحابها صفة اجتماعية عامة.

4. حتى يكون النقد مباحاً فإنه ينبغي أن يلتزم الناقد حدود إبداء الرأي في الأمر موضوع النقد بما يحقق اطلاع جمهور الناس على وجهة نظره فيه فإذا تجاوز ذلك وخرج عن النقد النزيه إلى التشهير والتجريح فإنه لا يستفيد من تلك الإباحة.

5. حتى يكون النقد جاداً نزيهاً ويحقق الغاية من إباحته فإنه يتوجب على الناقد استعمال عبارات ملائمة للواقعة المراد التعليق عليها أو نقدها بحيث تكون العبارات التي يستعملها الناقد ضرورية للتعبير عن رأيه إذ لا يجوز استعمال عبارات أقسى من القدر المحدود الذي يقتضيه عرض الواقعة موضوع النقد فإذا جاوز النقد هذا القدر كان ذلك خروجاً عن حدود النقد المباح.

6. ضابط ملائمة العبارة للواقعة المطلوب عرضها هو ثبوت ضرورتها لكي يعبر الكاتب عن رأيه بها بحيث يتبين أنه لو كان الكاتب قد استعمل عبارات أخرى أو أقل عنفاً فان فكرته لم تكن لتحظى بالوضوح أو أن رأيه لن يكون له التأثير الذي يهدف إليه.

الخاتمة والتوصيات

- إلغاء جرائم الذم والقدح واعتبارها قضايا مدنية وليست قضايا جزائية. فتجريم الرأي هو قيد يرفضه القانون الدولي المتمثل بالاتفاقيات الدولية الضمانة لحرية الرأي والتعبير. وطالما أن الهدف هو الحفاظ على سمعة الآخرين وليس العقاب البدني المقيد لحرية الرأي والتعبير فيمكن حمايتها من خلال التعويضات المالية.

- وإذا أصر المشرع العربي على إبقاء هذه الجرائم وحيث أن جرائم الذم والقدح من الجرائم التي تهدف إلى حماية حق السمعة للإنسان فلابد من تعديل النصوص القانونية العربية المنظمة لهذه الجرائم بحيث أن يقتصر مفهومهما على ذلك الهدف دون غيره. الأمر الذي يتطلب أن تصاغ كجرائم ضرر وليس كجرائم خطر وبالتالي إلغاء عبارة [كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ....] واستبدالها بعبارة [أن يؤدي إلى ....].

- إن جرائم الذم والقدح لا يمكن تصورها بحق المؤسسات والهيئات الرسمية وهذا هو التوجه الدولي في هذا النوع من الجرائم منذ القرن الماضي.

- يجب تزويد الإعلاميين بثقافة قانونية معمقة بجرائم الذم والقدح وان تعقد دورات تدريبية للمحامين على المرافعات القانونية والدفاع في هذه الجرائم.

- تعميم أفضل القرارات القضائية الدولية والعربية في مجال جرائم الذم والقدح على القضاة العرب.

- إعداد المزيد من الدراسات القانونية والبحثية حول الذم والقدح بواسطة الانترنت والإعلام المرئي والمسموع.

المصادر والمراجع

1. المحامي شريف بدوي، أسباب الإباحة في جرائم القذف والسب، 1987، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
2. المسؤولية للدكتور القللى، نقض، 6/11/1924، في القضية رقم 1744 لسنة 41، القاهرة.
3. الدكتور كامل السعيد، قانون العقوبات ـ القسم العام.
4. الدكتور كامل السعيد، «الحدود الفاصلة بين النقد المباح والذم والقدح»/ ورقة عمل مقدمة للمجلس الأعلى للإعلام.
5. القاضي شريف كامل، الجرائم الصحفية، 1984، 1986 ـ الجزء الثاني، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة.
6. شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
7. المرصفاوي في قانون العقوبات، فصل3177.
8. د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص، الطبعة الثامنة 1984، ومطبعة جامعة القاهرة.
9. د. رياض شمس، حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر، ص 135 وما بعدها.
10. سيد صالح منصور، «جريمة القذف في حق ذو الصفة العمومية».
11. فيل ويليامز، «الجريمة المنظمة وجرائم الشبكة الالكترونية».
12. د. نبيل صبيح، حماية المستهلك في التعاملات الالكترونية، دراسة قانونية، مجلة الحقوق الكويتية الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد 2، السنة 32، يونيو 2008 منشورات المجلس ـ الكويت 2008.
13. د. فاتن حسين حوى، المواقع الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية - الطبعة الأولى 2010 دار الثقافة.
14. القاضيين جلال الزعبي وأسامة المناعسة، «جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية ـ دارسة مقارنة»، الطبعة الأولى 2010، دار الثقافة.
15. المستشار الدكتور عماد عبد الحمية النجار، «النقد المباح»، سنة 1977.
16. د. محمود نجيب حسنى ود. محمود مصطفى، «شرح قانون العقوبات ـ القسم العام»، سنة 1974.
17. أ. محمد عبد الله، «جرائم النشر»، سنة1951.
18. المحامي نجاد البرعي، «المباح والمعاقب عليه في القذف والسب»، ورقة عمل مقدمة في ورشة الحماية القانونية للمحامين ـ البحر الميت 2002.
19. عبد الرحمن بدوي، «النقد التاريخي نصوص ترجمها عن الفرنسية والألمانية»، دار النهضة العربية، 1970.

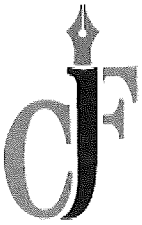

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

الرؤيا

المساهمة في بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح بما يدعم حرية التعبير والإعلام وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

المهمة

مركز حماية وحرية الصحفيين، مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلاميين وأمنهم، والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها، و تعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات، وتغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم.

الأهداف

- الدفاع عن حرية الإعلاميين وأمنهم.
- التصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها.
- تطوير مهارات الإعلاميين.
- تمكين الإعلاميين من الوصول للمعلومات.
- إشراك الإعلاميين بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- المساهمة بتطوير وتغيير وتحديث التشريعات الداعمة لحرية الإعلام.
- خلق التواصل بين الإعلاميين في الوطن العربي والعالم.

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

Vision

To contribute towards creating an environment that protects freedom of press & expression, and enhances society's right to knowledge through professional capacity building of journalists, and affirming their commitment to international standards of independent and free media.

Mission

CDFJ is a nongovernmental organization committed to defending the freedom and security of journalists; by addressing rights violations, building sustainable professional capacities, enabling journalists to have free access to information, and actively developing and reforming media related legislation.

CDFJ Objectives:

- To defend the freedom and safety of journalists.
- To protect Journalist from rights violations.
- To improve Journalists skills
- To empower Journalists <access to information
- To increase Journalists <participation in defending human rights and democracy
- To contribute to developing change and update media legal frame work and legislations.
- To contribute to the amendment and development of legislations related to freedom of media and expression.
- To create communication channels between Arab and World journalists

References

1. Lawyer Sharif Badawi, "*Grounds of Authorization in Libel and Insult Crimes*", 1987, Dar Al-Thaqafa Printing and Publishing House, Cairo.
2. *Liability*, Dr. Kolaly, Court of Cassation, 6/11/1924, in Case Number 1744 of 41, Cairo.
3. Dr. Kamil Said, "*The Penal Code –General Section*".
4. Dr. Kamil Said, "*The Boundaries between Permissible Criticism and Slander and Defamation*" A working paper submitted to the Supreme Council of Information.
5. Judge Sheriff Kamel, "*Press Offenses*", 1984, 1986 Part II, Al-Isha'a Printing House, Cairo.
6. "*Explanation of the Penal Code- Special Section*", Al-Nahda Al-Arabia Publishing House, Cairo, 1986.
7. Al-Marsfawi, "*The Penal Code*", Chapter 3177.
8. Dr. Mahmoud Mahmoud Mustafa, "*Explanation of the Penal Code- Special Section*", Eighth Edition, 1984, Cairo University Press.
9. Dr. Riad Shams, "*Freedom of Opinion and Press and Publication Crimes*", p. 135 and beyond.
10. Sayed Saleh Mansour, "*The Crime of Libel against a Public Figure*"
11. Phil Williams, "*Organized Crime and Internet Crimes.*"
12. D. Nabil Sabih, "*Consumer Protection in Electronic Transactions*", a legal study, Kuwaiti Journal of Law, issued by the Council of Scientific Publications at the University of Kuwait, Issue No. 2, Year 32, June 2008, Publications of the Council, Kuwait, 2008.
13. D. Faten Hussein Hawa, "*Websites and Intellectual Property Rights*", First Edition, 2010, Al-Thaqafa House.
14. Judges Jalal Al Zoubi and Osama Al-Manaasa, "*Information Technology Electronic Crimes – A Comparative Study*", First Edition, 2010, Al-Thaqafa House.
15. Counselor Dr. Emad Abdel Hamia Najjar, "*Permissible Criticism*", 1977.
16. Dr. Mahmoud Naguib Hosny and Dr. Mahmoud Mustafa, "*Explanation of the Penal Code –General Section*", 1974.
17. Mohammed Abdullah, "*Publication Crimes*", 1951.
18. Lawyer Negad Al-Bari, "*Permitted and Punishable Libel and Insult*", a working paper presented at the legal protection workshop for lawyers, the Dead Sea, 2002.
19. Abdel Rahman Badawi, "*Historical Criticism: Texts Translated from French and German*" Al-Nahda Al-Arabia Publishing House, 1970.

Conclusion and Recommendations

- Slander and libel crimes should be considered as civil rather than criminal cases. Criminalizing opinion is a restriction rejected by international law as reflected in the international conventions that guarantee the freedom of opinion and expression. As long as the objective is to maintain the reputation of others, rather than inflicting physical punishment that restricts freedom of opinion and expression, reputation can be protected through financial compensation.

- If an Arab lawmaker insists on keeping these crimes, the provisions of the law organizing these crimes should be modified so that their concept is restricted to only protect the right of reputation for individuals. This requires that these crimes should be considered as tort rather than as dangerous crimes. The phrase "[anything that might lead to ....] should be replaced with the phrase [that leads to ....].

- Slander and libel crimes may not target speech directed at institutions and official bodies. This has been the international trend in this type of crimes for the past century.

- Media specialists must be provided with in-depth jurisprudence related to slander and libel crimes, and training courses should be conducted for lawyers concerning pleading and defense in such crimes.

- The best international and Arab court decisions in the field of libel and slander crimes should be distributed to Arab judges.

- Further legal studies and research on defamation should be prepared via the internet and audio-visual media outlets.

5. In order for criticism to be serious, decent, and authorized, it is incumbent upon the critic to use a language appropriate to the incident that is subject to comment or criticism. No language harsher than that required for the journalist to express his or her opinion may be used. If criticism exceeds this limit, it will no longer be considered as permissible.

6. Whether or not a certain expression is appropriate is determined to how well tailored it is to criticizing the relevant situation.

interest are subject to review, control, discussion, debate and criticism within the limits of the law."

«Permissible criticism guarantees the safety of the community. It is one of the means of detecting defects and drawing attention to the potential harm caused to the community as a result of the actions or decisions of persons holding public office.»[52]

In another decision, the Court ruled that:

"The Newspaper has published a picture of a member of the parliament and used the following caption "Starting with a look; growing with a smile; and ending with a ministry." It described the parliament member as a hypocrite following his criticism of the program "Welcome to the Government" since the program makes fun of authority figures, despite his opposition to the government as a symbol of opposition. Accusing the parliament member of being hypocrite was an accusation directed against his overall performance, i.e. political hypocrisy, rather than personal hypocrisy. Thus, the good faith element is established."[53]

Criticism Rights Conditions

1. Criticism should provide for the public interest by evaluating a certain situation or position by indicating the advantages and disadvantages thereof. It should shed light on a certain fact that people can comment on, understand, and realize as reality. Such social interest should be greater than the interest of the party affected by criticism.

2. In order for criticism to play its social role, it must address an incident of interest to the community and its members. The community does not benefit of criticizing people's private lives. On the contrary, the community is harmed by such acts as it goes against social norms.

3. The general works of self-employed individuals, such as scholars, writers, artists, poets and others, fall within the scope of acceptable evaluation, since the members of the community are affected by and have access to such works.

4. In order for criticism to be permissible, the critic should limit their expression to a form that best benefits the public. If the critic exceeds these limits, criticism is no longer decent and turns into defamation and slander—and is therefore impermissible.

52 Decision No. 1127/2002, dated 16/7/2002, rendered by Amman Criminal Court of First Instance.
53 Decision No. 1161/97 rendered by Amman Criminal Court of First Instance

- Anything that affects the public interest may be subject to criticism:

Anything that affects the public interest may be subject to criticism. Addressing topics that the public may access through the media, the parliament, and in political circles is an indicator of transparency and democracy. It is known that public political figures are the most subject to criticism, since their functions are related to public interests and entail a high degree of risk. Denying the press the freedom to criticize public officials regarding their work and responsibilities and their adherence to their duties as public figures is a restriction ofnthe freedom of the press. This is a violation of a constitutional right and impedes the duty of the press to raise awareness and thought."[50]

- Criticism should not include abuse, ridicule or sarcasm with intent to retaliate:

"If the Newspaper offended the Complainant, the Personal Right Plaintiff, then the article as a whole aimed to ridicule the person described by the article. The name of the Complainant was explicitly mentioned and his image was published in a way that clearly indicates that the Suspects did not mean the public capacity of the Complainant, the Personal Right Plaintiff, and does not leave room for any doubt that the intended person is the Complainant. Thus, the Suspects' act is in contravention of Article 7 of the Publications Law, which stipulates that integrity and objectivity should be observed in the presentation of press materials. Additionally, the suspects' act constitutes a departure from duties and ethics of journalism, and is considered to be insult and slander.[51]

- The statements of the press material should be taken as a whole without fragmenting the phrases or making judgments concerning certain parts:

"Consideration should be given to the article as a whole. The article or speech may not be fragmented. No part may be considered to offend a certain person without considering the totality of the article. The article should be interpreted as a whole in order to discern its intended purpose. One should not hold on to specific phrases without considering the subsequent phrases, since the topics related to the public

follows: "The case which we will tackle is a divorce case which is one of the strangest and fastest Sharia cases that was registered, considered and settled in one day in collusion with a Sharia judge. The judge rendered a decision in favor of the wife by fraud and deceit in order to complete the divorce proceedings, which took place in half an hour". The article then tells the story of a divorce case narrated by ..... The dispute was brought to the court for violation of the provisions of Articles 11 and 15 of Contempt of Court Law, represented in influencing the course of justice and the publication of slander against a judge, for violation of Article 189 of the Penal Code, and violation of Article 191 of the Penal Code.

50 Decision No. 519/2005, dated 13/6/2005, rendered by Amman Criminal Court of First Instance.

51 Decision No. 2294/2004, dated 20/3/2006, rendered by Amman Criminal Court of First Instance, and the decision rendered by Amman Court of Appeal No. 3139/2006 on 2/10/2006

condition is satisfied.

4. The validity of each matter attributed to the employee should be proved.

As for the phrases used, i.e. "A plot schemed by a Sharia judge. He conspired with the wife's brother and his friend and deceived the husband to sign a certificate stating that he divorced his wife, by means of complicity with a Sharia judge, who rendered a decision in favor of the wife by fraud and deception" in the article published in ..... Newspaper; whether these acts and words of the suspect represent the elements of the crime of libel and slander directed at the complainant; and whether the statement of the suspect against the complainant, such as a conspiracy, fraud, deceit, plot schemed by a Sharia judge, represent true facts must be proved. The defaming party is allowed to prove what he attributed to the public employee in question and whether the statements are related to his duties or constitute the elements of a crime that require punishment under the law. Article 192 of the Penal Code provides that the act of attribution is basically an offense of defamation. However, if the defamation is proved valid—if it is related to the complainant's functional duties—then the defendant will not be held liable. In the case at hand, the descriptions in the article originally constitute slander offence, but since they relate to the functional duties of the public employee and have been proven factually correct, the defaming party cannot be held liable under Article 192 of the Penal Code.

As for the requirement that the words used against the complainant are commensurate with the complainant's own conduct, the court finds that the complainant is a Sharia judge and that he issued a summons two days before registering the case. Then, in the next day, he requested hearing the witness statements also before the case is registered. The witness statements include the statement of ..... and ..... The witness statements were heard in writing and they signed the certificate before registering the case, as evident in the witness statements in the investigative case No. ..... Their statements are not available in the case file. The case was registered two days after issuing the summons and one day after hearing the witness statements and the statements of two other witnesses. The case was determined in the same hearing on the basis of the statements of the last two witnesses without reference at all to the presence of two witnesses that were heard. All these facts established to the court justify the statements addressed to the complainant, are commensurate with the act committed by the complainant, and justify describing his as conspirer and schemer."[49]

49 Case No. 33 of 2004. The facts of the case are summarized in the article published by ..... Newspaper, issue number....., on....., on the first page, entitled (A Plot Schemed by a Sharia Judge by Agreement with the Wife's Brother: Story of the Fastest Divorce in Jordan). On page eight in the same issue, the Newspaper published an article entitled: (A Plot Schemed by a Sharia Judge by Agreement with the Wife's Brother: Story of the Fastest Divorce in Jordan. The judge divorced the wife within half an hour and resolved the case on the same day. He deceived the husband to sign a certificate stating that he divorced his wife". The article states as

suspect against the complainant represent true facts. As a defense, the defaming party is allowed to show proof of what he attributed to the victim employee and whether the statements are related to the employee's duties or constitute the elements of crime that require punishment under the law. The court is further required to ascertain whether the words of slander directed against the complainant are commensurate with the act committed by the complainant and justify qualifying him as conspirer and schemer. The Sharia court did not consider the file before rendering the case. In this respect, the Court finds that Article 192 of the Penal Code states:

1. If the detractor requested permission to prove the truthfulness of what he / she attributed to the public official, his / her request shall not be granted unless what was attributed to the public official related to the duties of his/her post and constitutes a crime punishable by law.
2. If the defamation was related to the duties of the public official and was proved to be truthful, the perpetrator shall be announced innocent, if found otherwise, he/she shall be sentenced with the penalty stipulated for defamation.

Based on this Article, and because the facts attributed to the complainant are related to both his functional duties as a public employee as well as to the crime of restriction of freedom, the defaming party is allowed to prove the truthfulness of what he attributed to the employee. Pursuant to Article 194 of the Code, if the defaming party requests to be allowed to prove the truthfulness of what he attributed to the victim employee, his request will not be complied with unless the statement is related to the duties of such employee. The following conditions are required to permit the defamation directed to a public officer:

1. Defamation should be directed at a public official. The complainant in this case is a Sharia judge and therefore the description of a public employee applies to him. Thus, this condition is satisfied.
2. The statements about the employee should relate to his functional duties. All the facts attributed to the complainant concern the duties of his job.
3. The statement should be made in good faith. Good faith means that the statement is based on the belief in the validity of the facts of defamation and serving the public interest rather than based on intentional defamation and slander for personal motives.[48] The Court finds that the publication, the subject of the claim, was not made for personal motives or intentional defamation since there is no prior acquaintance among the parties to the case. The publication was made based on the belief in the validity of the facts given. Therefore, this

48 See the decision rendered by the Egyptian Court of Cassation on 8/4/1982 and Moawad Abdel Tawab, Libel, Insult and False Complaint, 1988, Publisher: University Press House, p. 95.

allowable criticism are satisfied, then courts may assume the criticism is made in good faith. Due to the fact that the criticism embodied in the published press material, the subject in this case, was not in the interest of the public and that there was nothing to indicate the accuracy of the critical statements the court found that the good fsaith element was absent."[46]

- Criticizing an official body is different than abusing an official body. The difference between criticism and abuse is determined by examining the overall wording of the article.

"With reference to the article, the court found that the article as a whole aimed to urge adherence to the rule of law and promote the existence of an equitable and efficient judicial system. Consideration should be given to the statement or the article as a whole. The article or speech should not be taken in parts or construed out of context. Since the topic of the article is aimed at the public good in terms of the author's call for attention to the judicial system and maintaining its independence from any external threat, this establishes the good faith element on the part of the author. In addition, Article 15 of the Jordanian Constitution constitutes the authority for allowing the criticism contained in the article. Permissible criticism is the way to ensure the safety of society and it is a means of detection of defects. This applies to the topic of the article, since it is clear that the author addressed the judicial system based on its position as a public entity, and did not intend to prejudice its status."[47]

The Court of Appeals has remanded the case to this Court, to analyze phrases used by the suspect to describe the complainant in ..... Newspaper, which read as follows: "A plot schemed by a Sharia judge. He conspired with the wife's brother and his friend and deceived the husband to sign a certificate stating that he divorced his wife, by means of complicity with a Sharia judge, who rendered a decision in favor of the wife by fraud and deception." The name of the complainant appeared in the article published in ..... Newspaper. The Court of First Instance is also required to verify whether these acts and words of the suspect represent the elements of the crime of libel and slander directed against the complainant, whether the statement of the suspect is directed against the complainant, and whether the statement of the

46 Case No. 2294 of 2004

47 Case No. 1127 of 2002. The facts of the case are summarized in that.....Newspaper published on .... Issue No. ..... an article under the title: (The Judiciary and Economic Systems). The writer mentioned in the article that the weakness of the judiciary system, coupled with the courts inaction and inability to decide on economic, financial, and banking issues, lead to chaos which we are experiencing in the present era in several Arab countries. This has resulted from the courts inability to treat lawyers and businessmen fairly. The writer noted in his article that in some cases, court rulings are issued under the threat of force to stop the implementation of these decision, while the cases are sometimes procrastinated. The lawsuit was filed for violation of the provisions of Articles (5 and 7) of the Press and Publications Law No. 8 of 1998, and for slander and defamation in accordance with the provisions of Article 191 of the Penal Code, in terms of Article 189 of the same code.

"Mens Rea is not deemed to be available if only the material element is established. Instead, all circumstances of the case as a whole should be considered until the intention of the party accused of defamation is determined—essentially, to ascertain if the statements were made in the public interest or simply to offend the person of the victim.

However, among defamation cases, the Penal Code, in accordance with the provisions of Article 302, permit libel against public employees or parliamentary persons upon satisfaction of three conditions:

I: If the libel is made in good faith, i.e. solely to serve public interest in the belief of the authenticity of libel at the time it is made.
II: Libel should not exceed the scope of the public employees' job, parliamentary, or public service functions.
III: The defaming person bears the burden of proof.[45]

Third: On the Right to Criticism

In order to accept the defense of the right to criticism, the phrases should be germane to the subject and the article should be of concern to the public in the first place.

"In addition to the germaneness element, the second element of permissible criticism is opinion and comment. Such opinion must be linked with the mentioned incident by evidence. By reference to the article, the court finds that it is not related to any incident, but tackled many issues that entail abuse. In addition, one of the most significant elements of permissible criticism is that the incident should be related to a matter of public concern. The contents of the article are not of interest to the public as the article did not address an issue that can be seen by the public to serve the public interest and because the suspects failed to prove the contents of the article's criticism. The elements of permissible criticism also include using appropriate phrases. In order for phrases to be appropriate, the phrases should be appropriately worded according to the subject. Statements such as: (Tash Ma Tash, plucking the beard, and such other phrases) are inappropriate wording, especially since there is a difference between criticism using harsh words that are justified by jurisprudence, and the phrases used only for slander and abuse purposes. Appropriate phrases aim to serve the public interest rather than cause defamation.
Finally, appropriate criticism must be made in good faith. If all other elements of

45 Court of Cassation, 05/08/1944, Legal Rules Collection. Part 6, Judicial Year 350, p. 483; Court of Cassation, 22/05/1939. Part 4, Judicial Year 398, p. 557.

court is satisfied that the act of the complainant did not include an attribution of certain material as required by the above-mentioned Article to criminalize the act. The word (spor) in itself is not invective but as aforementioned, its meaning is determined by the context. Therefore, the suspect is not liable for an act of slander."[40]

- The Judge has the authority to assess and weigh the phrases of the press material:

"The definition of the words of defamation, insult or contempt are based on the judge's satisfaction according to his understanding of the facts of the case and is not subject to the control of the Court of Cassation, as long as he did not make any erroneous application of law to the incident."[41]

Second: On Mens Rea

Good faith or honorable motive permits libel and defamation directed against public officials:

"Mens Rea is the knowledge of the elements of the crime and the will of moving towards achieving or accepting these elements". It is established by the Court of Cassation that whenever there is criminal intent in the crime of defamation, as evidenced by the decision related to the intent to slander, there is no place to discuss good faith or the validity of the facts of libel as long as the victim is not a public official or the like."[42]

"To allow slander that contains defamation and insult of public employees, the law requires that such slander should be made in good faith based on the belief in the validity of the facts of libel and serving the public interest."[43]

«Good faith is established in the crime of defamation of public employees if libel is made in good faith, i.e. based on the belief in the validity of the facts of defamation and serving the public interest rather than based on intentional defamation and slander for revenge purposes and personal motives."[44]

40 Decision rendered in case No. 21 of 2005. The facts of the case are summarized in the article published by ..... newspaper ..... Issue No. ... On ..... entitled "To the Minister of Awqaf». The article states that: «A spor (modern) Sheikh in one of the northern governorates have made special prayers for his clan and asked the worshipers to say Amin when he prayed Allah to grant victory to his clan in the battle with the other clan in Kufr Som. The Sheikh said, «Oh Allah, grant ... clan victory over ... . clan and keep them away from us".

41 Court of Cassation 04.08.1982, Court of Cassation Decisions, Judicial Year 33, p. 468.

42 Collection of the Court of Cassation Decisions, Year 22, Judicial Year 163, p. 669.

43 Collection of the Court of Cassation Decisions, Year 20, Judicial Year 96, p. 458, Year 8, Judicial Year 37, p. 122.

44 Collection of the Court of Cassation Decisions, Year 17, Judicial Year 19, p. 106, and Year 21, Judicial Year 92, p. 273.

- Some words are not defamatory unless placed in an unfavorable context.

"The word "spor (modern)" is taken from the English language, from the word sportsman. The word in itself does not connote libel or slander if placed in a proper context. On the contrary, it suggests openness and sportsmanship. As such, context determines if this word connotes insult or libel. By review of the published article in ..... Newspaper, it appears that the phrase stated is: "(spor) modern Sheikh" which was found to entail libel and undermine the dignity of the complainant due to his status as an imam who leads and preaches to masses of people.

He is a religious figure who carries out his religious and functional duties. His attributes include being respectful, argumentative, and persuasive. This phrase is considered libel, connotes contempt of religious figures who usually have distinct position among those who listen to them, and undermines this distinct position. The complainant was described as being modern. The context of this word indicates that the described person is unconventional and denotes his liberation from social constraints and traditions.

The word in question was combined with the word "Sheik" so as to indicate that the Sheikh had departed from the requirements of imam who is supposed to promote social cohesion. It is a means of making mockery of him. Therefore, the two elements of physical and moral libel are readily established, in addition to the publicity element in the act of the suspect who insulted the complainant. In addition, the suspect has achieved the result rea as members of the public began calling the complainant "a (spor) modern Sheikh" contemptuously after the article's publication. He aimed to achieve such an outcome by publishing this news. The

to have treatment abilities. Eventually, citizens are the only victims of exploitation and sale of illusion. The article indicates that a well-known persons in magic and sorcery is someone called Sheikh Mohammed Al-Mograbi. This person is described as follows: a Jordanian with a luxurious villa that has multiple rooms and entrances. He has became the destination of thousands of Gulf and Arab tourists, and he, as alleged by the Sheikh, could cure cancer. He practices his activities in two houses in Amman and Zarqa.

The press material states that this person plays Quran cassette tapes at times, and George Wassof songs at other times, and that he cures people by demons, witchcraft and sorcery. It also states that this person has reaped a fortune after being unemployed and that most of his clients are women and adolescent girls.

The Suspect Tariq then cites another example of those celebrities in that area, i.e. Sheikh Al-Alami. He states the reasons for women's recourse to these means, including their concern for the future in order to resolve marital disputes, their curiosity to know what will happen in the future, and their belief that these methods will improve the behavior of their children. The article indicates quackery methods, such as fortune telling and cup reading. The author cites views showing the difference between sorcery and treatment by the Holy Quran, including Sheikh Mohammad Saadeh. He states that this person does not claim prescience or having special abilities, but he reads Quran and says that recovery is in the hands of Allah only. He does not receive payment for doing so. The author also cites the legal opinion on the practice of sorcery and the official campaign to eliminate this phenomenon. He further cites a psychologist's opinion on this subject.

Chapter IV

Judicial Principles in Slander and Defamation: "Libel and Insult"

First: On Actus Reus

- The name of the victim should be explicitly mentioned or there should be evidence suggesting it beyond any doubt:

"The Court finds that in order for the Suspects to be convicted of committing the offense of slander and libel, the name of the victim should be mentioned explicitly or—if it is not mentioned--there should be presumptions so that no doubt remains as to the fact that the complainant is the person intended by this attribution. With reference to the published material, the Court finds that the name of the complainant is different from the name of the person mentioned in the article. Moreover, the witness statements did not conclusively reveal that the person intended by the article is the complainant as they did not confirm that he is the only person known as . . . especially that the witness . . . stated that there are four people domiciled in Zarqa and who all practice the same business. The divorcee of the complainant reported that some of the descriptions apply to the complainant, including the possession of certain houses and cars, however the remainder of the description did not definitively relate to the complainant.

Additionally, the witness statements are contradictory concerning the complainant's cancer treatments. The complainant stated to the Attorney General that he has not offered [his patients] cancer treatments, but then stated before the court that he has been offering cancer treatments. The other witnesses do not know if the complainant has treated anyone of cancer. This has made the court doubtful as to the fact that the complainant is the party mentioned in the article. Since conviction is based on assertion and certainty rather than on suspicion and speculation, and whereas it has been proven to the court that there is a contradiction in the statements of the witnesses and the statement of the prosecution witness, the suspects commission of the offense against the complainant is therefore not established, and therefore they should be declared innocent of the offense assigned to them. "[39]

39 Case No. 431 of 2005. The facts of the case are summarized in the news published by ..... newspaper in issue No. ..... on..... under the title (Jordanians Buying Illusion). It is stated in this article that Jordanians are attracted by illusion and magic without any serious reality, but only for entertainment purposes. A psychological analysis of the reasons for resort to such methods is stated, including entertainment and achieving gain easily. The article goes on to state that in each year, the name of a certain Sheikh or Sheikha becomes famous in the world of witchcraft and magic. Matters get mixed and Qoran therapists are confused with those who claim

3. Waiver is not be considered if there are several personal rights claimants unless such waiver is issued by all such claimants

Therefore, you should first make sure of the person of the complainant, or whether his representative has a special power of attorney to commence the defamation action. You then have to make sure that the complainant has not waived the litigation against one of the participants, the editor in chief, the cartoonist, or a journalist who participated in the same subject, because the waiver against any of these parties leads directly to the expiration of the proceedings against the remainder parties.

Sixth: Plea of non- identification of the victim

It is known that attribution must be directed at a particular person. It is sufficient for the phrases that contain the attribution to be worded in a manner that makes it easy to infer the identity of the victim. This includes incidents when journalists mentioned the initials of the victim, the victim's profession, position, current or former work location, or the city or village where the victim was born or lives. An important pillar of the crime will be demolished if you can convince the court that the identity of the victim may not be inferred from the phrases of the article.

Third: The Innocence of the journalist of the crime of contempt

This is explained as follows:
Article 190 of the Penal Code defines contempt as follows:
[Any contempt or insult, other than libel and slander, directed to the victim face to face by speech, movements, private writing or drawing, telegram, telephone call, or rude treatment].

Therefore:
The offense of contempt may not be committed in any way by means of press and publication. Additionally, the public prosecutor did not prove that the journalist had insulted the complainant face to face or had written anything insulting publicly or privately.

Fourth: Dismissal of claim due to its submission by a person lacking competence and/or the failure to file a personal right claim

Article 364 of the Jordanian Penal Code provides that «Defamation, libel and slander claims are dependent on the victim's assuming the personal plaintiff capacity.» According to Article 52 of this law, each person considering himself to be harmed by a felony or misdemeanor should submit a complaint in which he assumes the personal claim capacity before the public prosecutor or the competent court in accordance with the provisions of Article 5[38] of this Law.

Fifth: The Complainant's waiver of right to complain against any one of the accused is deemed as waiver of the complaint by the complainant against the remainder of the accused

Whereas commencing action, or starting the investigation, requires filing a complaint by the victim or his authorized agent, the waiver of the claim is considered a reason for the expiration of the general lawsuit in the crime. Article 52 of the Jordanian Penal Code provides that «The victim's waiver suspends the claim and the execution of the awarded punishments which have not become final if commencing action depends on assuming personal claim capacity.» Article 53 of the same Law prescribes three conditions for the waiver to be legal:

1. Waiver is irrevocable and unconditional.
2. Waiver of the claim against one of the losing parties includes the others.

38 The referenced Articles provide that: "The public right claim shall be filed against the Respondent before the competent judicial authority which has jurisdiction over the place of the crime, the residence of the Respondent, or the place of his arrest."

Second Topic: The most important legal arguments available to lawyers in the crimes of defamation and insult

Most crimes for which journalists in Jordan are brought to trial involve defamation and insult. Journalists can use the following arguments to defend against these accusations:

First: Failure to prove actus reus on the part of the journalist

This is explained as follows:

The press materials did not contain any statements detrimental to the honor and dignity of the complainant.

The public prosecution had not provided any evidence on the material element of the crime, namely the act, the result, and the causal relationship between them. The nature of the offense entails that there should be an attribution of a particular material element to the complainant and this material element would undermine the honor and dignity of the complainant and subject him to people hatred.

Second: Failure to prove mens rea of the libel and slander crime.

This is detailed as follows

1. The press materials did not offend the persona of the complainant nor his private life.
2. The press materials did not contain any word or phrase that would undermine the dignity and honor of the complainant.
3. Based on the rules of interpretation of press materials, the most important of which is their interpretation in an integrated manner as a single unit, the good faith on part of the client is established to the esteemed court.
4. The facts contained therein have not been proved to be false. The public prosecution did not provide any evidence to prove the invalidity of the facts.
5. The facts contained in the press materials are true and relate to the public interest, i.e., they conveyed information about a public employee and the public is entitled to know these facts.
6. The public prosecution did not provide any evidence that the intention of the journalist is to abuse the complainant, even if his bad faith is proven. This is the rule according to the established opinions of the Jordanian jurisprudence in press and publications cases that do not prove all elements of mens rea—particularly the will of the client to undermine the honor and dignity of the complainant.

3. If the journalist does not wish to mention the name of a particular person or states a vague incident, the journalist should take note if there is evidence that leaves no doubt as to the attribution of these accusations to the victim and the identification of the source of these accusations. The perpetrator of the libel and slander should consider if he or she has mentioned the name of the victim, and if the slander or libel is explicit in terms of its source.

The Jordanian judiciary system considers attempts to hide the name of the victim while making references by which his or her identity may be inferred to have no effect on the crime. The judiciary system considers that slander or libel in this case is deemed to be explicit. Circuitous methods of essay writing are considered to entail more injury than openness.[37]

4. There should not be a special interest or personal motive for the journalist to publish the press material.

It is established by the Jordanian courts that if it was proved that the publisher has a special interest in the published material, or there is suspicion of retaliation to the Complainant, such journalist may not hold to the right of criticism or request to be excused from punishment on the grounds that his motive for writing was in the public interest.

---

duty, professional ethics, and the press mission for raising awareness, thought and culture. The Court finds that for the act to be deemed libel, the result of the crime should be established, i.e. undermining the honor and dignity of the Complainant by the published material. Whereas the court is ascertained that this result was achieved according to the witness statements who testified that what is stated in the press material inflicted harm to the Complainant and who indicated that the article is aimed at irony and burlesque of the person of the Complainant. Whereas the published press material expressly mentioned the name of the Complainant and placed his picture in a manner aiming to ridicule him, this indicates the criminal intent is available by publishing this article to abuse the Complainant. Therefore, all elements of libel and slander crimes are available since the published material has abused the dignity of the Complainant. Thus, permissible criticism has elements that have to be satisfied in order for the acts to be non-punishable. If any of these elements is not satisfied, then the act will be subject to punishment. These elements include, as agreed on by jurisprudence, the availability of an established incident. If there is an incident that is subject to distortion that changed its meaning and reality, this element will not be established.

37 The Egyptian Court of Cassation is of the opinion that these methods neither hide the true meaning nor aid the party resorting to these methods to escape responsibility or punishment. The Court of Cassation has decided on 27 February 1933 that «The person using circumfluent essay writing methods with intent to escape from the rule of law does not benefit from such attempts as long as the insult is evident and may be perceived. Such circumfluent methods are evil that entails more damage than openness, and thus are more likely to lead to the application of the rule of law.» The Court of Cassation has rendered a decision within this meaning in case number 24/4/19333, where it established that: «The writer may think that devious statements or methods may conceal his true intention, however, they only make his true intentions more visible and assertive to the readers.» The Court of Cassation has rendered a decision within this meaning also on 11/12/1933 in which it stated that: «The person accused of liable may not rely on the fact that the article was convened in the form of questions and he did not know that the questions are punishable by law. No consideration is given to the style in which defamatory statements are worded. As long as it is understood by the statements of the author that he intends to attributes disgrace to the identity of the victim of liable, such attribution shall be subject to punishment regardless of the template or the method in which these statements are worded.» A ruling within this meaning was also rendered on 25/12/1939.

to serve the public interest and the Suspect failed to prove the contents thereof. The elements of permissible criticism also include using appropriate phrases. In order for phrases to be appropriate, the phrases should be appropriately worded according to the subject. Statements such as: (Tash Ma Tash, plucking the beard, and such other phrases) are inappropriate wording, especially since there is a difference between criticism using harsh words that are justified by jurisprudence, and the phrases used only for slander and abuse purposes. Appropriate phrases aim to serve the public interest rather than cause defamation. The last element is good faith. This element is deducted based on the satisfaction of the other elements of criticism. Whereas the criticism embodied in the published press material, the subject of the case, was not in the interest of the public and there is nothing to indicate the accuracy of the critic's statements, therefore, the good faith element is absent.»[36]

36 Case No. 2294 of 2004. The facts of the case are summarized in the article published in ..... Newspaper, issue No. ..... dated..... on the second page under the title (Portrait). The article states: (Dawood shaft ... Brothers with no promises ... box looking for food) .... and (Shaykh Tash Ma Tash ... and no sound louder than the Ethiopians). In addition to the article, a caricature of the complainant was published where he appears wearing an Arab customs with a turkey tucked under his arm. The article includes some terms such as (no one was saved from him, and no beard was spared even his father Dawood who threw him with his book "The Promised Anger" .... he did not have mercy on any one and no one had mercy on him). The suit was filed for violation of Articles 4 and 7 of the Publications Law and in accordance with Article 46/c of the same law, as well as for the crime of libel in accordance with the provisions of Articles 188 and 189 of the Penal Code and pursuant to Article 358 of the same Code.

In the grounds for the conviction ruling, the court states as follows: «It was proved to the court, based on the evidence provided in the lawsuit, that the Complainant, the Personal Right Plaintiff, has occupied several positions, including the Minister of Awqaf and Islamic Affairs, Chairman of Al-Bayt University, and the Secretary General of the Jordanian Hashemite Charity Organization. He is a member of the Board of Education, member of Fatwa Council, and a member of the Supreme Council of Information. The court believes that the article published concerning the Complainant, the Personal Right Plaintiff, had abused the Complainant. This was proved to the court through the press material published, which contains a caricature and the phrases published, in addition to the witness statements who said that the article offended the Complainant, that they received calls inquiring about what was published, and that the Complainant was affected by what was published.

With regard to the published press material, the Court concludes that it has offended the Complainant, the Personal Right Plaintiff. The article in whole aimed to ridicule the person the subject of the article in question. The name of the Complainant was explicitly mentioned and his picture was published in a way with which we cannot say that the Suspects have intended the position of the Complainant. This leaves no room for doubt that the Complainant is the intended person. The Suspects referred to Ethiopians, that the Complaint prosecuted Muslim Brothers, and that he banned Athan. The Suspects did not prove the validity of these accusations although the burden of proof lies with the Suspects. As for the statements concerning preachers, it has been proved to the court that he banned some of the preachers but he did not ban Athan. The preachers were banned according to the law and the instructions by which the preachers should abide.

Pursuant to Article 7 of the Publications Law, the court concluded that the Suspects did not observe Article 7 of the Publications Law, which indicates that journalists should take integrity and objectivity into account in the presentation of the press material. The published material entailed ridicule of the Complainant, the Personal Right Plaintiff. It was published without taking the opinion of the person to whom the article pertains. Thus, the published material violates this Article. In addition, it has offended public liberty and others' privacy by displaying a picture of a well-known academic person and a public figure in a way that impairs his dignity. It is an established rule that the press material should include nothing to degrade the human being since this goes against journalists'

Chapter III

Defense in the Crimes of Slander and Defamation "Libel and Insult"

First Topic: How can journalists avoid the crimes of slander and defamation, and how can they use their right to criticism?

A distinction must be made in the area of libel and slander between two cases: whether the person the subject of the press material is an ordinary person, and whether the person the subject of the press material is a public official or any other public figure.

In the first case, no criticism may be directed against any ordinary person. Moreover, the subject of libel and slander may be substantiated only if it relates to public interest and is expressed in good faith.

As for the second case, journalists must follow the following rules:

1. The facts must be true and constant:
It is the established opinion of the Jordanian courts that the establishment and validity of the incident are the most significant conditions for exercising the right to press criticism by journalists. In absence of these conditions, the right to criticism lapses as a whole.

2. The terms of the press material should be appropriate to the subject and should be of concern to the public.
The appropriateness of the terms of the press material to the subject, as well as the social significance of the subject, are essential to grant the right to criticize. This is the established opinion of the judiciary system in Jordan in general. The lack of this element is considered as evidence of bad faith.

After explaining the elements of permissible criticism in general, one court states that: «In addition to the evidenced incident element, the second element of permissible criticism is opinion and comment. Such opinion must be linked with the mentioned incident. By reference to the article, the court finds that it is not related to any incident, but tackled many issues which entail abuse. In addition, one of the most significant elements of permissible criticism is that the incident should be related to a matter of public concern. The contents of the article are not of interest to the public given that it did not include an issue which can be seen by the public

3. Artistic Criticism

Artistic criticism improves the aesthetic experience by facilitating the recognition of artistic talent, which most people are unable to recognize on their own. It also directs our attention to the beauty of texture, shape, and form; the overall structure and harmony of the work; the use of symbols and their meaning; as well as the work's overall significance. Criticism reveals the "aesthetic intention" of the work.[33] We can say that it allows us to see something in a completely different way.

4. Historical Criticism

Historical criticism addresses both methodology and substance: how a historical event is approached and whether the conclusions drawn are valid or even reasonable. Criticism here means verification, examination, analysis of disputable facts or methods of interpretation. The purpose of historical criticism is to establish what can be accepted as true among conflicting historical accounts.[34] In this sense, the work of the court in resolving conflicts between opposing sides and witnesses is similar.[35]

33 See Artistic Criticism; Aesthetic and Philosophical Study, Jerome Stolentis, Translated by Dr. Fuad Zakaria, Ein Shams University Edition, 1974, p. 748.

34 See Historical Criticism Book, Text translated from French and German, Abdul Rahman Badawim Dar Al-Nahdha Al-Arabia, 1970.

35 Ibid, p. 20.

The Fourth Topic: Forms of Criticism

1. Political Criticism

The reputations of political figures are subject to debate and criticism without necessarily being considered as libel or slander. A democratic system of government requires public discussion and embraces opposition. It would be inherently contradictory to use the criminal law to discourage political criticism in a democratic society, where the participation of the people in monitoring the government is essential.

The public's interest in maintaining an accountable and responsible government cannot be maintained while restricting the freedom of the press and expression.

2. Literary and Scientific Criticism

While the law defends personal reputation, it does not protect artistic reputation. The law gives great leeway in criticism of the arts, literature, and sciences. In fact, it is essentially unbounded, so long as the criticism is motivated by public interest and the criticism does not go beyond the artistic, literary or scientific work. The reason is that works of literature as well as scientific studies are presented to the public for their judgment. Any individual may criticize a book, article, poem, etc. and point out any mistakes or shortcomings. Criticism may be directed at its creator provided that it is made in the public's interest, not out of malice, and that it relates to the book, article, or poem. If the criticism goes beyond the specific work or attempts to humiliate the person who created the work, then the criticism is slander.

The Egyptian Court of First Instance held that: "literary and scientific criticism is permissible as long as it addresses the works without prejudice to the author's personal reputation or dignity. The critic of a literary or scientific work is not criminally liable for slander, even if the criticism is harshly worded, because the author published his work for public reception. Public review is essential to any literary and scientific work. Thus, every reader has the right to respond favorably or unfavorable, as well as to scrutinize the works' sources, references and approach, and to identify any mistakes.

In publishing a book or study, the author implicitly accepts being criticized, even if done sarcastically. Lastly, freedom of criticism is vital for the progression of the arts and literature. Its ultimate benefit to public wellbeing outweighs respect for the personal feelings of the author."

However, the author believes that criticism of the past, if directed to the role of a particular person, must adhere to the established limits on the right to criticize, i.e. the criticism must not be slander and the author must be able to defend the validity of his assertions. As discussed above, Egypt lacks any provision that the dead cannot be slandered, but at the same time, an individual's rights end with death. Thus, the criticism must not directly insult or slander the heirs of the deceased.

THIRD CONDITION: THE CRITICISM MUST BE DIRECTED AT PARTICULAR CONDUCT OR OPINION.

To avoid accusations of defaming the reputation of a person, criticism should be directed at specific behavior or opinions.

It is well settled in the law that whether criticism is legitimate depends on whether it addresses the subject at issue. If an opinion deviates from its factual basis, the criticism is not legally protected. On the other hand, an author may address any conduct or opinion of a person's private or public life that is established and relevant to the public interest, even if phrased harshly, so long as the criticism is not used as a pretense to defame the individual or injure his reputation.

FOURTH CONDITION: THE CRITICISM MUST BE APPROPRIATE AND IN GOOD FAITH.

The last condition necessary for criticism to be legitimate is that it should be suitable to the facts and made in good faith. The author must believe in the soundness of his opinion and that it is in the interest of the public.

The Court of Cassation stated: "if the language used by the defendant was both harsh and ambiguous, so that the effect would be to manipulate the reader into having the worst opinion of the government, then this generalization was made not in good faith and constitutes slander."

It was also established that "critics may resort to mockery of an individual or specific behavior. If critics provide factual support for their opinions, they may also use harsh language when acting in the public's interest. The boundary between permissible criticism and punishable slander is not fixed. There is a direct correlation between the permissible language and the facts presented."

an individual's private life affect his public work, which in turn affects society. An example is a cleric who uses drugs. Uncovering or criticizing this private behavior is in the interest of society as a whole because it deters such conduct in the future.

Assessing the social significance of a particular fact is subject to disagreement. The public is obviously concerned with government corruption, misappropriation of funds by financial institutions, and the opinions of leading intellectuals, but what about the personal beliefs of an artist or professional athlete? Some people argue that any public person is subject to some scrutiny by the press in all matters. Others argue that the private behavior and opinions of these people are of no social value; they serve only as gossip. These people argue that criticism is only permissible if the actions or opinions relate to their public or professional life.

It is generally agreed that anyone who enters the field of politics must be monitored and subject to public scrutiny so to hold public officials accountable for their actions. As long as the author does not attack a public official personally and without justification, criticism cannot be deemed defamatory regardless of how aggressive it may be.

Professor Sharif Kamel stated: "anyone who enters the field of politics in any capacity can be subject to discussion and evaluation without it constituting slander."

There are different points of view regarding the validity of criticism of past conduct. Some argue that as long as the historian has related the facts with accuracy and care, he may assess them in any manner, no matter how bitter or damaging the observation, without being liable for defamation. The author is allowed to express any judgment he deems appropriate without public approval. The alleged damage to the reputation of the target's heirs is ultimately outweighed by the public's interest in accurate history, and that it is really the deceased's reputation that is injured.

In a famous Egyptian ruling on the subject of defamation in historical analysis, the judiciary held a journalist not guilty of slander for publishing an article accusing one Mrs. Amina Al-Baroudi of engaging in espionage, having relations with a traitor, and other immoral conduct relating to the French pullout of Syria and Lebanon. The court reasoned: "we must bear in mind that the defendant is a journalist and the chief editor of a magazine. His duty is to inform the public with respect to matters he believes are in their interest, not out of some personal desire. It is undisputable that accurate representations of the subject at issue are of interest to all countries in the Middle East. The article is less about an individual person than the history, and its lessons, of the Middle East during the tumultuous time when French rule came to an end."

The Third Topic: Conditions on the Right to Criticize32

The right to criticize may be exercised when the following four conditions are met:
(1) the criticism must be based on fact,
(2) the subject must be a public concern,
(3) the actual criticism must pertain to this subject,
(4) the criticism must be appropriate in light of the subject, and made in good faith.

In the sections immediately following, these four conditions will be further examined. We will also take notice of any additional requirements imposed by individual Arab countries, such as requiring reporters to notify the authorities upon discovering illegal activity

FIRST CONDITION: THE ESTABLISHED FACT

The law holds that criticism must be based on one of two types of fact. These types are as follows:

The first type of fact is already in the public domain. This includes acts demonstrated in public as well as things commonly known in society, even if only locally.

The second type of permissible fact is not in the public domain as yet, but has been discovered by the reporter. The reporter is not required to establish the fact in advance of making his criticism, but if its validity is questioned, then he should be able to defend it.

The Abu Dhabi Court of Appeals held that, in this respect, "challenging or criticizing a public official must be done in good faith, which means acting with due diligence in ascribing any damaging facts to a person. Thus, if the validity of an allegation proves untrue, the author can show that he was not negligent in his reliance on the facts nor was he motivated by any ill will. This good faith requirement is not limited to public officials only, but any public person, because criticism must be an impartial conclusion aimed at promoting social well-being. All facts that are the basis for criticism must be duly investigated."

SECOND CONDITION: SOCIAL SIGNIFICANCE

The topic of discussion must be socially significant, which includes any subject that concerns a public interest, not just politics and government policy. Some aspects of

32 Source; Advocate Najad Al-Buraie, Permissible and Punishable in Libel and Slander, a work paper presented to the Workshop on Legal Protection of Media Professionals, Lawyers Training, the Dead Sea, 2002.

this assessment.

The Second Category: Extending the Right to Criticize Actions to Public Figures:

It is inconceivable in a modern democracy to permit criticism of some people but not all, as this would divide society into a class vulnerable to public scrutiny for their conduct and words, and a class immune from such scrutiny.

The right to criticize is constitutionally protected, and its use may not be confined to apply only to a specific group. Otherwise, the principles of the constitution would be undermined.

The right to criticize may be exercised to address the particular conduct or opinions of people who voluntarily choose to participate in public life.

Public figures[31] includes all natural persons, male or female, as well as every legal person, institution, entity or organization, even absent independent legal personality, that assumes a leadership position, or attempts to act on the behalf of the people, whether to achieve a comprehensive or limited goal. Included under this definition are public servants and elected representatives, such as governors and members of parliament as well as city or village councils, and their candidates. Also included are members of the boards of directors of unions, societies, and public institutions, as well as their membership candidates; leaders of political parties and their membership; and editors and publishers of newspapers and other periodicals.

The term public figure also applies to directors and members to the boards of financial and commercial institutions that depend on public financing; engineers and physicians, whether working for the public sector or not; writers, intellectuals, artists, and professional athletes. All of the abovementioned carry out public work and thus assume public responsibility. Their actions and opinions are therefore subject to evaluation, which includes criticism. This criticism may seem personal because of the natural connection between a person and his actions and thoughts.

Although a person engaged in public work exposes himself to public criticism, his life unrelated to this work should not be subject to the same scrutiny.

However, often aspects of one's private life clearly affect that person's public work. Thus, under certain circumstances, the private life of a public person can be subject to scrutiny.

31 Press Crimes, 1984, Judge Sharif Kamel, p. 30 and the following.

Criticizing a person's behavior is necessarily a judgment of that individual's character. In turn, expressing disapproval of a person's a character affects his or her reputation or standing in society.

In theory, criticism is different from defamation or insult in that it does not challenge a person's integrity, in reality, however, the difference is harder to distinguish.

In fact, criticism of another's behavior or opinions in most, if not all cases, will injure a person's reputation or prejudice his/her standing in society.

Therefore, it is true when said that criticism is usually a component in most cases involving the crimes of libel, slander or insult.

According to some jurists, "criticism of another's conduct or opinions is permissible so long as the language is specific or direct. Such criticism is within the scope of the law, even if phrased harshly or sarcastically, unless it also includes a general attack on that person's honor or reputation, and then it is slander and punishable."

In conclusion, legitimate criticism may focus on the conduct or opinions of an individual, which necessarily constitutes passing judgment on that person, because a person cannot be separated from his thoughts and actions.

Legitimate criticism includes the following:

First: The criticism must focus on specific actions or opinions, not just a person's character.

Second: Criticism of a person's conduct must not be a means to target the individual and injure his reputation. Criticism is not a tool that can be used to vilify or discredit a person's standing in society.

Thus, determining the legitimacy of any criticism requires assessing whether it unnecessarily maligned an individual's character, or if the alleged defamation was merely the unintentional result of criticizing the specific actions or opinions of that individual.

This assessment is subtle and subject to different points of view. It is undoubtedly related to the extent of which the opinion relies on established fact for the basis of the criticism, and whether the conclusion drawn from these facts is appropriate and made in good faith. The court of merits, in accordance with the general rules of law, has jurisdiction over

virtue of the office.[28]

The freedom to criticize serves an important social function by bringing to light the behavior, actions, and opinions of public officials. It facilitates discussion and debate on various social interests, which in turn help combat corruption and bad ideas. The right to criticize furthers the progress of society in all areas, and it would be inconceivable for the legislature to confine the right to criticize only to the actions or behaviors of the public servants.

It almost goes without saying that many people who have significant roles in society are not public servants. These people perform work or engage in activities that are not part of public office, but are crucial in many areas of social interests.[29]

Examples are party leaders and members of their board of directors; chairpersons of unions; heads of societies, organizations, institutions, and other nongovernmental organizations that carry out public service; writers, artists, and intellectuals; professional athletes; etc.

Thus, we may say that when the legislature established the right to criticize, included in this right was the means to exercise it, i.e., permitting actions that aim at its legitimate use. If not, there would be a fundamental contradiction in the right because it would conflict with law. Established rights would be punishable if exercised, rendering the right meaningless.

Therefore, the right to criticize would suggest allowing for what could be considered slander or libel under the Penal Code.[30]

The Second Topic: The Scope of the Right to Criticize

Within the scope of appropriate criticism are the following two categories: (1) the private person and (2) the public figure.

The First Category: The Right to Criticize Personal Actions and the Person himself.

Legitimate criticism does not employ libel, slander or insult, i.e., it does not prejudice the stature of another. While it may disapprove of actions or opinions, there is no intent to injure a person's reputation or besmirch his honor.

28 Permissible Criticism, 1977, Counselor Dr. Imad Abed Al-Hamia Al-Najjar, pp. 85 and following.

29 Press Crimes, 1984, Judge Sharif Kamel, p. 18 and following.

30 Dr. Mahmoud Najeeb Husni, ibid, p. 175 and Dr. Mahmoud Mustafa in Interpretation of the Penal Code, the General Section, year 1974, p. 161; Professor Mohammed Abdullah, On the Crimes of Publication, 1951, p. 309 and the following.

Codes. Article 302 of the Egyptian Penal Code provides that "any person who ascribes to others, by any of the ways set forth in Article 171 of the Penal Code, matters which if true would be criminal, even though slander, if alleged against a public servant or representative it would not fall within the provision of this article if made in good faith and does not exceed the actions of office, representation or public service, provided to establish the truthfulness of the every action attributed thereto."

In the Jordanian Penal Code, clause 1 of Article 192 states: If the defendant requested permission to prove the truthfulness of what he/she attributed to the public official, his/her request shall not be granted unless what was attributed to the public official related to the duties of his/her post and constitutes a crime punishable by law." Article 192, clause 2 of the Jordanian Penal Code states that "If the defamation was related to the duties of the public official and was proved to be truthful, the perpetrator shall be announced innocent, if found otherwise, he/she shall be sentenced with the penalty stipulated for defamation."

From the above provisions, we can draw the following conclusions:

1. **It is permissible to ascribe any matter of fact to a public servant that is not false.**
2. **A person who alleges something, which if true would constitute a crime, is entitled the opportunity to prove the allegation is true.**
3. **The allegation must be directed at the public official's duties or criminal activity.**

The basis for these laws is the public's right to hold government officials accountable. The right to assess their job performance includes being able to criticize them for official misconduct. The same laws that govern criticizing individuals govern criticizing officials in their public capacity.

However, it may be argued that the right to criticize is only established with respect to public servants by the provisions which limit that right and specify the conditions under which it may be exercised.

We argue that even if Chapter 49 of the Moroccan Press Code was the only provision to explicitly provide for the right to criticize, the reason would be that the legislature wanted to demonstrate the importance of the right to criticize by addressing it in the most serious and delicate area, i.e. public office, as this is the only area where doubt and argument on the extent of the right to criticize can be raised, because of the immunities and privileges granted to the public servant by

right to criticize by guaranteeing the individual the right to express all political, economic, social, religious or other opinions by way of speech, writing, illustrations, or other means, within the prescribed legal limits.

Although Morocco's constitution established the right to criticize, we cannot say that its national laws also guarantee this right, such as Chapter 49 of the Moroccan Press code, which states:

> "The validity of the content of libel can be established in usual ways if related to the duties only, and directed to organized entities, land, sea or air forces, public administrations and persons indicated in Chapter 46.
>
> The content of the libel and slander directed to the managers or administrators of any industrial, commercial or financial businesses that refer to us for saving and loaning can also be established.
>
> Every publication must be supported by evidence.
>
> The truth of the libelous of the content can always be proven except for the following:
>
> a. If the libel relates to an individual's private life;
> b. If the libel is regarding something that occurred more than ten years ago;
> c. If the libel regards the commission of a crime that was pardoned, lapsed by prescription, or overruled.
>
> Counter evidence can be produced in the cases provided for in clauses 1 and 2 of this Chapter. If the evidence establishes the validity of the attributed libel, the suspect shall be exempted from the complaint against him/her.
>
> Under other circumstances, and if the complaint is against a person that has no special capacity, and if the attributed matter is subject to follow up initiated by request of the public prosecution, or subject of complaint presented by the suspect, the follow up and issue of a ruling in the libel misdemeanor shall be deferred during the investigation to be conducted."

It is evident from the above law that the Moroccan legislature allows for criticizing public figures and officials, yet only within the conditions specified by the law, which we will explain in detail later.

The same provision is almost repeated in the both the Egyptian and Jordanian Penal

Chapter II

Right to Criticize

General Introduction to Freedom of the Press, its Basic Ideas, and the Responsibility of Journalists

Freedom of the press is a form of freedom of opinion. Most constitutions, however, while recognizing the importance of a free press, have specific provisions guaranteeing it.

Dr. Jamal Al-Atifi holds the view that "in discussing the criminal liability of the press, we must remember the circumstances under which the press operates, such as the rapidity with which publication occurs. Considering these circumstances and the their important social function, journalists deserve special treatment under the law for unintentional mistakes in practicing their profession." We would like to emphasize, however, that journalists have responsibilities, the paramount of which are reporting accurately, behaving responsibly and impartially (i.e. not accepting bribes), and exerting due diligence in maintaining an individual's right to privacy.

First Topic:The Right to Criticize and the Source of Legitimacy

First: Definition of the Right to Criticize:

The basic definition of criticism is to pass judgment on, either through words or actions. Criticism is not defamation.

The right to criticize is a basic human freedom. It derives from freedom of expression, which is the right to express an opinion by legitimate means. Legitimate means of expression can be both approving and disapproving, favorable and disparaging.

Second: Source of Legitimacy of the Right to Criticize:

The right to criticize is based on the constitutionally protected right to freedom of opinion and expression, both of which are fundamental to democracy.

Chapter 9 of the Moroccan Constitution guarantees to all citizens: "The freedom of opinion, the freedom of expression in all manners and the freedom of assembly."

Accordingly, we conclude that the constitutional legislature intended to protect the

Modern jurisprudence considers news websites to be of the second type, i.e. the injured party or the prosecution must establish publicity, which in this case means that the public, no matter their number, could view the content on the internet.

Is Publication on a News Website a Means of Presumed Publicity?

Some people[27] consider websites as public places for the purposes of Article 73, clause 3, of the Penal Code which provides: "writings, pictures, hand drawings, photographs, films, or signals displayed in a public place or a place open to the public or displayed for sale or distributed to more than one person."

This author, however, has a different opinion. The concept of the public place is not applicable to the website. This opinion is based on Article 2 of the Penal Code, which defines public places as: "every road, place or route that is passable by or accessible to the public at all times with no restrictions, or by payment of a sum of money. It also includes every building or place used for public meetings or a public or religious ceremony or an open area."

This definition suggests that the Jordanian legislature intended the phrase "public place" to apply only to tangible, actual places, not virtual space.

The law in this area provides for two types of publicity. The first is publicity legally presumed. It does not require proof, and is provided for in article 73 of the Penal Code as follows:

Publicity means are:

1. Acts and gestures committed in a public place or a place open to the public, or if they are committed in a place other than the ones mentioned before but could be seen by any person present at such places.

2. Spoken or hollered remarks whether transmitted by some mechanical means or otherwise, which occur in a manner that can be heard by any person who is not connected in any way to the act_

3. Writings, pictures, hand drawings, photographs, films, or signals displayed in a public place or a place open to the public or displayed for sale or distributed to more than one person.

The second type of publicity, anything not specified by Article 73, is not presumed. It must be proven by the injured party or the prosecution.

27 See Judges Jalal Al-Zuobi and Usama Al-Manaa>she in their Book (Electronic Information Systems Technology Crimes, Comparative Study, Edition 1, Dar Al-Thaqafa, p. 285)

This also makes the process of updating the site from Jordan far more complicated. In effect, the result is the demise of the website.

The frightening reality is that security authorities do not need judicial authority or international permission to suspend foreign websites. A simple push of a button is enough.

It is necessary to come up with new ideas on how to address the problems of acquiring proof of crimes committed online. Some of the most important problems are as follows:

The Problem of Proving the Identity, Mens Rea, and Actus Reus of the Online Perpetrator

The most significant problem today regarding online crimes is discovering the identity of a the perpetrator.

It is well understood that the presumption of innocence puts the burden of proof on the prosecution to prove each element of the crime.

Few people know that every computer connected to an internal network has two numbers or IP addresses: one internal and the other external. When an employee visits a website on the company network, the website server will register the external IP number of the company, which is shared by all the employees. Thus, if the employee was to post a comment it could not be traced back to the individual.[26]

However, it is possible to determine the person who posted the comment or visited a website by examining the devices that compose the network. There is an entire field of science known as digital forensics which focuses on finding evidence from digital devices such as computers and mobile phones. An expert in digital forensics can discover a person's online activities, including whether that person posted any comments, even if that person then attempts to delete any evidence or reformat his computer.

A recent success story on collecting digital evidence is how the CIA in Pakistan discovered a network of American terrorists. The CIA obtained and analyzed a laptop belonging to one of the cell's members, discovering a Yahoo! email address that had been entered one time from the laptop. In examining the email account, the CIA found the plans of a terrorist attack located on a server belonging to Yahoo! in Japan.

26 Ibid.

Generally, this person updates the websites using electronically printed material. Like most internet browsers, he usually skims through the articles.

He is primarily responsible not for content but formatting issues, such as providing links and coordinating the number of words in each paragraph, managing the page layout, etc.

Undoubtedly, this work requires reading the material that is to be uploaded to the site. However, individuals who read for form and structure and not to understand meaning and intent are usually not held liable unless the article involves the prestige of the State, influence on the course of justice or undermining the economic standing of the State.

Given the above, we cannot say that such person intends or is even aware of the criminal acts ascribed to him.

The nature of his work prevents the establishment of the necessary mens rea of consciousness and willfulness.

Problem Four: The Burden of Proof

Acquiring proof is a major problem when dealing with crimes committed over the internet. Technology sometimes appears to be one step ahead of the law.

Through anonymous websites, dozens of crimes are committed daily.

Law enforcement is unable to close many of these websites because along with the owner being unknown, the site is hosted outside of Jordan.

This is not unlike the circulation of banned books in Jordan. For example, a book banned by the Department of Press and Publications for violation of Jordanian law may be printed in Lebanon. All the Department of Press and Publication can do is issue an order to Jordanian border police to prevent the entry of such books into the country.[25]

Jordan has complete sovereignty over internet access within its geographical borders. It may order internet companies to block website access in Jordan if the site violates Jordanian law. This is a serious setback for any Jordanian website because generally 70 to 90 percent of its visitors are from Jordan.

25 Source: press material of information security expert, Raad Nshewat, Published in Al-Hadath Weekly, 17/01/2010.

If the prosecution cannot prove that the owner of the website was aware of the crime and willfully allowed it, such as if the owner was traveling abroad, seriously ill, or had delegated control of the site to a person in charge of its updating, then the owner is not criminally liable. Article 74 of the Penal Code, by its express wording and evident significance, indicates that the perpetrator or perpetrators (including their agents or associates) may be held liable.

Whether the court holds the owner of a website as an accomplice in the commission of a crime is determined by Article 76 of the Penal Code, which states:

If several persons collectively committed a felony or a misdemeanor, or if the felony or misdemeanor is constituted of several acts and each one of them committed one or more of such acts with the intent to commit such a felony or misdemeanor, then they are all considered as partners in committing the crime and each one of them shall be punished by the penalty prescribed by law as if he/she was a sole perpetrator.

Thus, the court must look in great detail at the owner's actions and the role of the owner in managing the website.

In the event that the element of complicity is lacking, each individual shall be accountable only for the act he committed. Without complicity there cannot be a single suit.

2. The responsibility of the Author

The author is subject to the general rules of the Penal Code. Since the author is the one who prepared the press material and wanted to have it published, the mens rea element is satisfied. Thus, the author is liable for any criminal act, such as libel, he commits.

3. Responsibility of the Information or Press Material Entry Assistant

The court is faced with a considerable problem in determining the liability of this person.

The origin of the problem is Article 74 of the Penal Code which states that no person shall be subject to penalty unless he/she commits the act consciously and willfully.

Given the nature of the work of this person, even if he or she acted consciously and willfully, punishment is unjustified.

This person is in charge of updating the news website. His work involves rapidly processing information, data, and news stories. Often shifts last for more than 12 hours a day.

Yet, it is possible to register a company with the Ministry of Industry and Trade, including companies that operate by website. The domain name can be registered as belonging to the company.

Recently, companies have begun to do this as a means of protecting their intellectual property rights. Yet litigation over a domain name is quite different than that over the liability of an owner.

As litigation of the website as a legal entity is legally impractical, the general rules on companies litigation apply because websites can be seen as analogous to corporate legal persons.

Problem Three: The Liability of News Website Owners, Authors, and Information or Press Material Entry Assistants

Before addressing the issue of liability, we would like to express our opinion that committing crimes on the internet, such as defmation published on news websites, is often facilitated by non-criminal behavior. However, under Article 74 of the Penal Code, people who facilitate the crime, even if they did not directly perpetrate it, can be charged as principals.

Although the publication of libel online can be traced to multiple people, this does not preclude establishing the actus reus of the person who committed the slander. An example is a person who publishes offensive material on his Facebook page or blog.

1. The responsibility of the owner of the news website

Article 75 of the Penal Code defines the perpetrator of a crime as the person who facilitates the elements of a crime or who directly contributes to the commission of a crime.

One is guilty of a crime by committing all of the elements of the criminal act or by causing them to be committed if coupled with the requisite mens rea. Pursuant to Article 74, a person is not guilty unless he or she acted deliberately and willingly. The prosecution must prove that the defendant was positively aware that he was committing the criminal act. The requisite mens rea is absent for the owner of the website if the owner does not commit any act that contributes to the defamation or assists in its publication. Acts that would satisfy the mens rea include editing the article or reading it and allowing it to be published. The owner also contributes to the crime if he permits any person to use the site whenever he or she wants. The owner can then be tried as an accessory.

equivalent for the purposes of determining criminal liability. The only distinction is that legal persons are subject to exclusively financial penalties.

Both a legal and natural person can be a perpetrator, accomplice, accessory or an inciter under Articles 74 – 84 of the Penal Code.

Although a website cannot be considered a natural person, we pose the possibility of considering a website as a corporate body, and therefore criminally liable under the provisions of Article 74 of the Penal Code for the actions of its managers, representatives, and staff when acting in the in the name of the entity or using any of resources.

On the one hand, we concluded that a website is a domicile or the address of its owner. The owner may be a natural or legal person but the website cannot also be one. Under this view, a website cannot be considered a corporate body.

On the other hand, the Penal Code does not define what a corporate body is. We have to refer to the general rules provided in the Civil Code. Article 50 states: Legal persons are:

a) The State and municipalities according to the conditions specified by the law, as well as public institutions and other organization to which the law grants a legal personality;
b) Religious entities and sects recognized by the State
c) Waqfs (endowments);
d) Commercial and civil companies;
e) Associations and institutions incorporated in accordance with the provisions of the law;
f) Every group of persons or properties whose legal personality is proven pursuant to a provision in the law.

Since websites are not within the categories of legal persons provided for in the above article, we cannot conclude that they are corporate bodies and therefore liable under the Penal Code.

People in favor of considering websites as corporate bodies cite the so-called registration of websites. This is misleading because there really is no body that registers websites. There are also no mechanisms in place for this registration. Finally, there are no laws for the licensing of websites or the closing of unregistered and unlicensed websites. This pertains to websites on Jordanian servers. It does not include sites on foreign servers.

Now that we have examined the nature of a website from several points of view, we can look at a website from a legal perspective.

- **The Legal Nature of a Website:**

After thoroughly examining the previous three definitions of a website, we believe that in its most basic form, the website is its owner's virtual address and domicile on the internet.

In terms of its technical nature, it is an address composed of numbers, which are then transformed into letters. The structure of this address consists of two parts: the fixed and the variable. The fixed part, which is "www," indicates that the website is available on the World Wide Web.

Thus a website is essentially a deed of title. It proves the right of the owner to occupy a specific space on the internet.

It is quite similar to the ownership of a usufruct or a building in Amman City. It is a place to run a business.

The variable part distinguishes how one gets to a website. In other words, it is an address, not a name.

Given the function of a website as a virtual domicile, its legal nature is similar to that of a residence.

When a person or company decides to create a website on the internet, the decision is essentially to create a virtual headquarters where the communication and operations of the business occur.[24] Developing a website is an invitation to internet browsers to virtually visit the owner.

The conclusion that a website is a domicile and address of its owner is significant because neither are prosecutable; only the owner is. This refutes the prevailing opinion that a news website is similar to a newspaper and can be sued directly.
In exploring the legal nature of a website, the question of its criminal liability arises once again.

As a reminder, the Jordanian legislature views natural and legal persons as

24 Dr. Nabeel Sbeih, Consumer Protection in Electronic Transactions, Legal Study published in the Law Journal of Kuwait by the Scientific Publication Council at the University of Kuwait, Issue 2, Year 32, June 2008, Council>s Publications, Kuwait, 2008, p. 199.

is represented by the protocol "www" which shows the site is available on the "World Wide Web."[20]

All website addresses owned by enterprises, corporations and individuals contain this part.

The variable part, which follows the fixed, distinguishes one enterprise from another. It is known as the website or the "domain name." The variable part is further divided in two:

There is the top level domain, usually in the form of "com," "org," or "net." Websites that end with two letters are country websites, such as "jo", which is Jordan's website.

There is also the second level domain. The name or initials of a company or organization usually represent this.

The above distinctions are illustrated in the following example. The World Trade Organization's website is "http://www.wto.org." The "http://www" is the fixed part of the domain name. The fixed part is the same for all websites. The "org" is the top level domain name, and the "wto" is the second level domain name.

3. The definition of a website by its function:

In addition to the technical and structural definitions provided above, some cases examine websites through their function. It has been argued that websites function like postal address, because they identify the location of people and companies on the internet.[21]

Regarding the previously mentioned definitions of a website, we find many definitions similar to the following: "an address of an entity, which is virtual because it locates the entity on the internet. "[22]

Another example is that a website is a specific address composed of letters from the Latin alphabet, or numbers, by which a site on the internet is accessible; i.e., a communication means on the internet.[23]

20 Dr. Suheir Fahmi Hejazi, Introduction to Computer and Network Technology, Cairo, 1998, p. 288.

21 Dr. Mohammed Hussam Lutfi, Legal Problems in Informatics, presented to the Conference on the Challenges of IP protection from an Arab and International Perspective, Cairo, p. 94.

22 Dr. Sharif Mohammed Ghannam, Electronic Money, 2007, p. 326.

23 See Rami Alwan, Disputes on Trademarks and Domain Names, study published in Sharia and Law Magazine issued by the Sharia and Law School of UAE Univeristy, Issue 22, 2005, p. 246.

be able to determine its criminal liability.

- **The Nature of A Website:**

Websites are relatively new. Their emergence is tied to the development of the internet. They facilitate online exchange of information and commerce, such as online payment.[16]

Websites make it possible to promote all kinds of goods and services. Through a simple process, the internet allows its users to immediately access any site. On these sites are detailed advertisements of a particular commodity or service.[17] Websites save time and effort because potential customers do not have to go to any physical locations, only virtual locations.

- **Website Definition:**

Over the past decade, multiple definitions of what a website is have emerged. Depending on how you view a website, the definition changes.

Defining the technical nature of a website is different from its structural nature, and both are different from its functional definition. Below, we examine all three:

1. The definition of a website by its coding:

The technical nature of a website is defined by a set of numbers, which are transformed into letters, making the website address.

The internet is a network that connects computers around the world. The connection is facilitated by the Internet Protocol (IP), which is the means by which a computer can reach a specific website out of the millions online.[18]

Due to the difficulty of memorizing and employing long IP addresses, both individuals and business decided to replace these complicated addresses with simpler ones based on letters. These are easier because they are often abbreviations of a corporation's name. As a result, this makes it easier for the consumer to visit the websites of any company.[19]

2. The definition of a website by its structure:

The structure of a website is composed of two parts; a fixed part and a variable part. The fixed part

16 Dr. Sharif Mohammed Ghannam, electronic Money, Dar Al-Jami>a Al-Jadidah, Alexandria, 2007, p. 10.

17 Hani Dwedar, Views on Ecommerce Legal Organization, p. 9.

18 Dr. Sami Mansour, Evidence System in Lebanese Law and the Modern Technologies, a work paper submitted within the 1st Scientific Conference about the legal and security aspects of electronic transactions held by the Research and Studies Center, Dubai Police Academy, UAE, April 26- 28, 2003.

19 Dr. Sharif Mohammed Ghannam, Study published in Law Journal, Scientific Publication Council of the Universsity of Kuwait, Issue 3, September 2004, p. 321.

the website and viewed by the public, no matter their number.
We also believe that electronic libel and slander are provided for in clause 3 of Article 189:

3. Written defamation and insult:
   a. Through the use of what is published and disseminated among people or distributed among a group, whether it writings, drawings, comic drawings or draft drawings (drawings before being colored and decorated).
   b. Through the mailing of open letters (not sealed) and postcards to the victim.

The word "writings" in clause 3 of Article 189 of the Penal Code should be read broadly to include any "written expression of defamation." Thus, any kind of writing is subject to the provisions of Article 189 of the Penal Code, including writings published online.

Problem Two: The Liability of News Websites

In practice, the prosecution does not have identify the author of the defamation. Instead, the prosecution may indict the website as a defendant in the case. The owner of the website or its publisher may also be charged for reporting the information without verifying it beforehand.

The problem of identifying the author of the defamation is, however, a problem for judges. This is especially true during the commencement of an action, when parties have to be served as well as during initial pleadings and discovery.

A common problem is figuring out the owner of the website and how to legally prove it.

However, even if this problem is resolved, it does not resolve the greater problem of who is actually responsible for the content of the website.

The paramount question here is whether an actual website can be considered criminally liable under Articles 74-84 of the Penal Code, which are the provisions that identify the perpetrators of crimes and criminal complicity.

Before we can answer that question, we must first understand what a website technically is. Understanding the technical nature of a website will allow us to understand its legal nature. Once it is determined what a website legally is, we will

Article 3 defines the law's objective as follows:

a. To facilitate the use of electronic means in processing transactions, subject to the provisions of any other laws, without any amendment or abolishment to any of these provisions.
b. In applying the provisions of this law, rules of international trade regarding electronic transactions shall be observed.

Furthermore, Article 5 stipulates that the law applies to contractual agreements made through electronic means, unless the contract explicitly states otherwise.

The publication of news articles and reports are not contractual agreements, and therefore the Electronic Transactions Law does not govern them.

However, should websites remain unregulated so as to become a haven for publishing material without liability for its content, or is there already a legal framework that can regulate this sector of the media?

In fact, the general provisions and rules of the Jordanian Penal Code have addressed the crimes committed by media as means of publicity.

The law provides for two types of publicity, the first of which is publicity legally presumed. It does not require proof, and is provided for in Article 73 of the Penal Code, which states:

Means of Publicity are:

1. Acts and gestures committed in a public place or a place open to the public, or if they are committed in a place other than the ones mentioned before but could be seen by any person present at such places.
2. Spoken or hollered remarks whether transmitted by some mechanical means or otherwise, which occur in a manner that can be heard by any person who is not connected in any way to the act_
3. Writings, pictures, hand drawings, photographs, films, or signals displayed in a public place or a place open to the public or displayed for sale or distributed to more than one person.

The second type is non-presumed, which does require proof publicity either by the injured party or the prosecution. There are cases other than those specified in the provision of Article 73 of the Penal Code.

Under modern jurisprudence, websites are considered the second type. In other words, the injured party or prosecutor must establish that the libel was available on

or not?" but rather "are the provisions of the Press and Publication Law No. 8 of 1998 as amended appropriate for application to the websites and electronic press?"

Proponents of subjecting online media to the Press and Publication Law have ignored the latter question:

- Can the provisions of the law that presumes a journalist's capacity and membership in the Press Association be reconciled with the fact that the Law on the Press Association does not cover those in charge of the websites?
- Can the law's conditions and procedures regarding the licensing of periodical and specialized publications apply to websites?
- Do the law's regulations of owners, managers, and editors of periodicals and specialized publications apply to the owners, managers and editors of websites?
- Do the criminal provisions applicable to journalists that are registered members of the Association also apply to websites?

The answers to these questions should be determined by legal, not policy, considerations. We must comply with, not exceed, the provisions provided for by the legislature.

Thus, the provisions set forth in the Press and Publication Law addressing periodicals cannot also apply to websites.

To argue otherwise contradicts the clear meaning of the statutory text.

Naturally, prior debate on the application of the Electronic Transactions Law should not be neglected. When the judiciary ruled it inapplicable to websites, the issue became moot and prosecutors abstained from attempts to subject online media to this law.

Under Article 38 of the Electronic Transaction Law No. 85 of 2001, the Jordanian legislature imposed upon any person guilty of committing a crime by electronic means, punishment of imprisonment for a term that is not less than three months and not exceeding one year or by a fine that is not less than 3000 Dinars and not exceeding 10000 Dinars, or by both penalties. A person found guilty will be subject to a more severe punishment if commission of the crime prescribes a greater penalty.

The plain text of the Electronic Transaction Law would suggest that its application to websites is clearly justifiable. Under more careful review, we find that Article 2 of the Electronic Transactions Law suggests that the transactions the law is intended to address are contractual relations between parties.

Examining all of its provisions, the Press and Publication Law clearly applies only to printed publications. Publication by website is not within the meaning of the definitions provided in article 2.

The article targets only publications that are:

1. **Periodicals, both:**
   a. Daily: a publication issued on a daily basis under a certain name and serial number; and,
   b. Non-daily: a publication issued on a regular basis, such as once a week
2. **Specialized Publication: publications that address a specific topic or field of interest. They are circulated to subscribers as well as the general public.**
3. **News Agency Publication: press publications, including articles, pictures and drawings.**

The law also defines a printing press as: the place and equipment used to prepare production of publications, not printers, typewriters, and photocopiers used for purposes other than publishing.

Since these publication types do not include websites, the Press and Publication Law do not govern them, for the following reasons:

1. The above definition of "publication" should not be viewed in isolation. Legislatures commonly provide general definitions and then supplement them with more specific requirements. The word at issue thus takes on a more narrow definition. This is the case for the definition of publication under the Press and Publication Law. After providing the general definition that publication constitutes every means by which words and ideas are recorded, the legislature provides specific and detailed examples of the types of publication that the law applied to. Provided with these detailed examples, it cannot be argued that the legislature intended to include online media within the definition of publication under this law.

2. The types of publications provided by the legislature all have corresponding regulatory provisions set forth in the law. The law contains no provision addressing online media.

It is unreasonable to argue that the legislature intended to consider something within the scope of a law without providing a specific provision for its regulation. Drafting a law in this way would be nonsensical.

3. The question here is not where "the definition of the publication includes websites

It should be taken into consideration that the above ruling is not binding precedent because it is rendered by a penta-tribunal, not by a public tribunal. It was only binding on the lower court's ruling on that particular case. At the same time, the holding shows a legal trend in supporting the application of the Press and Publication Law to websites. It also raises questions about the applicability of this law to websites, especially since the ruling is so recent and there have been no other judicial precedents on the issue.

There is no consensus on this issue. Some oppose subjecting websites to the Press and Publication Law because they are concerned about the application of its provisions on licensing and practicing as well as regulations on chief editors.

Others praise the Court of Cassation for applying the Press and Publication Law to online media because it prevents the detention of reporters. Violation of the Press and Publication Law does not result in imprisonment and defendants are not subject to the State Security Court.

Referring to Article 2 of the Press and Publication Law, it states:
Publication is every means by which meanings, words, or ideas are recorded in whatsoever manner.

This definition would seem to cover websites.

However, the opinion of this researcher on the debate over applicable law is that the Jordanian legislature intentionally distinguishes forms of media through independent legislation to better accommodate their particular issues. Thus, audiovisual media, including broadcasting, is addressed by the Audiovisual Media Law, and the law on publications, such as newspapers, books, and magazines is codified in the Press and Publication Law. The scope of each legislative act was clearly limited.

The Jordanian legislature has not enacted any laws addressing online media, because it considers online media global, and it only has authority to enact local regulations. Websites are considered forms of global media because they are created and accessed across the world. They are thus outside the scope of previously enacted media law, such as the Audiovisual Law, which would seem to naturally apply.

Therefore, online media are not subject to the Press and Publication Law.

Problem One: Applicable Law and Jurisdiction

The first problem addresses two important issues: the first being the appropriate court to hear the case. There are two possible courts, the court of first instance and the district court, each with different procedures and rules, such as how to initiate an action and periods of limitations.[15]

The second issue is the applicable law to defamation committed online and the resulting different penalties.

Some people believe that these problems have ceased to be an issue following the ruling of the Cassation Court of Jordan (Criminal) No. 1729/ 2009 (penta- tribunal) dated 10/01/2010, which held that news websites are subject to the Press and Publication Law. According to the holding:

1. Article 2 of the Press and Publication Law implies that there are two types of publications. These are as follows:
Type 1: General publication, defined by the legislature as meanings, words, or ideas recorded in any manner.
Type 2: All printed matter regularly issued, i.e., periodicals.

In determining under which type of publication a website fell in, the crucial question was whether a website could be considered printed matter.

The legislature's definition of type 2 does not seem to cover websites because it is confined to printed publications issued periodically, and there is no case law holding that websites are such. Type 1 does seem to cover websites, because it includes words or ideas recorded in any manner. Words and ideas can be recorded on a website. Therefore, the court held websites are publications and subject to the provisions of the Press and Publication Law.

Article 5 of the Press and Publication Law provides that published material is bound to the promotion of truth and abstention of material dangerous to freedom.

It was further held that article 5 applied to publications in general. The legislature did not distinguish here between different types. Since websites fall within the general definition of publication, they are subject to the provisions of Article 5 of the Press and Publication Law.

15 As the public prosecution represents the society and initiate the action of the public right before the court of first instance, while the complainant or the injured is that who assumes same before the court of peace in accordance with the Criminal Procedural Law and the Law on Courts of Peace.

instituted against individuals not legally liable.

In addition to confusion over responsibility for online media content and applicable law, cases were often tossed back and forth between justices of the peace, public prosecutors, courts of first instance, and courts of appeal before any proceedings actually took place on the substance or merits of the case.

Accordingly, we think it is useful to address and shed light on the more important legal problems that may arise from the prosecution of online slander. They will be addressed in the following order:

1. **Requirement One: The Problem of Applicable Law and the Competent Court**
2. **Requirement Two: The Problem of Responsibility of News Websites**
3. **Requirement Three: The Problem of Responsibility of the Owner of the News Website, Author of the Press Material, and Information or Press Material Entry Person**
4. **Requirement Four:Burdens of Proof**
    - **Section One: The Problem of Proving the Identity of the Perpetrator and the Mens Rea and Actus Reus**
    - **Section Two: Can publication via a News Website be Deemed as Media of Presumed Public Interest?**

A second major question is under what conditions is the good faith defense available to a defendant charged with libel or slander?

Here, we look to the Egyptian judiciary. The Egyptian Court of Cassation has ruled that the good faith reliance on information is a defense to the crime of slander when the defendant's priority is in the interest of the nation rather than to defame. In other words, the defamation must not be motivated by personal hatred, but rather the well being of the public. Moreover, the defendant's reliance on this information must have been reasonable; that is, the defendant must have exerted reasonable efforts under the circumstances to verify it. Reckless or rash reporting is not in the public interest. A person who knowingly makes false and slanderous statements about another person does not act in the interest of the nation.

Accordingly, a defendant does not act in good faith when:

1. It is shown that he or she was not acting in public's interest.
2. He or she knew the attributed facts were false
3. He or she was not reasonable in relying on the information.[14]

As previously stated, when the law provides a justification defense, the legislature has compared two opposing interests and given preference to one of them. Here, the legislature has deemed the right to criticize, under certain conditions, as preferable to freedom from defamation.

Third Topic: Legal Problems in Libel & Slander in Jordanian Electronic Media

Recently there has been a noticeable increase in the number of complaints against news websites, especially as their number and importance grow.

The parties to these cases have played a game of "hide and seek." Victims and prosecutors search for elusive authors, publishers, and editors of online material as well as website owners.

Some hide behind libel laws that fail to recognize online news websites as means of publication, while others rely on lack of proof of website ownership or professional ties to such sites.

2008 and 2009 saw many actions haphazardly brought against websites. Some were brought before district courts, others by public prosecution to the courts of first instance. Because of confusion over who was in charge of these sites, some were

14 Dr. Kamel Al-Said, ibid.

debates which ensue are in the general interest of the nation because they allow the people to have a better understanding of the politician or political party they support.[9]

However, in 1929, the Court of Cassation backtracked and held that the mens rea requirement for the crime of defamation would be satisfied if the defendant exercised general intent to publish material criticizing a politician that the average person would consider insulting or degrading. It was irrelevant whether the article was in regards to an important political issue. Criticism of public servants was not afforded any exceptions under the law.[10]

In 1946, the Court of Cassation once again reversed its course, and held that whether the defendant acted in good faith was not a subsidiary issue in establishing the crime of defamation.

In addition, "there is no single definition of good faith. It is a position or situation in which a person finds himself as a result of reasonable reliance on information." The Ministry of Justice, in a memorandum examining Article 261 of the former Penal Code (Article 302 of the current Penal Code), also advocated this view: "for a slander to be in good faith, the slanderer must have believed, after reasonable consideration, in the soundness of his statements." Clause 2 of Article 302 of the Penal Code requires that a defendant pleading the defense of good faith to prove the soundness of every fact attributed to subject of the slander. Thus, the legislature has signified that it considers indispensible proof of good faith regarding any substantive fact responsible for the defamation.[11]

The above ruling recognized the existence of good faith as a defense to otherwise criminal conduct, such as in the case of an officer who in a good faith attempt to defend the law causes harm to a person or property. If the legitimacy of the officer's actions can be proven to have been reasonable, no crime was committed. Similar rulings have frequently occurred in Egyptian courts.[12] The Court of Cassation has repeatedly held that harsh or intense criticism is not defamation so long as the author, in good faith, was attempting to act in the public's interest. [13]

9 Cassation – 06/11/1924, in the case No. 1744 of 41 S, published in the Book "Responsibility", Dr. Al-Qulali, p. 136.

10 Cassation, 19/03/1930, Compilation of Legal Rules, v. 2, Issue 121, p. 272; Cassation, 04/01/33, Compilation of Legal Rules, v. 3, Issue 107, p. 191.

11 Cassation, 11/12/46, Compilation of Legal Rules, v. 7, Issue 22, p. 199.

12 Ruling 07/10/1947, Compilation of Rules, Part 7, p. 369; Egyptian Criminal Court ruling in case No. 5363 of 1946, year 5, and Cassation of 15/06/48, appeal No. 53 of year 18, unpublished, and other rulings referred to by Professor Mahmoud Abdullah, pp. 302, 303, 304, 305, and 307.

13 Please refer to the Crime of Slander against a person with a public capacity, Said Saleh Mansour, p. 81 and the following pages.

"dissemination intent or will" according to some jurists.[8]

An important question here is whether an article written in good faith, but which defames a person, is exempt from liability, or whether the author's intent only goes to the issue of motivation and not affect whether the elements of the crime have been satisfied.

Arab law schools teach, and most Arab penal codes acknowledge, that good faith is grounds for exemption from punishment in cases of libel and slander. Arab judiciaries have also adopted this opinion in many rulings. In Jordan, it is settled that good faith is a defense for libel or slander, according to the following cases:

1. **Amman Criminal Court of First Instance No. 1127/ 2002 dated 16/07/2002 held:**

In addition, the intention of the accused in publishing an article calling for scrutiny of the judiciary and advocating judicial independence was according to this Court in good faith. Therefore, because there was no intent to malign, the mens rea requirement is not satisfied. The Court holds the defendant not guilty.

2. **Amman Criminal Court of First Instance No. 8503/ 95 dated 5/06/97 held:**

The court finds that defendant proved through presenting the sources on which he based his article that he acted in good faith. His responsibility as a journalist was to publish the information he discovered. Therefore, the court holds defendant not guilty.

In 1925, Egypt's Court of Cassation reversed a decision of the Criminal Court, which had found a journalist guilty of slandering the House of Representatives and the Senate after publishing an article accusing the majority party of "worshiping the government, hating the homeland, sacrificing the country for personal gain, easily corrupted, insincere in serving the country, consisting of cowards and liars, and that the chairman of the House of Representatives is ignorant and feeble."

The court's reasoning was that merely publishing statements with knowledge of their content cannot satisfy the mens rea requirement without looking to the circumstances of the case and whether the publisher was acting with the interest of the nation in mind or seeking only to defame the target of the criticism. Furthermore, the court acknowledged that in constitutional democracies, harsh attacks on political figures are accepted. The reason is that the discussions and

8 Advocate Sharif Badawi, Grounds for Permissibility in Libel and Slander Crimes, 1987, Dar Al-Thaqafa Publications, Cairo, p. 55; and Dr. Kamil Al-Said, the Boundaries between Acceptable Criticism, Slander and Defamation

THE THIRD REQUIREMENT: MENS REA

It is clear from the statutory text of Arab penal codes that the mens rea of libel and slander is intention. An intentional crime is committed knowingly and willfully. General intention is sufficient. Thus, defamation cannot be accidental. If the defamation was by mistake, there is no cause of action, in either criminal or civil court.

Mens rea applies to all elements of a crime. Here, the mens rea of intention applies to both elements of defamation: first, the attribution of a fact injurious to a person's reputation and second, the fact that the defamation occurred in public.

To satisfy the first element of the crime, the accused must have known that the defamatory statement would injure the reputation of the victim.

The second element of the crime is satisfied if the libel or slander was committed in public. If the perpetrator was unaware that he or she was acting in public, the mens rea is not satisfied and therefore no crime has been committed.

From this, we can conclude that for a journalist to commit libel or slander, the journalist must know that the defamatory article or statement is going to be public. If a journalist reasonably believes that the defamation is not going to be published, then once again the means rea is not satisfied and no crime was committed.

Thus, if a journalist sends his or her article to the chief editor for review, not for publication, but the editor decides to publish the article anyway, the mens rea for the second element of the crime has not been met.

Along with knowledge, the mens rea of an intentional crime requires the act to be willful.

Therefore, for a publication to constitute libel, the author's objective must be to injure the reputation or smear the honor of its target. Because of this requirement, the Egyptian Court of Cassation, in a well-known case, held that "if the accused was found guilty of intentionally maligning the royal person, but was also found to have made the defamatory remark without forethought and under excitement so as to lose control of his senses, then it was wrong to convict the accused because the defamation was made by mistake and not intentionally."

It must also be willful that the libel or slander be public. A journalist must therefore intend the defamatory article to be printed and distributed, which is called

tongue and fingers.[7]

Thus, in Egypt, all means of public expression are subject to its Penal Code.

A similar provision exists in Jordanian law. Article 189 provides "*for libel and slander to be punishable, it must take place in any of the following forms*:

1. **In person (face to face) defamation and insult which is required to have taken place:**
   a. In a gathering while facing the victim.
   b. In a place where other people can hear regardless of their number.
2. **In absentia defamation and insult takes place while meeting with a number of individuals either together or separately.**
3. **Written defamation and insult:**
   a. Through the use of what is published and disseminated among people or distributed among a group, whether it be writings, drawings, comic drawings or draft drawings (drawings before being colored and decorated).
   b. Through the mailing of open letters (not sealed) and postcards to the victim.
4. **Defamation and insult through publications, which is required to take place as follows:**
   a. Through the use of daily or periodic newspapers.
   b. Through the use of any type of publications or publication means.

In comparing the above provisions, the Egyptian statute is more comprehensive than its Jordanian counterpart. In Egypt, shouting, singing, theatrical performance and puppet shows are equivalent to cinema; physical gestures as well as symbols are enough to satisfy the requirement that the defamation be public to constitute a crime. These means of expression are not punishable under the Jordanian statute.

7 Dr. Riyadh Shams, Freedom of Opinion and Press and Publication Crimes, p. 135 and the following pages.

The Moroccan legislature also requires the defamation to be publicized:

This Chapter provides that slander directed to individuals using any of the means set forth in Chapter 38 shall be punishable by imprisonment from one to six months and or a fine of 10.000 to 50.000 Dirhams.

Chapter 38 of the Press Law provides the following:
Any person who directly incites another person by speech, threat, publically distributed writings, visual media such as posters, or by audio or electronic media to commit a felony or a misdemeanor is an accessory to the crime.

From the above law, it can be implied that the following forms of communication satisfy the requirement that defamation be made public to constitute slander or libel:

- Writings and printed material sold, distributed or read in public places
- Posters displayed in public;
- All audiovisual and electronic media.

Article 171 of the Egyptian Penal Code lists the means of expression that the law considers public. From this article, we find the following forms of communication:

A) By writing, whether published in a newspapers, non-periodical, or pamphlet; or graffiti...writing consists of any written expression whether or not it is grammatically correct, so long as the words, in total, are understandable, and whether written in Arabic or in a foreign language, such as English, or an ancient language, such as hieroglyphic or ancient Greek as long as some people, even if a limited group, can understand it;
B) By drawing, whether printed on paper or engraved on wood, as well as maps and pictorial post cards;
C) Images, including works of art, such as drawings or sculpture or photography, and whether the depiction is realistic and based on fact or mere fantasy and fictitious.
D) Symbols; or shapes that have particular meaning, for example, the swastika, which symbolizes Nazism;
E) Performances, such as theater, cinema, or puppet shows, whether possessing a written script or by improvisation;
F) By public speech... regardless of the speech's length, whether it is in prose or rhyme, or whether it is accompanied by music;
G) By protest, whether through raised voice, chanting, or shouting, and whether broadcasted or amplified
H) By physical actions and gestures, including signaling with one's limbs, hands,

THE SECOND REQUIREMENT: THE ELEMENT OF PUBLICITY

Criminal law is primarily concerned with preventing the violation of another's rights. To a lesser degree, legislatures are concerned about how a crime is committed. When the legislature does actually specify the means, however, it is an element of the crime.

As for the crimes of libel and slander, most Arab legislatures have stipulated that the defamation must be public. Along with speeches and public acts, this includes published or publically available writings, drawings, photographs, and movies.

For example, according to Article 171 of the Egyptian Penal Code, a defamatory writing or image does not constitute libel or slander unless made public. The crime is committed as long as the publication continues to be circulated. The fact that a publication is not comprehensible to the majority of people does not make any difference. A defamatory statement published in hieroglyphics may still constitute slander.

There is a similar provision in Jordanian law. Article 189 provides: "in order for defamation and insult to be punishable it has to be committed according to one of the following:

1. **In person (face to face) defamation and insult which is required to have taken place:**
   a. *In a gathering while facing the victim.*
   b. *In a place where other people can hear regardless of their number.*
2. **In absentia defamation and insult takes place while meeting with a number of individuals either together or separately.**
3. **Written defamation and insult:**
   a. *Through the use of what is published and disseminated among people or distributed among a group, whether it be writings, drawings, comic drawings or draft drawings (drawings before being colored and decorated).*
   b. *Through the mailing of open letters (not sealed) and postcards to the victim.*
4. **Defamation and insult through publications, which is required to take place as follows:**
   a. *Through the use of daily or periodic newspapers.*
   b. *Through the use of any type of publications or publication means.*

Simply put, the concern for academics, reporters, and journalists is with published material. An unpublished writing does not constitute the crime of libel.

it defamatory to suggest that a person does not exert the same effort or possess the same expertise as his or her peers.

We embrace the reasonability of Egyptian jurisprudence because it maintains a balance between two opposing interests: the right of the professional to pursue his career free from defamation and the right of the critic to monitor public officials and expose mistakes.

Lastly, it is not considered defamation to reveal financial information or precarious commercial positions, such as being vulnerable to bankruptcy, sustaining heavy losses through speculation, or selling obsolete goods. These allegations are not criminal because they do not provoke public contempt. On the other hand, allegations that a person cheats customers either by false measurements or by selling shoddy goods are defamation, because it rouses public anger.[5]

Third: Attribution to Private Life

We do not hold the position that a person's private life is beyond media scrutiny. We believe it is possible to report responsibly on private affairs, without defamating the person of interest, by basing allegations on substantiated facts. It is not libel to report that a person divorced his wife without good reason, or that a man with multiple wives believes in polygamy, even if the information does not pertain to the article.[6] It would be libel, however, to make allegations suggesting moral deficiency, such as claiming that a man married a woman for her property.

When defamation leads to hatred or scorn or maligns the honor of the victim:

Both Egyptian and Jordanian law focus on an individual's community rather than society at large in determining whether a defamatory statement has lead to public hatred or scorn. There is no set number of people necessary to fulfill this requirement. Hatred and loss of respect from peers, friends, and family is enough. Moroccan law, on the other hand, does not make this stipulation. It only requires that the alleged fact be injurious to honor.

5 Dr. Mahmoud Mahmoud Mustafa, Interpretation of the Penal Code, the Private Section, 8th Edition, Cairo University Press, p. 351

6 Dr. Kamel Al-Said, Ibid.

Section II: Areas of Attribution

First: Attribution to Religion or Religious Belief

Out of respect for freedom of religion, we do not consider it defamation to ascribe a religious belief to a person. The law does provide certain exceptions, however, where ascribing a particular belief could lead to public disgrace or hostility, such as alleging that an official refuses to appoint anyone of a differing faith, or that a cleric secretly embraces another religion, atheism, or Satanism.

Although we embrace the reasonability of this opinion, it is not a universal rule. Every country must be looked at individually. In some Islamic communities, such as in Saudi Arabia, allegations that a person converted to Christianity is considered to be defamation.

Second: Attribution in the Professional or Artistic Fields

The esteemed professor, Dr. Mahmoud Najib Hosni, said that "the law protects a professional's reputation but not professional glory."

The Egyptian Court of Cassation held that "Recognizing that an advocate has failed to defend a certain number of cases is not deemed to be slander, according to jurists' opinions, but citing such a failure rate in excess is seen as slanderous and affecting the professional dignity of the advocate—such as when a person ascribes to an advocate that he/ she is negligent because the case was referred to him/her free of charge or for insignificant retainer."[4]

Accordingly, we can say that criticism of a person in his or her professional capacity may be permissible or defamatory depending on its content. Challenging a person's ethics or qualifications may constitute defamation while challenging the potential abilities or creativity of a person is generally permissible.

Unless an accusation is based on fact, it is considered defamation to deny an individual's professional or moral capacity. It is also defamation to make unsupported statements implying such a conclusion.

It is not defamation, however, to question the comparative level of a person's expertise, experience, or competence. For example, in comparing an individual to his or her colleagues, it is not defamation to rate that individual as inferior; nor is

4 Abdeen Criminal Court, 05/08/1909, Istiqlal, year 6, No. 419; Al-Marsafawi, On the Penal Code, f. 3177, p. 1030.

deceased person is only actionable if it is an attack on the honor of the deceased's relatives or heirs.

This rule has been adopted by some Arab legislatures, such as in Morocco and Egypt. Where defamation of a deceased person also impinges on the reputation of the deceased's relatives, there is a cause of action. An example is alleging that the deceased had an illegitimate child.

In Tunisia, the law is quite explicit in denying the dead protection from defamation. Article 55 provides "the provisions of chapters 51 to 55 of this Code do not apply to the slander of the dead unless the purpose of the slander is to disgrace the honor or harm the stature of the deceased's heirs, spouse or living relatives."

On the other hand, the Jordanian Penal Code, in article 366, stipulates that the heirs of a defamed deceased are entitled to take legal action; it does not require that the heirs demonstrate that the defamation hurt their own reputation.

Sixth Note:

Defamation does not have to be explicit. Defamation can exist by implication if a speech or publication in its entirety suggests a defamatory conclusion.

Seventh Note:

The law does not require defamation to be false, so long as the allegation is prejudicial to the person's reputation.[3]

Eighth note:

Portraying the victim of a crime in a disgraceful or degrading manner is as much a defamation as alleging an individual to be the perpetrator of a crime. For example, the Court of Cassation held the publication of a criminal report to be libel when it described how two people broke into the office of a lawyer, beat him with sticks, poured Coca-Cola on him, forced him to strip naked, and bound him with a leather belt. (Cassation Case, January 16, 1962; Compilation of Rules, year 13. p. 47).

3 Interpretation of the Penal Code, the Private Section, Dar Al-Nahdah Al Arabiyeh, Cairo 1986, P. 631

Article (37) of the Jordanian Press and Publications Law No. 8 of 1998 provides: *"Quoted or implied press material shall [be] treated similarly to the original or authentic material."*

Second Note:

Libel does not apply to statements or allegations about the future. Thus, it is not libelous to publish an article predicting that a recently appointed minister is going to steal from the ministry.

Third Note:

Libel is directed towards a specific individual. It is not necessary that a person's name be used so long as the victim can be easily identified from the text, such as referring to initials, a person's profession and position, previous employment, or place of birth.

Fourth Note:

Both natural persons (human beings) and corporate bodies can be victims of defamation. The penal codes of most Arabic countries, including Morocco, criminalize libel directed at the national assembly, official bodies, the army, and even private companies. Arab legislatures have largely recognized corporate personhood and have afforded the corporate body the same protections to reputation as possessed by an individual.

For example, Chapter 50 of the Moroccan Press Law provides that "defamation to a person or body shall be deemed as libel."

It is necessary, however, to differentiate between slander of a corporate body and slander of one of its employees. A statement made about a group or entity does not necessarily apply to an individual member or employee. Likewise, slander of an individual group member or an employee does not necessarily slander the whole group or corporation. Thus, if a journalist slanders an individual who happens to be the head of an association, any action brought by that association or another member of that association will be dismissed.

Finally, attribution can take place against any group of people even if it has no legal personality. Any member of this group may prosecute the slanderer.

Fifth Note: Complaints brought on behalf of the deceased

Criminal law primarily focuses on protecting the rights and safety of the living. Only a living party can bring a cause of action for libel or slander. Defaming a

Article 364 of the Bahraini Penal Code addresses the crime of defamation by stipulating that "*a person shall be punished by imprisonment for a period not more than 2 years or by a fine of no more than two-hundred Dinars, if he assigns to another in a public manner a fact that may affect the latter through a penalty or contempt. The punishment shall be imprisonment or fine or both if libel was intended at a public official during or because of his office. This also applies if libel was honor-related or harmful to the reputation of families, or if it was intended to accomplish an illegitimate goal. If libel was addressed by publishing same in a newspaper or in a publication, it will be treated as an aggravating circumstance.*"

In comparing these definitions, Article 44 of the Moroccan Press Code seems to be the broadest because it only requires that the insult be injurious to an individual's honor or stature. Under the comparable laws of Egypt and Jordan, for example, an additional element of the crime is that the insult provokes public contempt or hatred.

Second Topic: The Elements of the Crimes of Defamation and Insult (libel or slander):

From the above definitions of slander and libel, the following elements of the crimes can be inferred:

THE FIRST REQUIREMENT: ACTUS REUS

The *actus reus* of slander is attributing subject matter detrimental to the honor, dignity, and stature of the victim, or that which incites contempt for the injured party.

Section I: Legal and Practical Notes on the *Actus Reus* of the Crime

First Note:

The law does not distinguish between the act of slander or libel and the act of circulating or propagating a previously authored slander. The fact that the slander is in the form of gossip or rumor does not alleviate its injurious effect on the dignity of the injured party. Thus, it is no defense to argue that a slanderous remark was quoted from a foreign newspaper. Reproduction of slander or libel is legally equivalent to original publication.

Chapter 50 of the Moroccan Press Code provides that republication of libel shall be deemed to have been published *mala fide*, unless the offender can prove otherwise.

of another person or his/her reputation – even if it was done with doubt – without accusing him/her with a specific matter."

Article 365 of the Jordanian Penal Code addresses the crime of libel and provides: "The Civil Complainant has the right to request, through his/her lawsuit, a compensation for the material damages he/she incurred because of defamation, slander and humiliation in addition to compensation for mental and moral damages. The court has to estimate such compensation according to the nature of the crime, the level of impact it had on the victim and on his / her social status."

Article (44) of the Moroccan Press Code defines libel as: "*It is considered libel when a fact is attributed to a person or entity injurious to that person or entity's honor. And it is considered an insult every disgraceful expression or a demeaning phrase that may degrade the dignity of the person subject-matter of the expression or phrase.*

The penalty for publishing such libel or slander, whether such publication was directly transmitted or through a form of media, even if it was tainted by doubt or suspicion, or that referred to in publishing to a person or entity that does not care for the form of expression but more to what can be perceived through the words of speeches, shouting or threats, writing literature, or posters or incriminating advertisements."

Article (302) of the Egyptian Penal Code defines libel as: "*a person who commits libel is a person who assigns to another by one of the ways specified in Article 171 of this Law, things, which even if they were true, should be punished in accordance with the penalties prescribed by law, or by measures that shall subject the person-who committed libel- contempt by the people of his homeland.*" Article (306) of the Penal Code provides that "*Any insult that does not include the assignment of a certain fact, but contains material comprising honor and consideration (in any manner whatsoever), is punishable in accordance with Article 171 of imprisonment not exceeding one year...* "

Article (291) of the Yemeni Penal Code defines insult as "*assigning a fact hurtful to others, even if it were true, necessitates the punishment assigned to it by law or contempt by the people of his homeland, if his assignment is insulting to others, or demeaning to their honor.*" Article 292 of the same code provides that "*any person who insults the other (in a manner other than by defamation) is punishable by imprisonment for a period not exceeding two years, or by a fine; even if the fact assigned to the victim is true.*"

Chapter I

Definition of the Crimes Defamation and Insult: "Libel and Slander" and the Elements thereof

First Topic: Definition of Defamation: "Libel and Slander"

Legislatures in Arab states share a common and principled understanding of what constitutes libel and slander. They agree that libel consists of allegations prejudicial to dignity, honor and well being of an individual regardless of how such attribution takes place or whether such material is punishable by law.

The concept of slander is similar to libel, in that it is an attack on the dignity, honor, or stature of an individual, but different in the sense that slander is occurs without specific publication. This requires the trial judge to distinguish between the independent speech of an individual (slander), a de facto opinion, and the general description, the name of the perpetrator or the form of emphasis. For instance: thief, rapist, sexual offender, or murderer all denote different emphasis.[2]

Perhaps the reason why the punishment of libel is often harsher than that of slander is because the assignment of a particular publication to a person makes it more believable and influential.

It is important to note that the distinction between libel and slander cannot only be derived from the language that specifically refers to the complainant, but it must also take into account the circumstances that surrounded the specific reference. For example, an accusation of theft is not defamation if the accusation is based in fact, even if the facts are circumstantial.

The following are excerpts defining the crimes of defamation from the legal codes of multiple Arab states:

Article (188/a) of the Jordanian Penal Code states that "Defamation is the imputation of a certain matter to a person – even if it was done with doubt – which might negatively affect his/her honor, dignity and exposes him/her to the hate and scorning of society regardless if such matter is punishable by law or not." The second paragraph of the same law defines insult as "assaulting the dignity and honor

2 Dr. Kamil Al-Said, the Boundaries between Acceptable Criticism, Slander and Defamation, work paper submitted to the Higher Council of Media, Amman.

General Introduction

The Reason for Criminalizing Slander and Defamation

When the legislature criminalizes certain acts, it is done to protect fundamental rights deemed necessary for the survival of the society.[1] The criminalization of murder is an attempt by the legislature to protect human life and community safety.

Legislatures have deemed slander a crime because it is an attempt to degrade a person's dignity and honor and expose him or her to contempt.

Likewise, defamation is a crime. It too constitutes an assault, without factual support, on another's dignity and honor.

Justification Defenses to Slander and Defamation

In an attempt to balance conflicting rights, the legislature may deem certain acts that would otherwise be criminal as acceptable or justified.

For example, self-defense is a justification defense to the crime of murder. Likewise, legislatures provide justification defenses to the crimes of slander and defamation. An attack on a person's reputation is justified if it is in the greater interest of the public's right to know about the misconduct of public officials.

1 Dr. Kamil Al-Said, the Penal Code, the General Section

This study is comparative to the extent that it serves the study, without unnecessary elaboration on Arabic jurisprudential interpretations.

Accordingly, this study is divided into four chapters:

- **Chapter I:** Defining the Elements of Slander and Defamation; and Slander and Defamation through Electronic Media.
- **Chapter II:** The Right to Criticize
- **Chapter III:** Defending the Crimes of Slander and Defamation
- **Chapter IV:** Judicial Principles Underlying Slander and Defamation

of information. The internet, digital broadcasting, and mobile phones are all examples. Technological advancements also create new methods of communication, such as blogging. Despite these technological advancements, true diversity in the media and access to information remains in a precarious state because of the industry's growing privatization. Business challenges and realities often take precedence over ideals.

These changes present both opportunities and challenges to the promotion of pluralism and public interest. They also highlight the need for an effective policy and regulatory framework to promote and protect pluralism and diversity. Any effective policy must be the result of broad-based dialogue among stakeholders from different sectors, including civil society, government representatives and public figures.

Principles of freedom of opinion and expression recognize limits on freedom of speech. Some speech, for example "hate speech," is both dangerous and counterproductive to promoting equality and therefore should be prevented. Any laws aimed to limit this kind of speech, however, must be specific and clear to prevent their exploitation for political reasons.

Measures should be taken to ensure that these laws are fairly enforced. Particularly important is the judiciary's responsibility to approach each case individually. Moreover, the purpose of these laws must be to protect the individual and minority groups. They must not serve an ideological or dogmatic agenda.

The practical importance of this study is to demonstrate the possibility of coexistence between two conflicting rights: the right to defend one's personal reputation and the right to freedom of expression. This study also aims to address how Arab states perceive these freedoms by focusing on relevant legislation, because it is through legislation that the state most clearly expresses itself. Thus, when a state wishes to restrict freedom of expression it often turns to its legal authority to criminalize and punish.

This study will focus primarily on laws governing slander and defamation. The purpose will be to identify the boundary between permissible criticism and slander and defamation. It will aim to convey practical experience by explaining importance legal provisions and defense strategies. In addition, the study shall examine the basic judicial principles that deal with this type of crime.

We have tried our best to highlight some of the Arab penal laws which regulate defamation and slander to show how legislatures regard freedom of expression.

INTRODUCTION

It is generally accepted that freedom of opinion and expression are essential to the protection of human rights. Neither of these freedoms, however, can be realized without coordinated measures to promote them.

Promoting freedom of expression requires embracing pluralism and diversity. Freedom of expression is the allowance of lively debate on matters of public interest and the acceptance of opposing viewpoints, including those arising from social inequality and political oppression.

The right to participate in and enjoy political, artistic, and social life is an integral part of achieving such freedom.

When people are prevented from this participation, their causes, experiences, and interests vanish. They become more prone to bigotry, prejudice, and marginalization.

Respect for freedom of speech plays a crucial role in ensuring democracy and sustainable human development, which in turn promotes global peace and security.

International principles pertaining to freedom of opinion and expression reject sacrificing human rights to achieve security, indeed, respect for human rights is a necessary element to achieving security. These principles emphasize the state's responsibility to take positive actions to promote diversity and pluralism, as well as enforce the right to equitable access to information and means of communication. It is the role of the state to create an environment supportive of freedom of expression and equality while also recognizing that such freedoms can be abused.

Free and fair elections, an independent judiciary, and a vibrant civil society are all essential to the promotion of freedom of expression and opinion. Despite the important role of the state in promoting this freedom, effective self-regulation by the media remains crucial to ensuring professionalism in the press.

Moreover, it is well recognized that the media play an important role in maintaining freedom of expression by ensuring equitable access to information.

It is also generally understood that new technology has advanced the dissemination

This Book

Overview

"Caustic speech" was an expression used by the Court of Cassation of Egypt in 1926 in an important freedom of speech ruling on a journalist tried for criticizing the Prime Minister and part of the Egyptian parliament.[1]

Since then, the Egyptian judiciary, as well as the Jordanian judiciary, has ruled in favor of the right to criticize, often to the displeasure of the ruling power, recognizing the right as an essential aspect of monitoring the performance of public servants and figures.

This book aims to demonstrate that the crimes of libel and slander can coexist with the right to criticize, so as to allow the media the ability to expose corruption, abuses, and mistakes, and thereby fulfill their social responsibility.

Permissible criticism is that which challenges an individual's behaviors, actions, or opinions. Its phrasing may be harsh or sarcastic, so long as its primary purpose is not to insult or offend and its substance is based on facts.

This fine line marks the boundary between libel and slander on the one hand, and permissible criticism on the other.

May Success be granted by Allah Almighty
Amman, 07/06/2010

Advocate
Mohammed Zuhair Qtaishat

1 Ruling of the Egyptian Court of Cassation/ Criminal cassation dated 12/03/1926, referred to in the Permissible Criticism by Dr. Emad Abdul Hameed Al-Najjar, p. 178. The ruling stated "the defendant clearly desired to defame, which is shown by the defendant's frequent use of severe and bitter words in his criticism, which were also accompanied by exaggerations. However, these criticisms do not address the private life, and therefore it is unjustified to impose a special punishment for them."

comment and enrich their observations, and we believe it opens the door of the questions and the how the judiciary deals with issues of libel and slander through the media before it.

The lawyer Mohamed Qutaishat deserves our appreciation to his effort to proximate the legal issues that had not been examined in detail before, not forgetting, of course, thanking the professor lawyer Negad Al Boraei and Professor lawyer Ayman Abu Sharkh for their role in reviewing the study, and also to our Board of International Research and Exchanges - IREX Jordan field office, The International Media Lawyers Association IMLA , which supported the efforts of the Media Legal Aid Unit "MELAD", and the Agency for Development USAID - Jordan that have supported our work in this project.

□ **Executive President / Center for Defending Freedom of Journalists CDFJ**

Preface

Journalists to Break the Silence Barrier

□ **Nidal Mansour**

Ten years ago, when we started our first experience in holding legal protection workshops for journalists; I have heard of the expression "caustic speech" In a landmark decision decades ago in the Egyptian Court of Cassation Commenting on the inadmissibility of the use of journalists to phrases and words of harsh words and descriptions when criticizing public figures.

Despite frequent talk for years about right of the media to criticize public figures and exercise its oversight monitoring role, the successive governments, public figures and parliamentarians and even opposition parties have not accepted yet the idea of bowing to criticism even if it was softly spoken, and certainly extremely angered when criticism was harsh, hurtful, and painful.

This study prepared by lawyer Mohammed Qutaishat director of the Legal Aid Unit for Journalists "MELAD", in Center for Defending Freedom of Journalists [CDFJ]; under the title "caustic speech ... a Comparative study of allowed and punishable in the libel and slander by the media in Jordan," intersect with the study by CDFJ titled the Media Freedom Status in Jordan report in 2009 under the title of "illusion and reality .. taboos and red lines in the Jordanian media" prepared by journalist Mohammed Abu Rumman and journalist Walid Husni, and the point of similarity is that they indicate clearly and unequivocally that the legislation place restrictions on freedom of criticism, but does not close all doors in the face of this practice, but lack of knowledge of journalists in the legislation and the real red lines that emerges is compounded by their fear and make them increasingly shun the practice of their role in criticism.

In my view, professional journalists are demanding today more than ever to break the silence and taboos and exercise their right to criticize, even if harsh, if not knocking on the wall, we certainly will not open the gap to light.

What we are calling for at Center for Defending Freedom of Journalists is to emphasize on the right of the media criticism and we never mean to insult or curse anyone.

This study reflects the efforts of the Media Legal Aid Unit for journalists "MELAD" to create a legal culture that specializes in media issues, and call for lawyers to

The Fourth Topic:

Forms of Criticism

1. Political Criticism
2. Literary and Scientific Criticism
3. Artistic Criticism
4. Historical Criticism

Chaptter III

Defense in the Crimes of Slander and Defamation "Libel and Insult"

First Topic: How can journalists avoid the crimes of slander and defamation, and how can they use their right to criticism?

Second Topic: The most important legal arguments available to lawyers in the crimes of defamation and insult

First: Failure to prove actus reus on the part of the journalist

Second: Failure to prove mens rea of the libel and slander crime.

Third: The Innocence of the journalist of the crime of contempt

Fourth: Dismissal of claim due to its submission by a person lacking competence and/or the failure to file a personal right claim53

Fifth: The Complainant's waiver of right to complain against any one of the accused is deemed as waiver of the complaint by the complainant against the remainder of the accused

Sixth: Plea of non- identification of the victim

Chaptter IV

Judicial Principles in Slander and Defamation: "Libel and Insult"

First: On Actus Reus

Second: On Mens Rea

Third: On the Right to Criticism

Conclusion and Recommendations

References

INDEX

Preface: Journalists to Break the Silence Barrier

This Book

Introduction

General Introduction

Chapter I

Definition of the Crimes Defamation and Insult:

"Libel and Slander" and the Elements thereof

1. First: Attribution to Religion or Religious Belief
2. Second: Attribution in the Professional or Artistic Fields
3. Third: Attribution to Private Life

Chapter II

Right to Criticize

The First Topic:

The Right to Criticize and the Source of Legitimacy

First: Definition of the Right to Criticize

Second: Source of Legitimacy of the Right to Criticize:

The Second Topic:

The Scope of the Right to Criticize

The First Category: The Right to Criticize Personal Actions and the Person himself.

The Second Category: Extending the Right to Criticize Actions to Public Figures:

The Third Topic:

Conditions on the Right to Criticize

First Condition: the Established Fact

Third Condition: The Criticism must be directed at Particular Conduct or Opinion.

Fourth Condition: The Criticism must be Appropriate and in Good Faith.

This book was prepared with the support of the American people through the U.S. development agency USAID, the contents of the study has been prepared by the Center for Defending Freedom of Journalists and does not reflect the opinion of the U.S. Agency for Development or the United States Government

Center for Defending Freedom of Journalists CDFJ

Amman – University Street - Saeed Tamimi St. – Near Ministry of Agriculture , Bld. No. (29)
Tel.: (962-6) 5160820, Fax. (962-6) 5602785, P.O. Box 961167 Amman 11196 Jordan
E-mail: info@cdfj.org , Web: http://www.cdfj.org

Caustic Speech

The Permissible and Punishable in Libel and Slander in Jordan

Comparative Study

Prepared by

Mohammad Zuhair Qtaishat

Reviewed by

Advocate
Negad El-Bori

Advocate
Ayman Abu Sharkh

Comparative Study

Caustic Speech

The Permissible & Punishable In Libel & Slander in Jordan

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists